مجلة جامعة حمص

سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 47 . العدد 5

1447 هـ - 2025 م

الأستاذ الدكتور **طارق حسام الدين** رئيس جامعة حمص المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. وليد حمادة	رئيس تحرير مجلة جامعة حمص للعلوم الإنسانية
أ. د. درغام سلوم	رئيس تحرير مجلة جامعة حمص للعلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية

د.محمد فراس رمضان	عضو هيئة التحرير
د. مضر سعود	عضو هيئة التحرير
د. ممدوح عبارة	عضو هيئة التحرير
د. موفق تلاوي	عضو هيئة التحرير
د. طلال رزوق	عضو هيئة التحرير
د. أحمد الجاعور	عضو هيئة التحرير
د. الياس خلف	عضو هيئة التحرير
د. روعة الفقس	عضو هيئة التحرير
د. محمد الجاسم	عضو هيئة التحرير
د. خليل الحسن	عضو هيئة التحرير
د. هيثم حسن	عضو هيئة التحرير
د. أحمد حاج موسى	عضو هيئة التحرير

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة حمص

سورية . حمص . جامعة حمص . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.homs-univ.edu.sy

. البريد الالكتروني : journal.homs-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث , وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

١- مقدمة

٢- هدف البحث

٣- مواد وطرق البحث

٤- النتائج ومناقشتها .

٥- الاستنتاجات والتوصيات .

٦- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

١. مقدمة.
٢. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
٣. أهداف البحث و أسئلته.
٤. فرضيات البحث و حدوده.
٥. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
٦. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
٧. منهج البحث و إجراءاته.
٨. عرض البحث و المناقشة والتحليل
٩. نتائج البحث.
١٠. مقترحات البحث إن وجدت.
١١. قائمة المصادر والمراجع.

٧- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

ـ كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي ـ العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

٨- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

٩- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر, وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

١٠- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

١١- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة ـ الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة ـ سنة النشر ـ وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة ـ دار النشر وتتبعها فاصلة ـ الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

ـــ بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة, اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة ـــ المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة ـــ أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

١. دفع رسم نشر (50000) ل.س أربعون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.

٢. دفع رسم نشر (200000) ل.س مئة الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .

٣. دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .

٤. دفع مبلغ (15000) ل.س ستة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
أثر القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة المخاطر دراسة تطبيقية	آية نعساني د.علاء الدين جبل د.محمد خالد بنود	32-11
تطبيق الموبايل البنكي ودوره في تحقيق مؤشرات السّلامة المالية المصرفية (دراسة ميدانية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)	أحمد إبراهيم شغري د.منذر مرهج د.فداء الشيخ حسن	68-33
دور التغيير التنظيمي في تحسين الأداء التنظيمي – دراسة ميدانية على شركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري	د.تمام ميهوب	106-69
الاستثمار البيئي في قطاع الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية) في سورية	د.عبير علي ناعسه	145-108

أثر القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة المخاطر دراسة تطبيقية

آية نعساني[1]، علاء الدين جبل[2]، محمد خالد بنود[3]

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية، حيث سيتم التعرف من خلالها على مفهوم محاسبة القيمة العادلة، وأهم شروط تطبيقها. كما سنتعرف على مفهوم التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة، ودورها في إدارة المخاطر. ومن ثم سنتعرف على مفهوم إدارة المخاطر المالية، وأثر تطبيق القيمة العادلة والتحوط في إدارة المخاطر المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة التقارير والقوائم المالية المنشورة في سوق دبي المالي وبالاعتماد على الموجودات والمطلوبات المفصح عنها بالقيمة العادلة، والأدوات المالية المستخدمة لتحوط القيمة العادلة وتحوط التدفقات النقدية وتحوطات صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية. وأثرهم على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وطبقت هذه الدراسة على ثلاث مصارف مدرجة في سوق دبي المالي وذلك ما بين الأعوام 2018-2022 من التقارير الربع سنوية المالية، وتم اختيار هذه العينة لأنها تتعامل بالمشتقات المالية موضوع الدراسة. وتم تفريغ البيانات باستخدام برنامج Excel، ومن ثم تم إجراء التحليلات الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS)، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار الخطي.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة –التحوط المحاسبي– إدارة المخاطر المالية.

(1) طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
(2) أستاذ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
(3) أستاذ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

The impact of fair value measurement and hedging with financial derivatives on risk management: An applied study

Aya Nassani[1], Aladdin Jabal[2]، Muhammad Khaled Bannoud[3]

Abstract

This study aimed to show the impact of fair value accounting and accounting hedging in financial risk management, through which the concept of fair value, and the most important conditions for its application. We will also learn about the concept of accounting hedging with derivative financial instruments, and their role in risk management. Then we will learn about the concept of financial risk management, the mechanism of risk management, and the impact of fair value and accounting hedging in financial risk management. To achieve the objectives of the study, the researcher followed the descriptive analytical approach, by studying the reports and financial statements published in the Dubai Financial Market and relying on the assets and liabilities disclosed at fair value, and the financial instruments used to hedge fair value, hedge cash flows and hedge net investment in foreign operations. and their impact on credit risk and Market risk and operational risk. This study was applied to three banks listed on the Dubai Financial Market between the years 2018-2022, and this sample was selected because it deals with the financial derivatives under study. The data was extracted from the quarterly financial reports of banks, the data was unpacked, using Excel, and then statistical analyzes were performed using (SPSS) program, and the hypotheses of the study were tested using linear regression.

Key words: fair value accounting — accounting hedging - financial risk.

(1) Postgraduate Student (PhD), Dept. of Accounting, Faculty of Economic, University of Aleppo.
(2) Prof., Dept. of Accounting, Faculty of Economic, University of Aleppo.
(3) Prof., Dept. of Accounting, Faculty of Economic, University of Aleppo.

1- المقدمة: يعتبر التقييم بالقيمة العادلة أهم ما جاءت به المرجعيات المحاسبية على المستوى الدولي، لأن ما يميز المعايير الدولية أنها مستمرة التغير وتلاحق الدورات الاقتصادية، فهي تؤثر وتتأثر، والدول العربية كغيرها من الدول التي اتجهت نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال تبني ما أقرته المرجعية الدولية. ولا شك أن نجاح البورصة في تلبية احتياجات العملاء لن تتحقق إلا من خلال التطور المستمر لأدوات التمويل فهي في حاجة إلى استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات المالية، لتمكينها من إدارة السيولة بطريقة تحقق الربح، وكذلك توفير المرونة للاستجابة للمتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية؛ لذا تعتبر المشتقات المالية الأداة المناسبة لتحقيق ذلك؛ فهي تلعب دوراً في تطوير البورصة من خلال إيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة ذات كفاءة اقتصادية عالية. وتعد من أهم الاستراتيجيات الأساسية لإدارة المخاطر عن طريق "التحوط"، حيث يتم التعامل مع شكلين من كميات متساوية للأصول ولكن باتجاهين متعاكسين، واحدة في الأسواق الأساسية، والأخرى في أسواق المشتقات. ولأن إدارة المخاطر الإنذار المبكر لمواجهة الخطر. حيث تعالج مشكلة عدم اليقين وتحاول التقليل من الآثار السلبية للمخاطر كما تساهم في توفير الأمن لتحقيق أهداف المؤسسة. لذلك تستخدم المؤسسات الأدوات المالية للتحوط للتخفيف من تعرضها للمخاطر مثل مخاطر سعر الفائدة والصرف الأجنبي.

2- مشكلة البحث: تتمثل في المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف من خلال امتلاكها للأدوات المالية وتقييمها والتحوط لها ونحاول من خلال هذا البحث التعرف على كيفية مساهمة القيمة العادلة والتحوط المحاسبي في زيادة قدرة المنشآت على التصدي للمخاطر التي تواجهها، من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

هل يؤدي القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات إلى زيادة قدرة المنشآت في إدارة المخاطر المالية؟

3- أهداف البحث: الهدف الرئيسي هو البحث في مدى وجود أثر للقياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات في إدارة المخاطر المالية، ويتم تحقيق ذلك من خلال دراسة وتحليل دور القياس بالقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر.

4- أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

1- تسليط الضوء على إطار فكري حديث وهو القيمة العادلة وأثرها في إدارة المخاطر المالية والمشكلات الناجمة عن تطبيقها كمدخل بديل عن التكلفة التاريخية.

2- مدى نجاح محاسبة التحوط في عملية إدارة المخاطر المالية.

3- عرض الدراسات والأبحاث العلمية التي تم إجرائها في هذا السياق ومحاولة استكمال الجوانب النظرية والعلمية من خلال الدراسة الحالية.

4- الاستفادة من المعلومات التي يتم التوصل إليها واستثمارها في خدمة أسواق المال العربية والسورية.

الأهمية العملية: تأتي أهمية الدراسة من خلال محاولة الباحثة عكس النتائج التي سيتم التوصل إليها على السوق السورية عبر مجموعة من التوصيات. وتشجيع المصارف على المزيد من الاهتمام والتطبيق لمبدأ القيمة العادلة والتحوط المحاسبي ودورهم في الحماية من المخاطر المالية التي تتعرض لها الأسواق المالية.

5- الدراسات السابقة:

1-هدف الدراسة: دراسة المخاطرة المالية من خلال تعريفها وأنواعها والوقوف عليها بوصفها تهدد منشآت الأعمال ونجاحها أو تهدف إلى القضاء عليها.[7]

التعرف على محاسبة التحوط ودورها في الحماية من المخاطر.

النتائج: - إدارة المخاطرة المالية هي عملية ديناميكية يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطرة المؤثرة على أهداف المنشأة والتعامل معها، والمخاطرة موجودة وتؤثر في وجود المنشآت، وينشأ كثير منها بطرق قد تكون غير متوقعة، ويمكن أن يكون لها تأثير رئيسي على جوانب مهمة في المنشأة.

- إن استخدام أدوات الحماية قد أتاح للمنشآت تخفيض مخاطرتها المالية.

2- هدف الدراسة التعرف على نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة التي تقيس القيمة الحقيقية للأسهم ودراسة أثرها على جودة المعلومات المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.[1]

النتائج: يمكن نموذج مضاعف الربحية من قياس القيمة العادلة للأسهم العادية للمصارف. ويوفر قياس القيمة العادلة معلومات محاسبية ملائمة تعكس حقيقة أداء الوحدات الاقتصادية. تتمتع سوق الخرطوم بضعف الكفاءة، لأنها لم تعكس القيمة الحقيقية للأسهم. ابتعاد القيمة السوقية عن القيمة العادلة، وهذا قد يرجع إلى الظروف الاقتصادية المحيطة بالسوق أو المعلومات التي تتوفر عن عناصر العينة.

3- هدف الدراسة: محاسبة القيمة العادلة، تتضمن الإبلاغ عن الأصول والخصوم في الميزانية بالقيمة [13] العادلة، والاعتراف بالتغيرات (باستخدام أسعار السوق) باعتبارها مكاسب وخسائر في بيان الدخل. ويدعي البعض بأنها فاقمت من حدة أزمة الـ 2008. لأنها تسهم في الإفراط في رفع شأن فترات الازدهار وتؤدي إلى عمليات شطب مفرطة في الإخفاقات. وتستنزف عمليات الشطب رأس مال المصارف وتنطلق من دوامة هبوطية، وتضطر البنوك إلى بيع الأصول، والتي تسبب العدوى للبنوك الأخرى. وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة هذه الحجج ودورها في البنوك الأمريكية خلال الأزمة. ففي حين أن الخسائر الكبيرة يمكن أن تسبب مشاكل للمؤسسات المالية، فهل الإبلاغ عن هذه الخسائر وعن القيم العادلة للأصول غير السائلة خلق مشاكل إضافية.

النتائج: لا يوجد سبب يذكر للاعتقاد بأن محاسبة القيمة العادلة ساهمت في مشاكل البنوك وفي الأزمة المالية. فهي تلعب دوراً محدوداً في بيانات دخل البنوك ونسب رأس المال التنظيمي، حتى في غياب الإفصاحات عن القيمة العادلة. فإن هناك قواعد وضمانات مختلفة وتقديم سلطة تقديرية كبيرة للبنوك، والتي تسمح لهم تجنب وضع علامات على أسعار السوق المشوهة. واستخدمت البنوك هذه المرونة خلال الأزمة. هناك أيضا أدلة قليلة على أن الأسعار كانت مشوهة بسبب مبيعات الأصول أو أن البنوك كانت تضطر إلى الإفراط في الشطب خلال الأزمة.

4- هدف الدراســـة: تقييم الترقيات التي أدخلها المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على المعيار الســـابق 39،[14] وتحليل أحكام المعيار 9 وما يتعلق بها من التأثير المحتمل على اعتماد استراتيجية إدارة المخاطر.

النتائج: بعض أحكام المعيار 39 تؤدي إلى الإبلاغ عن تقلبات أرباح معززة، ولا تعكس استراتيجيات إدارة المخاطر. هذا يعني اعتماد استراتيجية تحوط دون المستوى الأمثل وبالتالي المفاضلة بين فوائد تخفيف المخاطر والفوائد المستمدة من تبني "التحوط المحاسبي". تأثير علاقات التحوط لم يتم تصويرها بشكل صحيح، يتم الإفصاح فقط عن أنواع المخاطر التي يتم التحوط لها، في المقابل، يتطلب المعيار 9 جميع الإفصـــاحات حول محاسبة التحوط. وشرح استراتيجية إدارة المخاطر؛ وبيان المشتقات المستخدمة وتأثير ذلك على التدفقات النقدية المستقبلية؛ والتقييم والكشف عن تأثير محاسبة التحوط على القوائم المالية.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

تبين للباحثة بعد عرض الدراسات السابقة أنها تختلف فيما بينها من حيث المدة الزمنية للدراســـة وبيئة التطبيق والمشـــكلة والاهداف وكيفية الربط بين متغيرات الدراســـة وبالنتيجة النتائج والتوصيات التي توصلت لها كل دراسة على حدا، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالنقاط التالية:

1- ربط تطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط المحاسبي بإدارة المخاطر المالية.

2- محاولة إسقاط نتائج الدراسة على المنشآت الاقتصادية في البيئة السورية.

6- فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر للقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر المالية.

ولاختبار الفرضية الرئيسة تم تقسيمها إلى ثلاث فرضيات فرعية. وتم تطبيق كل فرضية فرعية على ثلاث بنوك.

الفرضـــية الفرعية الأولى: يوجد أثر للقيمة العادلة والتحوط المحاســـبي في إدارة مخاطر الائتمان.

الفرضـــية الفرعية الثانية: يوجد أثر للقيمة العادلة والتحوط المحاســـبي في إدارة مخاطر السوق.

الفرضـــية الفرعية الثالثة: يوجد أثر للقيمة العادلة والتحوط المحاســبي في إدارة المخاطر التشغيلية.

7- متغيرات البحث: المتغير المستقل: القيمة العادلة – التحوط المحاسبي.

المتغير التابع: إدارة المخاطر المالية (الائتمان – السوق – التشغيلية).

8- منهجية البحث:

ما يخص الدراســـة النظرية: يعتمد البحث على المنهج الوصـــفي التحليلي، في مســـح وتجميع المعلومات المرتبطة بالمشـكلة موضـوع الدراســة وذلك بالاسـتفادة من المراجع العربية والأجنبية والتقارير المالية للشـركات المدرجة في سـوق دبي المالي، حيث سـيتم إجراء دراسة تطبيقية عليه ومحاولة الاستفادة من التجربة في السوق السورية. والربط بين القيمة العادلة والتحوط المحاسبي ودورهما في إدارة المخاطر المالية.

أما الدراســـة العملية: يعتمد البحث على المنهج الاســتقرائي في صــياغة الإطار العام، وســتقوم الباحثة بعمل دراســة تحليلية للقوائم المالية للشــركات المدرجة في ســوق دبي المالي، وسيتم تحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

9- مجتمع وعينة البحث: يتألف مجتمع الدراسة من قطاع البنوك المدرجة في سوق دبي المالي والبالغ عددها (12) مصرفاً، وقد اختارت الباحثة ثلاث بنوك لتطبيق الدراسة العملية عليها وهي: بنك دبي التجاري وبنك الأمارات دبي الوطني وبنك المشرق.

الإطار النظري للبحث

1- **محاسبة القيمة العادلة:** هي العمل المحاسبي الذي يعتمد على حساب القيمة العادلة للأصـــول أو الخصـــوم، ابتداء من إثبات مختلف العمليات ذات الصـــفة المالية، في التســـويات القيدية ثم إعداد الحســـابات الختامية وانتهاء بالإفصـــاح في القوائم المالية.[4]

2- مستويات القيمة العادلة: (IFRS 13)

أ- الأسـعار المعلنة لسـوق نشـط لنفس الأصـول أو الالتزامات أو لأصـول والتزامات مماثلة يمكن القياس عليها. وهو الأكثر موثوقية ويتعين استخدامه دون تعديل.

ب- الأسعار المعلنة في سوق نشط ولكنها لا تستخدم في تحديد القيمة العادلة مباشرة ولكن إلى جانب مدخلات أخرى مثل أسعار الأصول والالتزامات المشابهة في سوق نشط وأيضاً أسعار نفس الأصول أو أصول مشابهة في سوق غير نشط.

ت- المدخلات غير الملحوظة وهي الافتراضات التي تضعها المنشأة لتحديد القيمة العادلة تستخدم لعدم توفر المدخلات الملحوظة. تمثل سعر البيع في تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام.[9]

3- شروط تطبيق القيمة العادلة:

1- توفر السوق المالي الفاعل، حتى تتمكن المنشآت من قياس القيمة العادلة بكفاءة.

2- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.

3- توفر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المنشآت.[15]

4- **تعريف التحوط:** هو عملية تجنب المخاطر التي تتعرض لها وحدات الاعمال.

البند المتحوط له: يتمثل بالأصول أو الالتزامات أو صافي الاستثمار بالعملة الأجنبية والذي يعرض الوحدة لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية، والذي صمم التحوط لأجله.[10]

أداة التحوط: مشتق محدد أو أصل مالي أو التزام غير مشتق (في حال التحوط لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية فقط) يتوقع أن تعادل قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط محدد.[8]

محاسبة التحوط: أسلوب أو تقنية التي تعد الأساس في الاعتراف بالمكاسب والخسائر أو (الإيرادات والمصاريف) المرتبطة بالبند المتحوط له أو أداة التحوط على أن يتم الموازنة بين الاعتراف بالمكاسب والخسائر المرتبطة بأداة التحوط في نفس الفترة التي يتم الاعتراف فيها بالمكاسب والخسارة لبند التحوط.[10]

5- سياسات التحوط

التحوط الساكن: تغطية المخاطرة عند اتخاذ القرار ودون متابعة الأسعار بهدف تثبيت الوضع الحالي حتى تاريخ الاستحقاق وهذا الامر يحمل خسائر للمتحوط.

التحوط المتحرك: يحاول تحقيق أرباح إضافية بعد القيام بالتحوط فهو يلجأ إلى تعديل المراكز المتحوطة وذلك بحسب توقعات أسعار الصرف أو الفائدة أي هناك شبه

مضـاربة على المراكز المتحوطة ويجب على المسـتعمل له امتلاك المعرفة في الأسـواق خشية الخسارة وإلا فإن عليه القيام بالتحوط الساكن.

وللتحوط نوعان: **تحوط تام** وهو يعني أن الربح (الخسـارة) المتحقق في السـوق المستقبلية يساوي الخسارة (الربح) في السوق النقدي. وإن ناتج استخدامه يكون صفراً.

والتحوط غير التام وجود مركزين مختلفين للموجود نفسـه لأن السـعر المسـتقبلي المتوقع يختلف عن الحاضـر لأن تحركات الأسـعار لا تكون متطابقة دائماً فهذا يعني احتمال تحقق الربح أو الخسارة في كلا المركزين.[6]

6- أنواع علاقات التحوط وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (IASB, 2016):[8]

1- **محاسـبة تحوط القيمة العادلة:** يهدف إلى الحماية من التعرض لتغيرات في القيمة العادلة لأصـل أو التزام معترف به والتي من الممكن أن تكون لها أثر على نتيجة الأعمال، ويتم الاعتراف بالتغيرات لأداة التحوط محاسبياً في الدخل الشامل الآخر.

2- **محاسبة تحوط التدفق النقدي:** هو تحوط من التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن مخاطر السوق، والبند موضـع التحوط يمكن أن يكون تدفقات نقدية مسـتقبلية مرتبطة بالتزام أو أصـل أو احتمال حدوثها أكيد، وعندما يكون فعال تسـجل التغيرات في أداة التحوط في رؤوس الأموال الخاصـة إلى غاية تحقق التدفق النقدي للأدوات المحوط لها، وعندما يكون غير فعال فتسـجل في النتيجة في حال كان الأمر يتعلق بنواتج مشتقة، أو في رؤوس الأموال الخاصة في الحالة المعاكسة.

3- **محاسـبة التحوط لاسـتثمار صـافي:** وهو التحوط من فروق الصـرف الأجنبية التي تظهر للمنشأة على استثماراتها الصافية في مؤسسات أجنبية، ويتم المعالجة بطريقة تحوط التدفق النقدي أي تسـجيل مكاسـب وخسـائر الصـرف في رؤوس الأموال الخاصة، ويوجد فرق في المعالجة فإذا كانت أداة التحوط غير مشتقة وفي حالة عدم فعالية التحوط لا تعالج محاسبياً بشكل منفصل، وإنما تعالج كلياً في رؤوس الأموال الخاصة.

7- مفهوم المشـتقات المالية: عرفها بنك التسـويات الدولية " أنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لاتتطلب استثمار الأصل المالي، وكعقد

بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري".[3]

8- بعض المخاطر التي تتعرض لها الأسواق المالية

(1) مخاطر السوق: وهي المخاطر المتعلقة بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات، وتنشأ من التغييرات في معدلات الفائدة أو معدلات صرف العملات.

(2) مخاطر الائتمان: وتنشأ من عدم قدرة أحد طرفي عقود المشتقات على الوفاء بالتزاماته في العقد، وينتشر هذا النوع في الأسواق غير المنظمة للمشتقات.

(3) مخاطر التشغيل: وهي المخاطر المتعلقة بضعف نظم الإشراف والرقابة الداخلية على العاملين والمتعاملين في سوق المشتقات المالية.[12]

9- استخدامات المشتقات المالية

المشتقات المقتناة لأغراض التحوط: يهتم المتحوطون بالتقليل من المخاطرة، لضمان بقاء مراكز الأسعار ضمن الحدود المقررة. وذلك من خلال نقل عبء هذه المخاطر من طرف يتعرض لها ولا يرغب في تحملها (مشتري العقد) إلى طرف آخر لا يتعرض لها ولكن يرغب في تحملها (بائع العقد)، وذلك مقابل تكلفة تمثل تكلفة العقد.

المشتقات المقتناة لأغراض المضاربة: يرغب المضارب في اتخاذ مركز في السوق بالمراهنة على ارتفاع السعر أو انخفاضه. حيث أن شراء الأصل في السوق الفورية يتطلب دفعة نقدية مبدئية مساوية للقيمة الكلية لما يتم شراؤه، أما الدخول في عقد آجل بنفس مقدار الأصل يتطلب مبلغ بسيط يتمثل في الهامش المبدئي أو علاوة الخيار.

المشتقات المقتناة لأغراض المراجحة: يتم تحقيق ربح عديم المخاطرة عن طريق الدخول بشكل متزامن في معاملات في سوقين أو أكثر، بينهما عدم توافق بين سعر عمليات التسليم الآجل لأصل ما والسعر النقدي. وفرصة المراجحة لا يمكن أن تصمد طويلاً، فمع قيام المراجحين بشراء الأصل في الأسواق الأقل سعراً، فإن قوى العرض والطلب سوف تدفع بالسعر إلى الارتفاع. وبالمثل عندما يبيعون الأصل في السوق ذي السعر المرتفع فإن السعر سينخفض، وبسرعة يصبح السعران متعادلين.[11]

10- تعريف إدارة المخاطر المالية: هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.[2]

11- الطرائق أو الأساليب المتبعة في تخفيض المخاطر هي:

1- التنويع: بنوع الاستثمار وتوزيعه الجغرافي وآجال استحقاقه. عبر مجموعة من الموجودات. وتعتمد في تخفيض مخاطر الائتمان.

2- مواءمة الموجودات والمطلوبات (التحوط الطبيعي): تستعمل لتخفيض مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة العملة أو سعر الصرف الأجنبي بشكل خاص.

3- التعامل بأدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم عادية للتخلص من المخاطر الناجمة عن نكول أو تعثر الطرف المقابل في تسديد الالتزامات المستحقة.

4- التوريق: تجميع مجموعة من القروض المتجانسة والمضمونة وبيع سندات مقابلها، تحول الموجودات غير السائلة إلى سائلة. تستعمل لتخفيض مخاطر السيولة.

5- المشتقات المالية Financial Derivatives:[5]

اختبار فرضيات الدراسة: اعتمدت الباحثة في تحديد قوة العلاقة بين المتغيرات على تصنيف رباعي ومعامل ثقة 95% لتفسير وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (1) قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة

المجال	1-25	26-50	51-75	76-100
قوة العلاقة	ضعيفة	متوسطة	جيدة	قوية

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر لتطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة المخاطر. يتفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية وكل فرضية فرعية سوف تطبق على ثلاث بنوك.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر لتطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة مخاطر الائتمان. البنك الأول بنك دبي التجاري ش.م.ع.

جدول رقم (2) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، المتغير التابع: مخاطر الائتمان)

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.918a	.843	.813	4446817.850

جدول رقم (3) العلاقة بين القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، ومخاطر الائتمان (مستوى المعنوية)

		B	Std. Error	Beta		
1	Constant	46049726.643	7974040.191		5.775	.000
	x21	143.118	32.260	.560	4.436	.000
	AX12	6.319	1.861	.430	3.396	.004
	AX11	.418	.383	.110	1.089	.292

- إن معامل الارتباط يساوي (0.918) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والتابع (مخاطر الائتمان).

- R^2 المعدل يساوي 0.813 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.81 من تباين (مخاطر الائتمان)، وأن 19% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، وبخطأ معياري للتقدير 4446817.850

- إن العلاقة بين الأصول ومخاطر الائتمان غير معنوية 0.292% >5%.

- والعلاقة بين الخصوم ومخاطر الائتمان معنوية 0.004% < 5%.

- والعلاقة بين التحوط المحاسبي ومخاطر الائتمان معنوية 0.00% < 5%.

- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

Y11= 46049726.643+0.418Ax11+6.319AX12+143.118 x21

العلاقة طردية بين (القيمة العادلة +التحوط المحاسبي) ومخاطر الائتمان.

" لا يوجد أثر للقيمة العادلة متمثلة بالأصول ويوجد أثر للقيمة العادلة متمثلة بالخصوم والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان لبنك دبي التجاري ش.م.ع.".

البنك الثاني: بنك الأمارات دبي الوطني ش.م.ع.

جدول رقم (4) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، المتغير التابع: مخاطر الائتمان)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.820[a]	.672	.610	42609418.710

جدول رقم (5) العلاقة بين القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، ومخاطر الائتمان (مستوى المعنوية)

		B	Std. Error	Beta		
1	Constant	231400223.295	27775873.969		8.331	.000
	x22	-5.646-	6.767	-.135-	-.834-	.416
	BX11	3.841	1.058	1.320	3.630	.002
	BX12	-4.097-	2.013	-.707-	-2.036-	.059

- إن معامل الارتباط يساوي (0.820) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان).

– معامل التحديد R^2 المعدل يساوي 0.610 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.61 من تباين (مخاطر الائتمان)، وأن 39% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، الخطأ المعياري 42609418.710

– إن العلاقة بين الأصول ومخاطر الائتمان معنوية 0.002% < 5%.

– والعلاقة بين الخصوم ومخاطر الائتمان غير معنوية 0.059% > 5%.

– والعلاقة بين التحوط المحاسبي ومخاطر الائتمان غير معنوية 0.416% > 5%.

– العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

Y12=231400223.295+3.841Bx11-4.097Bx12-5.646X22

الإشارة الموجبة تدل على وجود علاقة طردية بين الأصول ومخاطر الائتمان والسالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين الخصوم والتحوط المحاسبي ومخاطر الائتمان.

يمكن القول: " يوجد أثر للقيمة العادلة (الأصول) ولا يوجد أثر للقيمة العادلة (الخصوم) وللتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان لبنك الأمارات دبي الوطني ش.م.ع.".

البنك الثالث: مجموعة بنك المشرق ش.م.ع.

جدول رقم (6) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، المتغير التابع: مخاطر الائتمان)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.803[a]	.645	.578	8021728.108

جدول رقم (7) العلاقة بين القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، ومخاطر الائتمان (مستوى المعنوية)

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	113568100.016	3126322.954		36.326	.000
	x23	-106.886-	54.424	-.317-	-1.964-	.067
	CX11	.429	.153	1.016	2.797	.013
	CX12	-.224-	.301	-.270-	-.742-	.469

إن معامل الارتباط يســـاوي (0.803) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان).

– معامل التحديد R^2 المعدل يساوي 0.578 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.57 من تباين (مخاطر الائتمان)، وأن 43% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، الخطأ المعياري للتقدير 8021728.108

– إن العلاقة بين الأصول ومخاطر الائتمان معنوية 0.013% < 5%.

– والعلاقة بين الخصوم ومخاطر الائتمان غير معنوية 0.469% > 5%.

– والعلاقة بين التحوط المحاسبي ومخاطر الائتمان غير معنوية 0.067% > 5%.

– يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

Y13= 113568100.016+0.429Cx11-0.224Cx12-106.886X23

الإشارة الموجبة تدل على وجود علاقة طردية بين الأصول ومخاطر الائتمان. والسالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين (الخصوم +التحوط المحاسبي) ومخاطر الائتمان.

يمكن القول: " يوجد أثر للقيمة العادلة (الأصول) ولا يوجد أثر للقيمة العادلة (الخصوم) وللتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان لمجموعة بنك المشرق ش.م.ع.".

الفرضية الفرعية الثانية: "يوجد أثر لتطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق". البنك الأول بنك دبي التجاري ش.م.ع.

جدول رقم (8) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، المتغير التابع: مخاطر السوق)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.786[a]	.618	.546	240148.891

جدول رقم (9) العلاقة بين القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، ومخاطر السوق (مستوى المعنوية)

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-269457.848-	430635.338		-.626-	.540
	x21	2.878	1.742	.325	1.652	.118
	AX12	.251	.100	.494	2.500	.024
	AX11	.022	.021	.165	1.051	.309

– إن معامل الارتباط يساوي (0.786) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (مخاطر السوق).

– R^2 المعدل يساوي 0.546 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.54 من تباين (مخاطر السوق)، وأن 46% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، هذا وبخطأ معياري للتقدير 240148.891

– إن العلاقة بين الأصول ومخاطر السوق غير معنوية 0.309% > 5%.

– والعلاقة بين الخصوم ومخاطر السوق معنوية 0.024% < 5%.

– والعلاقة بين التحوط المحاسبي ومخاطر السوق غير معنوية 0.118% > 5%.

– يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

Y21= -269457.848+0.022Ax11+0.251AX12+2.878x21

الإشارة (+) والعلاقة طردية بين (القيمة العادلة + التحوط المحاسبي) ومخاطر الائتمان.

يمكن القول: " لا يوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة بالأصول والتحوط المحاسبي ويوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة بالخصوم في إدارة مخاطر السوق لبنك دبي التجاري ش.م.ع.".

البنك الثاني: بنك الأمارات دبي الوطني ش.م.ع.

جدول رقم (10) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، المتغير التابع: مخاطر السوق)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.282[a]	.080	-.093-	23049866.640

جدول رقم (11) العلاقة بين القيمة العادلة+التحوط المحاسبي، ومخاطر السوق (مستوى المعنوية)

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2233578.194	15025555.621		.149	.884
	x22	2.699	3.661	.199	.737	.472
	BX11	.626	.572	.666	1.094	.290
	BX12	-.914-	1.089	-.488-	-.840-	.413

إن معامل الارتباط يساوي (0.282) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي متوسط بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان).

– R^2 المعدل يساوي -0.093 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.09 من تباين (مخاطر الائتمان)، وأن 91% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، هذا وبخطأ معياري للتقدير 23049866.640

– إن العلاقة بين الأصول ومخاطر السوق غير معنوية 0.290% > 5%.

– والعلاقة بين الخصوم ومخاطر السوق غير معنوية 0.413% > 5%.

– والعلاقة بين التحوط المحاسبي ومخاطر السوق غير معنوية 0.472% > 5%.

– يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

Y22= 2233578.194+0.626Bx11-0.914BX12+2.699x22

الإشارة الموجبة تدل على وجود علاقة طردية بين (الأصول+ التحوط المحاسبي) ومخاطر الائتمان. والسالبة تدل على علاقة عكسية بين الخصوم ومخاطر الائتمان.

اعتماداً على ما سبق: " لا يوجد أثر لتطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر السوق لبنك الأمارات دبي الوطني ش.م.ع.".

البنك الثالث: مجموعة بنك المشرق ش.م.ع.

جدول رقم (12) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، المتغير التابع: مخاطر السوق)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.849[a]	.721	.669	4120567.637

جدول رقم (13) العلاقة بين القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، ومخاطر السوق (مستوى المعنوية)

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	29936940.359	1605916.458		18.642	.000
	x23	-55.109-	27.956	-.282-	-1.971-	.066
	CX11	.319	.079	1.303	4.047	.001
	CX12	-.258-	.155	-.537-	-1.667-	.115

إن معامل الارتباط يساوي (0.849) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (مخاطر السوق).

– R^2 المعدل يساوي 0.669 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.66 من تباين (مخاطر السوق)، وأن 36% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، هذا وبخطأ معياري للتقدير 4120567.637

– إن العلاقة بين الأصول ومخاطر السوق معنوية 0.001% < 5%.

– والعلاقة بين الخصوم ومخاطر السوق غير معنوية 0.115% > 5%.

– والعلاقة بين التحوط المحاسبي ومخاطر السوق غير معنوية 0.066% > 5%.

– يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

Y23= 29936940.359+0.319CX11-0.258CX12-55.109X23

الإشارة الموجبة تدل على وجود علاقة طردية بين الأصول ومخاطر السوق. والإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين الخصوم +التحوط المحاسبي ومخاطر السوق. يمكن القول: " يوجد أثر للقيمة العادلة (الأصول) ولا يوجد أثر للقيمة العادلة (الخصوم) والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر السوق لمجموعة بنك المشرق ش.م.ع.".

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر لتطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة المخاطر التشغيلية – البنك الأول بنك دبي التجاري ش.م.ع.

جدول رقم (14) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي، المخاطر التشغيلية)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.861[a]	.740	.692	244259.154

جدول رقم (15) العلاقة بين القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، والمخاطر التشغيلية (مستوى المعنوية)

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4582737.172	438005.868		10.463	.000
	x21	6.444	1.772	.589	3.637	.002
	AX12	.226	.102	.360	2.214	.042
	AX11	.001	.021	.005	.037	.971

إن معامل الارتباط يساوي (0.861) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (المخاطر التشغيلية).

– R^2 المعدل يساوي 0.692 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.69 من تباين (المخاطر التشغيلية)، وأن 31% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، هذا وبخطأ معياري للتقدير 244259.154

– إن العلاقة بين الأصول والمخاطر التشغيلية غير معنوية 0.971% > 5%.

– والعلاقة بين الخصوم والمخاطر التشغيلية معنوية 0.042% < 5%.

– والعلاقة بين التحوط المحاسبي والمخاطر التشغيلية معنوية 0.002% < 5%.

– يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

Y31= 4582737.172+0.001Ax11+0.226AX12+6.444x21

العلاقة طردية بين (القيمة العادلة +التحوط المحاسبي) والمخاطر التشغيلية.

" لا يوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة في الأصـــول ويوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة بالخصوم وللتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر التشغيلية لبنك دبي التجاري".

البنك الثاني: بنك الأمارات دبي الوطني ش.م.ع.

جدول رقم (16): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي، المخاطر التشغيلية)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.937[a]	.878	.856	2721464.111

جدول رقم (17) العلاقة بين القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، ومخاطر التشغيلية (مستوى المعنوية)

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	22632919.778	1774045.421		12.758	.000
	x22	-1.307-	.432	-.297-	-3.023-	.008
	BX11	.441	.068	1.444	6.524	.000
	BX12	-.528-	.129	-.868-	-4.106-	.001

إن معامل الارتباط يســـاوي (0.937) ويعني وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والتابع (المخاطر التشغيلية).

– R^2 المعدل يســاوي 0.856 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاســبي) يفســر تقريبا 0.85 من تباين (المخاطر التشــغيلية)، وأن 15% من التغير المفصــح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، هذا وبخطأ معياري للتقدير 2721464.111

– إن العلاقة بين الأصول والمخاطر التشغيلية معنوية 0.00% < 5% .

– والعلاقة بين الخصوم والمخاطر التشغيلية معنوية 0.001% < 5%.

– والعلاقة بين التحوط المحاسبي والمخاطر التشغيلية معنوية 0.008% < 5%.

– يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

Y32= 22632919.778+0.441Bx11-0.528BX12-1.307 x22

الإشـــارة الموجبة تدل على علاقة طردية بين الأصـــول والمخاطر التشـــغيلية والسالبة علاقة عكسية بين (الخصوم والتحوط المحاسبي) والمخاطر التشغيلية.

اعتماداً على ما ســـبق يمكن القول: "يوجد أثر للقياس بالقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر التشغيلية لبنك الأمارات دبي الوطني ش.م.ع.".

البنك الثالث: مجموعة بنك المشرق ش.م.ع.

جدول رقم (18) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي، المخاطر التشغيلية)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.961[a]	.923	.909	134930.841

جدول رقم (19) العلاقة بين القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، والمخاطر التشغيلية (مستوى المعنوية)

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	10699681.598	52586.847		203.467	.000
	CX11	-.027-	.003	-1.747-	-10.358-	.000
	x23	.025	.915	.002	.027	.979
	CX12	.030	.005	.995	5.894	.000

– إن معامل الارتباط يساوي (0.961) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (المخاطر التشغيلية).

– R^2 المعدل يساوي 0.909 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.90 من تباين (المخاطر التشغيلية)، وأن 10% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، هذا وبخطأ معياري للتقدير 134930.841

– العلاقة بين الأصول والمخاطر التشغيلية معنوية 0.0% < 5%.

– والعلاقة بين الخصوم والمخاطر التشغيلية معنوية 0.0% < 5%.

– والعلاقة بين التحوط المحاسبي والمخاطر التشغيلية غير معنوية 0.979% > 5%.

– يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

Y33= 10699681.598-0.027CX11+0.030CX12+0.025X23

الإشـارة السـالبة تدل على علاقة عكسـية بين الأصـول والمخاطر التشـغيلية. والموجبة علاقة طردية بين الخصوم +التحوط المحاسبي والمخاطر التشغيلية.

اعتماداً على ما سبق يمكن القول: "يوجد أثر للقيمة العادلة ولا يوجد أثر للتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر التشغيلية لمجموعة بنك المشرق ش.م.ع.".

النتائج:

1- لا يوجد أثر للقيمة العادلة متمثلة بالأصول ويوجد أثر للقيمة العادلة متمثلة بالخصوم والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان لبنك دبي التجاري.
2- يوجد أثر للقيمة العادلة (الأصـــول) ولا يوجد أثر للقيمة العادلة (الخصـــوم) وللتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان لبنك الأمارات دبي الوطني.
3- يوجد أثر للقيمة العادلة (الأصـــول) ولا يوجد أثر للقيمة العادلة (الخصـــوم) والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان لمجموعة بنك المشرق ش.م.ع.
4- يوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة بالخصـوم ولا يوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة بالأصـول والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر السوق لبنك دبي التجاري.
5- لا يوجد أثر للقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر السوق لبنك الأمارات دبي الوطني ش.م.ع.
6- يوجد أثر للقيمة العادلة (الأصـــول) ولا يوجد أثر للقيمة العادلة (الخصـــوم) والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر السوق لمجموعة بنك المشرق ش.م.ع.
7- يوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة بالخصـــوم وللتحوط المحاســـبي ولا يوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة في الأصول في إدارة المخاطر التشغيلية لبنك دبي التجاري.
8- يوجد أثر للقيمة العادلة والتحوط المحاســـبي في إدارة المخاطر التشـــغيلية لبنك الأمارات دبي الوطني ش.م.ع.
9- يوجد أثر للقيمة العادلة ولا يوجد أثر للتحوط المحاسـبي في إدارة المخاطر التشـغيلية لمجموعة بنك المشرق ش.م.ع.

التوصيات:

1- إعادة تكييف النظام المحاســـبي المالي مع مســـتجدات معايير المحاســـبة الدولية، وإخراجه من حيزه القانوني، الذي أضـــحى عائق أمام تطوره، وبالتالي تأثيره على البيئة المحاسبية العربية، وجعله أكثر استجابة للواقع الاقتصادي.

2- تحسين الوعي بالقيمة العادلة والتحوط المحاسبي ودورهم في إدارة المخاطر المالية، انطلاقاً من الجامعات والأساتذة الجامعيين اللذين لهم الدور البارز في تأهيل محاسبي ومراجعي الغد. وتوافر القوانين والتشريعات والكوادر الفنية المؤهلة التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات، والتعامل مع هذه المفاهيم.

3- تعد عقود المشتقات سلاحاً ذو حدين فهي من جانب تساعد المنشآت على تخفيض وإدارة المخاطر عندما تستخدم لأغراض التحوط، أو أنها تزيد درجة تعرضها للمخاطر عند استخدامها لأغراض المضاربة وقد تصل إلى درجة إحداث الأزمات في تلك المنشآت عند الأفراط في المضاربة والاستعمالات السيئة لها.

4- تطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط المحاسبي يساعد على إعداد بيانات مالية تعكس فاعلية المصارف في إدارة المخاطر المالية مما يمكن مستعمليها من تقييم فاعلية المصارف في إدارة المخاطر المالية التي تتعرض لها.

المراجع

1-**إسماعيل** إبراهيم، **صالح** هلال، 2016- **إمكانية تطبيق نماذج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم**. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، السودان.

2-**بن خريص** سفيان، **لغويني** بدر الدين، 2019 - **دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية - مطاحن الحضنة**. رسالة ماجستير، الجزائر.

3-**حسنين** فاطمة سيد عبد القادر، 2017- **المشتقات المالية والأزمات المالية**. دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة.

4-**حمدي** فلة، 2017- **تأثير استخدام القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية (الكوابل)**. جامعة محمد خضير، أطروحة دكتوراه، الجزائر.

5-**الدوغجي** علي، **العكيلي** عباس، 2014- **أهمية الإبلاغ المالي عن المشتقات بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر المصرفية**. مجلة الإدارة، العدد 101، العراق.

6-الربيعي حاكم، **الفتلاوي** ميثاق، **جوان** حيدر، 2020- **المشتقات المالية (عقود المستقبليات، الخيارات، المبادلات)**. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

7-**الشمام** ماهر،2012- **استخدام محاسبة الحماية (التحوط) في إدارة المخاطرة المالية في منشآت الأعمال**. مجلة تنمية الرافدين، مجلد 34، العدد 107، العراق.

8-**شهاب** أحمد، 2016- **أثر إدارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني قبل وبعد الأزمة المالية العالمية**. رسالة ماجستير، الأردن.

9-**الصياد** علي، 2013- **أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية**. أكاديمية الدراسات، طنطا.

10- **محمد** جاســـم، 2018- **آلية مقترحة لمحاســـبة التحوط عن مخاطر تذبذب العملة وانعكاسها على جودة المعلومات.** مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 109، العراق.

11- **نســـيلي** جهيدة، **نشـــنش** ســـليمة، 2020- **دور المشـــتقات المالية في إدارة المخاطر والحد من الأزمات.** مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 1، الجزائر.

12- **يونس** مرعي، 2019- **أثر تطبيق الهندســـة المالية على ترشـــيد قرارات المســـتثمرين (دراســـة ميدانية).** مجلة الفكر المحاســـبي، العدد 4، المجلد 23، مصر.

13- Christian Laux, 2009- **Did Fair-Value Accounting Contribute to The Financial Crisis?** Working Paper, Economic Research Cambridge.

14- Jatinder Singh,2017- **Hedge Accounting Under IFRS 9: An Analysis of Reforms**. Indian Institute of Technology, Audit Journal.

15-Ting Yieng and **Meng**,2005- **(Fair Value Accounting-Relevance, Reliability and Progress in Malaysia.** University College Sedaya.

تطبيق الموبايل البنكي ودوره في تحقيق مؤشرات السّلامة المالية المصرفية

(دراسة ميدانية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

طالب الدراسات العليا: احمد ابراهيم شغري كلية الاقتصاد – جامعة تشرين

اشراف الدكتور: د. منذر مرهج + د. فداء الشيخ حسن

الدكتور منذر مرهج* الدكتورة: فداء الشيخ حسن احمد ابراهيم شغري*****

ملخص

هدف البحث إلى دراسة دور استخدام تطبيق الموبايل البنكي في تحسين مؤشرات السّلامة المالية للمصارف من خلال إجراء دراسة ميدانية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي تستخدم تطبيق الموبايل البنكي وكان عددها 8 مصارف حيث تم اعتماد تطبيق الموبايل البنكي كمتغير مستقل، ومؤشرات السلامة المالية (الربحية وجودة الأصول) كمتغير تابع.

* **أستاذ، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**
** **أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**
*** **طالب دراسات عليا (ماجستير)، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.** Ahmad.sheghri@tishreen.edu.sy

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وحدد عينة البحث بـ 112 مفردة وزعت عليهم الاستبانة، تم استرداد 100 استبانة صالحة، وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج SPSS.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود ارتباط قوي بين تطبيق الموبايل البنكي ومؤشرات السّلامة المالية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.989، وبلغ معامل التحديد 0.978، وهو يدل على أن 97.8% من تغيرات مؤشرات السّلامة المالية تتبع للبدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي في المصارف محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الموبايل البنكي– السّلامة المالية– مؤشرات السّلامة المالية– الربحية– جودة الأصول– المصارف الخاصة.

Mobile Banking Application and its Role in Achieving Banking Financial Soundness Indicators

(A Field Study on Banks Listed in The Damascus Stock Exchange)

[*]Dr. Mounzer Mourhij

[**]Dr. Fedaa Alsheikh Hasan

[*]Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University.

[**]Associate Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University.

***Ahmad Ibrahim Sheghri

ABSTRACT

The aim of the research was to study the role of using the mobile banking application in improving the financial safety indicators of banks by conducting a field study on the banks listed in the Damascus Stock Exchange that use the mobile banking application, which numbered 8 banks, where the mobile banking application was adopted as an independent variable, and the financial soundness indicators (profitability and asset quality) as a dependent variable.

The research was based on the descriptive analytical approach, and the research sample was determined as 112 individuals to whom the questionnaire was distributed. 100 valid questionnaires were retrieved, and the data were analyzed and hypotheses were tested using the SPSS program.

The research reached a set of results, the most important of which are: There is a strong correlation between the mobile banking application and financial soundness indicators, as the correlation coefficient reached 0.989, and the determination coefficient reached 0.978, which indicates that 97.8% of changes in financial soundness indicators are due to the start of using the mobile banking application in the banks under study.

***Postgraduate Student (Master), Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University. س

Keywords: Mobile banking - financial safety - financial safety indicators - profitability - asset quality - private banks.

مقدمة:

نتيجة الاضطرابات المالية المتتالية التي ضربت بشكل عام النظام المالي وبشكل خاص القطاع المصرفي ظهرت الحاجة إلى التحليل الكلّي، لذلك تم اعتبار هذا الأمر في بالغ الأهمية كونه يعمل على المساعدة في تحديد نقاط الضّعف في النظام المالي ككل، وبسبب هذه الاضطرابات التي أثّرت سلباً على الميزانيات العمومية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى والتي أدّت إلى ضغوط على الربحية وجودة الأصول ظهرت الحاجة إلى تحسين المعلومات حول سلامة الأنظمة المالية والمصرفية، مما جعل صندوق النقد الدّولي يستجيب لذلك ويعمل مع الوكالات الوطنية والمؤسسات الإقليمية والدولية لتطوير مجموعة من مؤشرات السّلامة المالية (FSIs)، التي تعتبر من المؤشرات التي تعبر على مدى متانة القطاع المصرفي وقدرته على التأثر بالأزمات التي قد تصيبه (Jose; Georgiou, 2008, P 277).

شهد العقد الماضي تسارعاً ملحوظاً في تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أحدث ثورة في القطاع المالي عامةً والقطاع المصرفي خاصةً. هذه التطورات السريعة أدت إلى تغييرات جذرية في الطرق التي يتم التعامل بها مع الأموال، حيث التعاملات المصرفية من خلال تطبيقات الهاتف المحمول المحرك الرئيسي لهذه التحولات .تتطلب هذه البيئة الديناميكية من المؤسسات المالية والمصرفية إعادة صياغة عملياتها واستراتيجياتها وتطوير الأجهزة والمعدات الموجودة حتى يتم مواكبة هذا التطور الحاصل (أبو عجوة، 2020، ص 2).

وبما أن قطاع المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية يلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية لذلك يجب العمل وبذل الجهد لتحقيق سلامته المالية مما يعمل على تحقيق الاستقرار المالي في البلاد. وبالتالي سوف يعمل هذا البحث على دراسة تطبيق الموبايل البنكي ودوره في تحقيق السّلامة المالية للمصارف الخاصة التي تستخدمه والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مشكلة البحث:

انطلاقاً من أهمية القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السّورية والدور الذي يلعبه في كونه الركيزة الأساسية للنظام المالي ككل. وكون هذا القطاع من أكثر القطاعات تضرراً من الأزمات التي عصفت في البلاد التي كان أبرزها الحرب الكونية على سورية والعقوبات الأحادية الجانب التي يفرضها الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ومؤخراً جائحة كورونا. وبناءً على ما سبق، قام الباحث بدراسة استطلاعية على عينة من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية شملت (مصرف سورية والمهجر، مصرف سورية والخليج، المصرف العربي- سورية، المصرف الدّولي للتجارة والتمويل، مصرف الشام، مصرف البركة، مصرف سورية الدولي الإسلامي، ومصرف بيمو السعودي الفرنسي)، حيث قام الباحث بزيارة ميدانية للمصارف محل الدراسة والتقى مع أربعة مدراء مالين وأربعة مدراء مسؤولين عن قسم الدفع الإلكتروني واثنان من الموظفين التقنين المسؤولين عن تطبيق الموبايل البنكي وقام بإجراء مقابلات ميدانية معهم وطرح مجموعة من الأسئلة أهمها:

- ما مدى تحقيق جودة الأصول في المصرف بناءً على مقررات اتفاقية بازل 3؟
- ما مدى تحقيق نسبة الربحية في المصرف بناءّ على مقررات اتفاقية بازل 3؟
- هل تقومون بتطبيق وسائل التكنولوجيا الحديثة في المصرف؟
- هل تربط المصارف أنظمتها الإلكترونية ببعضها البعض؟
- هل يتم لديكم خدمة التحويل الفوري للأموال بين حسابات العملاء في نطاق المصرف؟
- هل تقدمون خدمات تحويل الأموال الفورية بين حسابات العملاء خارج البنك؟
- هل يتم الاعتماد على تطبيق الموبايل البنكي في سداد القروض؟

وبناء على اطلاع الباحث على القوائم المالية المنشورة للمصارف محل الدراسة وكذلك إجابات افراد العينة تبين وجود تحديات ملحوظة في مؤشرات السلامة المالية في المصارف محل الدراسة، حيث تعاني هذه المصارف من ضعف في جودة الأصول بالإضافة إلى ذلك فإن نسب الربحية لا تلبي المعايير المطلوبة مما يشكل خطراً على الاستقرار المالي وقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، ويعزز هذه المشكلة نقص تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومحدودية تطبيق لموبايل البنكي.

ولدى مراجعة الباحث لأدب البحث حول هذا الموضوع، تبين أن هناك مداخل كثيرة تؤثر على تحقيق مؤشرات السّلامة المالية للمصارف، ومن بين تلك المداخل تطبيق الموبايل البنكي ودوره في تحسين مؤشرات السّلامة المالية للمصارف، حيث أكدت دراسة (حصناوي، 2022) أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين استخدام الانترنت المصرفي ومعدل العائد على الموجودات.

وبناءً على ما تقدم طرح الباحث مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو دور تطبيق الموبايل البنكي في تحقيق مؤشرات السّلامة المالية للمصارف محل الدّراسة؟

وينبثق عنه سلسلة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما دور تطبيق الموبايل البنكي في تحقيق مؤشرات الربحية للمصارف محل الدراسة؟
- ما دور تطبيق الموبايل البنكي في تحقيق مؤشرات جودة الأصول للمصارف محل الدراسة؟

أهمية البحث Research importance:

- **<u>الأهمية من النّاحية النظرية:</u>**
- تتمثل أهمية البحث من حيوية الموضوع الذي يتناوله، كونه يتطرق إلى موضوعين أساسين هامين، أولهما تسليط الضوء على تطبيق الموبايل البنكي وخصوصاً في ظل التطور التكنولوجي الذي يحصل بشكل عام وفي الجمهورية العربية السّورية بشكل خاص؛ وثانيهما السّلامة المالية للمصارف الذي يجب تكثيف الدراسات والأبحاث حوله خصوصاً في سورية وذلك لأهميته البالغة وتأثيره الكبير في اقتصاديات البلاد سواءً أكان في الوقت الراهن أو المستقبل.
- **<u>الأهمية من الناحية العمليّة:</u>**
- تنبع الأهمية العلمية للبحث انطلاقاً من أهمية قطاع المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السّورية، الذي يعد من القطاعات الأساسية في المجتمع، ومن أهمية النتائج والتوصيات التي يمكن أن يقدمها الباحث بما يخدم المصارف محل الدراسة في حال تم تطبيقها، كوسيلة لتحسين مؤشر الربحية ومحاولة جعلها قريبة أو مساوية لنسبة الربحية

التي أقرتها اتفاقية بازل 3، وكذلك تحسين مؤشر جودة الأصول في المصارف محل الدراسة ومحاولة جعله يحاكي مؤشر جودة الأصول في المصارف العالمية التي تعتمد تطبيق قرارات اتفاقية بازل 3 فيما يتعلق بنسبة جودة الأصول.

أهداف البحث Research Objective:

هدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

الهدف الرّئيس:

تحديد دور تطبيق الموبايل البنكي في تحقيق السّلامة المالية في المصارف محل الدّراسة.

ويتفرع إلى:

- تحديد دور تطبيق الموبايل البنكي في تحسين مؤشر الربحية في المصارف محل الدّراسة.
- تحديد دور تطبيق الموبايل البنكي في تحسين مؤشر جودة الأصول في المصارف محل.

فرضيات البحث:

تم صياغة الفرضيات على الشكل الآتي:

الفرضية الرئيس: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الموبايل البنكي في مؤشرات السّلامة المالية في المصارف محل الدراسة.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الموبايل البنكي في مؤشرات الربحية في المصارف محل الدراسة.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الموبايل البنكي في مؤشرات جودة الأصول في المصارف محل الدراسة.

مصطلحات البحث والتعريفات الإجرائية:

تطبيق الموبايل البنكي:

وهو عبارة عن ألية غير ملوسة تمكن عملاء المصارف من الوصول إلى مختلف الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المصارف التي تستخدم هذه الألية، وإن حجر الأساس في هذه الآلية وسائل الاتصالات الحديثة مثل الأجهزة اللوحية أو الأجهزة الذكية (Majumdar *et al*., 2022, P 177).

مؤشرات السّلامة المالية:

وتُعّرف على أنها عبارة عن مجموعة من المؤشرات التي تدل على مدى متانة واستقرار النظام المصرفي والمالي وتساعد على تقييم مدى قدرة القطاع المصرفي لامتصاص الأزمات والصدمات الداخلية أو الخارجية والاقتصادية عموماً، وتعمل أيضاً كأداة إنذار مبكّر في حال تعرض الجّهار المصرفي للخطر (حسان، 2022، ص 74).

الرّبحية:

تعريف الربحية أيضاً على أنها النسبة التي تُستخدم لقياس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من عملياته التجارية العادية، إضافةً إلى تحديد قدرة المصرف على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية محددة، وتقيس أيضاً فعالية الإدارة في إدارة عمليات المصرف (Nuraeni *et al*., 2024, P 33).

جودة الأصول:

تعرف جودة الأصول على أنها المخاطر الكلية المرتبطة بالأصول المختلفة التي يمتلكها المصرف. حيث يتم استخدام جودة الأصول عادةً لقياس مدى تعرض الأصول للمخاطر الاقتصادية وبالتالي تحديد مقدار المخصصات للخسائر المحتملة التي يجب تكوينها (Orando *et al*., 2024, P 406).

الدّراسات السابقة:

قام الباحث بالاطلاع على مجموعة من الدّراسات السابقة العربية منها والأجنبية، وذلك بغرض تقديم ملخص موجز عن تلك الدراسات التي تدعم هذا البحث:

الدراسات العربية:

دراسة (جنيد؛ مرهج، 2023) بعنوان: دور تبني منظومة الدفع الالكتروني في خلّق النقود في المصارف العامة

اهداف الدراسة:

هدفت الدّراسة إلى تحديد دور تبني منظومة الدّفع الالكتروني في خلق عملية النّقود في المصارف العامة، من خلال تحديد أثر منظومة الدفع الالكتروني على أبعاد خلق النّقود.

منهجية الدّراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وكذلك الاعتماد على أسلوب الحصر الشّامل لجميع الموظفين في قسم الخدمات الإلكترونية، حيث بلغ عدد الموظفين في المصارف محل الدّراسة (79) موظف. واستخدمت الدّراسة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، كما تم تدعيم الدّراسة من خلال اجراء المقابلات مع المسؤولين في قسم الخدمات الالكترونية في بعض المصارف محل الدّراسة.

نتائج الدّراسة:

1. يوجد علاقة طردية بين منظومة الدّفع الإلكتروني وانتشار العادات المصرفية الجيدة.
2. يوجد علاقة طردية بين منظومة الدّفع الإلكتروني وزيادة ثقة العملاء.
3. يوجد علاقة طردية بين منظومة الدّفع الإلكتروني وانخفاض التسرب النقدي.
4. يوجد علاقة طردية بين منظومة الدّفع الإلكتروني وازدياد حجم الودائع.
5. يوجد علاقة طردية بين منظومة الدّفع الإلكتروني وعملية خلق النّقود.
6. لمنظومة الدّفع الالكتروني دور إيجابي على جميع أبعاد خلق النقود.

1. دراسة (سبهان ويعقوب، 2024) بعنوان: تعزيز حجم الودائع المصرفية باستخدام مؤشرات السّلامة المالية "بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمدة 2015- 2022"

اهداف الدّراسة:

هدفت الدّراسة إلى تشخيص مستوى تعزيز حجم الودائع المصرفية للمصارف المطبقة لمؤشرات السّلامة المالية إذ يمثل المتغير المستقل مؤشرات السّلامة المالية والمتغير التابع تعزيز حجم الودائع إذ أن لهذه المؤشرات على نمو حجم الودائع بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص ونظراً لأهمية هذه الودائع فمن الضروري تقييم مستوى نموها بشكل مستمر وكيفية تنظيم إدارتها.

منهجية الدّراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. ويمثل مجتمع البحث المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينية البحث فتتمثل بخمسة مصارف تم اختيارها من بين خمس وعشرون مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية بحيث تتوافق مع متطلبات البحث وللمدة (2015– 2022) باستعمال البيانات الثانوية، وتم استعمال مجموعة من النسب المالية لقياس كل مؤشر من مؤشرات السّلامة المالية وتم استخدام الأساليب الإحصائية لمعرفة مرتبة كل مصرف.

نتائج الدّراسة:

توصلت الدراسة لوجود تأثير لمؤشرات السّلامة المالية في تحسين حجم الودائع المصرفية ويتباين هذا التأثير من مصرف إلى أخر خلال مدة البحث، كما توصل البحث إلى ضرورة بتقييم مؤشرات السلامة المالية وتطويرها بشكل مستمر لتواكب التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية لتعزيز حجم الودائع مما ينعكس إيجابياً على السّلامة المالية للقطاع المصرفي والاقتصاد.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Udom *et al*., 2015) بعنوان:

The Relationship between Financial Soundness Indicators and Financial Stability in Nigeria

العنوان باللغة العربية: العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية والاستقرار المالي في نيجيريا.

اهداف الدّراسة:

هدفت الدراسة إلى تسخير استخدام مؤشرات السلامة المالية في تحليل الاستقرار المالي في النظام المالي النيجيري خلال الفترة من الربع الأول لعام 2007 إلى الربع الثاني لعام 2015 باستخدام مؤشرات السلامة المالية.

منهجية الدّراسة:

استخدمت الدراسة تقنية الارتباط والرسم البياني كمنهجية .تم تصنيف مؤشرات السلامة المالية إلى مؤشرات قائمة على الأصول، ومؤشرات قائمة على رأس المال، ومؤشرات قائمة على الدخل والمصروفات.

نتائج الدّراسة:

توصلت الدراسة إلى أن المؤشرات القائمة على الأصول عن الأزمات في النظام تجاوزت نسبة القروض المتعثرة إلى القروض الإجمالية 30٪ في الربع الثاني من عام 2010 وانخفضت نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل إلى أقل من 12٪ في الربع الثالث من عام 2009 . كما سلطت المؤشرات القائمة على رأس المال الضوء على القضاء على قاعدة الأصول للبنوك النظام المصرفي مع وصول صافي القروض المتعثرة من المخصصات إلى رأس المال إلى 25٪ في الربع الثالث من عام 2010 .تظهر نتيجة مؤشر الدخل والمصروفات أن دخل النظام المصرفي من وظائف الوساطة الأساسية كان يتضاءل خلال الفترة قيد الاستعراض.

2. دراسة (Helmi *et al.*, 2024) بعنوان:

The Role of Mobile Banking in Improving Service Efficiency to Customers in The Digital Era

العنوان باللغة العربية: دور الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في تحسين كفاءة الخدمة للعملاء في العصر الرقمي.

اهداف الدّراسة:

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية تطبيق BSB موبايل في تعزيز خدمة العملاء وتقليل الأخطاء التشغيلية .ويساهم في سد الفجوة الموجودة في الأدبيات الحالية من خلال تقديم رؤى جديدة حول التحديات والفوائد الخاصة التي يواجهها مصرف سُمُل بابل.

منهجية الدّراسة:

تم استخدام منهج بحثي كمي، شمل ثلاثة أشهر من الملاحظة المباشرة في فرع Sumsel Babel Tanjung Raja، بالإضافة إلى مقابلات متعمقة مع الموظفين والعملاء .كما تم إجراء مراجعة شاملة للأدبيات لدعم التحليل.

نتائج الدّراسة:

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق BSB موبايل يؤثر إيجاباً على رضا العملاء من خلال تقليل أوقات الانتظار وتحسين دقة المعاملات .ومع ذلك، فإنه يسلط الضوء أيضاً على مشكلات مستمرة تتعلق باتصال الشبكة وقابلية استخدام التطبيق .وتخلص الدراسة إلى أنه على الرغم من أن تطبيق BSBموبايل يساهم في تحسين رضا العملاء والكفاءة التشغيلية، إلا أن هناك حاجة إلى تحسينات مستمرة لمعالجة هذه التحديات التقنية .ويتمثل الدافع الرئيسي لهذا البحث في أن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول يمكن أن تعزز بشكل كبير الأنشطة المصرفية، بشرط إعطاء الأولوية للموثوقية التكنولوجية والتدريب الفعال للمستخدمين للتغلب على القيود الحالية.

تعقيب على الدّراسات السابقة:

بعد استطلاع الباحث لمجموعة من الدراسات السابقة سواءً العربية أو الأجنبية، تبين أن الدّراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة كونها بحثت في تطبيق الموبايل البنكي، ومع بعضها كونها بحثت في السّلامة المالية، وتختلف مع الدّراسات السابقة في التطرق إلى موضوع تطبيق الموبايل البنكي والسّلامة المالية معاً وكما تختلف في بيئة التطبيق وفق خصوصية القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية وباعتباره من أهم القطاعات التي تعمل على دعم الاقتصاد الوطني في ظل الازمات المتتالية التي تضرب البلاد، لذلك من المتوقع أن هذه الدراسة سوف تسهم في تسليط الضوء وزيادة الاهتمام بمؤشرات السّلامة المالية للمصارف وفق اتفاقية بازل 3 وكذلك تقييم واقع

تطبيق الموبايل البنكي في المصارف محل الدراسة وكذلك دوره في الوصول للقيم المثلى لمؤشرات السلامة المالية الأمر الذي يمكن أن يعمل على تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي.

مجتمع البحث وعينته:

- **مجتمع البحث:** العاملين في قسم الإدارة المالية وقسم الإقراض وقسم الدفع الإلكتروني في كل من مصرف سورية والمهجر، مصرف سورية والخليج، المصرف العربي– سورية، المصرف الدّولي للتجارة والتمويل، مصرف الشام، مصرف البركة، مصرف سورية الدولي الإسلامي، ومصرف بيمو السعودي الفرنسي.
- **عينة البحث:** شملت العينة المدير المالي وأربعة من المساعدين المالين ومدير قسم الإقراض وثلاثة من موظفين القسم ومدير قسم الدفع الإلكتروني وأربعة من موظفي القسم في كلٍ من مصرف سورية والمهجر، مصرف سورية والخليج، المصرف العربي– سورية، المصرف الدّولي للتجارة والتمويل، مصرف الشام، مصرف البركة، مصرف سورية الدولي الإسلامي، ومصرف بيمو السعودي الفرنسي، ليصبح مجموع أفراد العينة (112)، حيث قام الباحث بتوزيع (112) استبانة تم استرجاع منها (100) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي. وقد اعتمد الباحث على هذه المصارف لأنها الوحيدة التي تستخدم تطبيق الموبايل البنكي.

منهجية البحث:

للوفاء بأهداف البحث، اعتمد الباحث على المقاربة الاستنباطية كطريقة عامة للتفكير، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث عمل الباحث على الاستعانة بالأدبيات السابقة لتصميم الاستبانة التي تقيس أبعاد البحث، ثم تم العمل على تفريغ في قاعد بيانات ومن ثم تم العمل على تحليلها باستخدام برنامج SPSS نسخة 26.

حدود البحث:

- **الحدود الزمانية:** خلال عام 2024.

- **الحدود المكانية:** مصرف سورية والمهجر، مصرف سورية والخليج، المصرف العربي– سورية، المصرف الدّولي للتجارة والتمويل، مصرف الشام، مصرف البركة، مصرف سورية الدولي الإسلامي، ومصرف بيمو السعودي الفرنسي.

محددات البحث:

واجه الباحث صعوبات عدّة أثناء إعداد البحث جعله يعتمد في بحثة على الاستبانة بدلاً من اعتماده على البيانات الكمية، كان أهمها صعوبة الحصول على بيانات تفصيلية عن تطبيق الموبايل البنكي التي تستخدمه المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وندرة توافر البيانات اللازمة حتى عن طريق مواقعهم الإلكترونية، حيث كان من الصعب الحصول على عدد العمليات المصرفية التي تمت عن طريق تطبيق الموبايل البنكي للعمل على مقارنتها بالعمليات التي تمت بشكل تقليدي، وكان من الصعب على الباحث معرفة الإيرادات العمليات الناتجة عن تطبيق الموبايل البنكي للمصارف محل الدّراسة من أجل مقارنتها بالإيرادات التي حققها المصرف من عملياته التقليدية.

الإطار النظري:

مفهوم تطبيق الموبايل البنكي:

يُعتبر تطبيق الموبايل البنكي أحد أهم وسائط منظومة الدّفع الإلكتروني، وهو عبارة عن ألية غير ملوسة تمكن عملاء المصارف من الوصول إلى مختلف الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المصارف التي تستخدم هذه الألية، وإن حجر الأساس في هذه الآلية وسائل الاتصالات الحديثة مثل الأجهزة اللوحية أو الأجهزة الذكية (Majumdar *et al*., 2022, P 177). وكذلك يمكن تعريفه على أنه إحدى تطبيقات التجارة عبر الهاتف المحمول التي تقدمها المؤسسات المالية أو المصارف والتي تسمح لعملائها بإجراء المعاملات المالية عن بعد بواسطة الاعتماد على الهاتف المحمول أو الهاتف الذكي، ويستخدم تطبيق الموبايل البنكي لإجراء عمليات الدّفع الإلكتروني والتحقق من الحسابات المصرفية إضافةً إلى تحويل الأموال بشكل فوري وبسرعة فائقة دون التقيد بأوقات محددة حيث تستخدم على مدار لأربع وعشرون ساعة (M. Baabdullah et al.,)

2019, P38، ولكن لا تُنفَّذ عمليات الدفع الإلكتروني إلا بعد التحقق من هوية العميل، وذلك عبر إدخال الرقم السري (PIN) الذي يقوم العميل بإنشائه عند تحميل التطبيق. (مولفرعة، 2016، ص 489).

مزايا تطبيق الموبايل البنكي:

يقدم تطبيق الموبايل البنكي التي تستخدمه المصارف في الجمهورية العربية السورية عدد من المزايا ومنها الآتي (دليل الدفع الإلكتروني في سورية، 2024، ص 23):

1. يُمكن تطبيق الموبايل البنكي من سداد قيمة الفواتير الحكومية.
2. من أهم مزايا تطبيق الموبايل البنكي إمكانية سداد الأقساط الجامعية سواءً الخاصة أو الحكومية وكذلك سداد أقساط المدارس الخاصة.
3. يُمّكن تطبيق الموبايل البنكي العميل من تحويل الأموال بين حسابته في حال كان لديه أكثر من حساب مصرفي.
4. يُمّكن تطبيق الموبايل البنكي من تحويل الأموال من حساب عميل إلى حساب عميل أخر داخل حدود المصرف أو حتى خارجه في بعض المصارف.
5. يُمّكن تطبيق الموبايل البنكي العميل من الاستعلام عن رصيده النقدي.
6. يُمّكن تطبيق الموبايل البنكي العميل من طلب كشف حساب دون الحاجة لذهاب العميل إلى المصرف.
7. الاستفادة من خدمات الدّفع الإلكتروني المتاحة وتختلف من مصرف إلى أخر.

ومما سبق يرى الباحث أن تطبيق الموبايل البنكي يعتبر أداة مفيدة لإدارة الأموال اليومية فهي توفر الجهد والوقت وتسعى أيضاً للتقليل من تداول النقود بشكل تقليدي الأمر الذي يؤدي إلى بقاء النقدية داخل المصارف مما يمنع التسرب النقدي وبالتالي تعزيز أداء هذه المصارف الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على سلامتها المالية وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي للنظام المالي ككل.

مؤشرات السّلامة المالية ومفهومها:

نتيجة للإضرابات والأزمات المالية التي حدثت في القرن الماضي والتي كان لها تأثير كبير على الميزانيات العمومية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وكذلك كان لها تأثير سلبي على السّيولة المصرفية والائتمان، ظهرت الحاجة إلى تحسين المعلومات حول سلامة الأنظمة المالية والمصرفية، مما جعل صندوق النقد الدّولي يستجيب لذلك ويعمل مع الوكالات الوطنية والمؤسسات الإقليمية والدولية لتطوير مجموعة من مؤشرات السّلامة المالية (FSIs) (Jose; Georgiou, 2008, P 277). وتُعّرف على أنها عبارة عن مجموعة من المؤشرات التي تدل على مدى متانة واستقرار النظام المصرفي والمالي وتساعد على تقييم مدى قدرة القطاع المصرفي لامتصاص الأزمات والصدمات الداخلية أو الخارجية والاقتصادية عموماً، وتعمل أيضاً كأداة إنذار مبكّر في حال تعرض الجّهار المصرفي للخطر (حسان، 2022، ص 74).

ومن مؤشرات السّلامة المالية المستخدمة بالبحث:

الربحية: يشهد القطاع المصرفي تقدماً سريعاً وتكمن أهميته من كونه يرتبط بكل من المجتمع والدولة، وكذلك يعمل على دعم الاقتصاد الوطني للدولة (Tryana, 2024, P 227). ومن أهداف القطاع المصرفي العمل على تحقيق الربح كون الربح حاجة ملحة تمكنه من الاستمرار والبقاء ودعم الاقتصاد، إضافة لكونه مطمح يتوق إليه المستثمرون. أما الربحية فتعد ظاهرة مهمة جداً للمصارف من أجل الحفاظ على استمرار أعمال المصرف وعملياته على المدى الطويل، وذلك لأن الربحية تُظهر ما إذا كان للمصرف أفاق جديدة في المستقبل أم لا (Enzela *et al.*, 2024, P 72). وبالتالي يمكن تعريف الربحية أيضاً على أنها النسبة التي تُستخدم لقياس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من عملياته التجارية العادية، إضافةً إلى تحديد قدرة المصرف على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية محددة، وتقيس أيضاً فعالية الإدارة في إدارة عمليات المصرف (Nuraeni *et al.*, 2024, P 33).

أهمية الربحية:

بناء على (نادر وآخرون، 2024، ص 213) إن للربحية أهمية بالغة الأهمية لدى المصارف تكمن في الآتي:

1. تتبع أهمية الربحية كونها أداة فعالة لزيادة قيمة رأس المال المصرفي باعتبارها نهجاً للتمويل الذاتي.
2. تعمل على حث أصحاب الثروات ورؤوس الأموال على الاكتتاب على الأسهم التي يطرحها المصرف للتداول في حال اتخاذه قرار بزيادة رأس ماله.
3. تُعد الأرباح من أهم الأدوات التي تستخدم لمواجهة مخاطر الائتمان والتصفية والسرقة إضافةً لمخاطر سعد الفائدة التي قد يتعرض لها المصرف.
4. إن أهمية الربحية تكمن في تحسين سمعة المصرف مما يؤدي إلى زيادة ثقة العملاء المودعين بالمصرف، إضافة إلى أن سمعة المصرف الجيدة والسليمة تؤدي إلى جذب مستثمرين إضافيين في المصرف.
5. إن من أهم ما يميز الربحية كونها تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بإن المصرف يخطو في المسار الصائب.

جودة الأصول: وتُعد جودة الأصول المرآة التي تعكس مدى كفاءة القرارات الائتمانية واستراتيجيات الاستثمار وأنماط منح القروض التي يعتمدها المصرف والتي تشكل نسبة كبيرة من أجمالي أصوله، وتحتل مكانة رئيسية ضمن معايير تقييم الأداء والسّلامة المصرفية، وذلك لكونها تلعب دوراً محورياً في الأنشطة المصرفية الهادفة إلى توليد الإيرادات (أنجرو، 2023، ص 300). ومن وجهة نظر أخرى تعرف جودة الأصول على أنها المخاطر الكلية المرتبطة بالأصول المختلفة التي يمتلكها المصرف. حيث يتم استخدام جودة الأصول عادةً لقياس مدى تعرض الأصول للمخاطر الاقتصادية وبالتالي تحديد مقدار المخصصات للخسائر المحتملة التي يجب تكوينها (Orando *et al.*, 2024, P 406). يوجد معايير لتقيم نوعية وجودة الأصول نذكر منها: سمعة المصرف أو المؤسسة المالية، الفترات الزمنية لسداد القرض الممنوح إضافة إلى شروط سداد هذا القرض، نسبة الدين إلى حقوق المقترضين، نوعية محفظة القروض والاستثمارات، تمتع نظام الإدارة والرقابة الداخلية بجودة ومرونة عالية (عبد الكافي وخميس، 2023، ص 56).

وتقاس جودة الأصول عن طريق نسبتين وهما (Gupta *et al.*, 2024, P 327):

نسبة القروض المتعثرة: تعمل هذه النسبة على المقارنة بين اجمالي القروض المتعثرة وإجمالي قروض المصرف، وترتبط غالباً في احتمالية التعثر أو عدم السداد، حيث يشير انخفاض هذه

النسبة إلى أن المصرف ذات فعالية عالية في إدارة مخاطر الائتمان. وبالمقابل إن ارتفاع هذه النسبة يمكن أن يؤدي أزمات خطيرة تعمل على الحد من السّلامة والاستقرار المالي للمصرف.

صافي القروض المتعثرة إلى اجمالي السلف: تعمل هذه النسبة تعمل هذه النسبة على تقييم جودة قروض البنك بالإضافة إلى سلامتها بشكل عام.

ومما سبق يرى الباحث أن زيادة جودة الأصول والربحية في أي مصرف من المؤشرات الهامة التي تعني أن المصرف ذو سمعة جيدة وبالتالي يجذب المستثمرين والعملاء، وكما يرى الباحث أيضاً أن أمام المصارف تحديات كبيرة للحفاظ على جودة أصولها، وتأتي هذه التحديات من الأزمات المالية التي تعصف بجميع أنحاء العالم بشكل عام والجمهورية العربية السّورية بشكل خاص، لذلك يجب على المصارف أن تتبنى سياسات صارمة لإدارة المخاطر والأزمات التي تعصف بها، إضافة الى التقييم الدقيق للأصول قُبيل أي استثمار يقوم به المصرف. ويرى الباحث أن تعزيز الشافية المصرفية والمراقبة الفعالة يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تحسين جودة الأصول والربحية للمصارف.

لنتائج والمناقشة:

دراسة موثوقية وثبات المقياس:

عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة معاً ثم تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل بعد بشكل منفصل.

معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة معاً

الجدول (1) معامل ألفا كرونباخ لجميع العبارات

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.989	25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

من الجدول رقم (1) وجد الباحث أن قيمة معامل الثّبات ألفا كرونباخ الخاص جميع عبارات الاستبيان يساوي 0.989 وهو أكبر من 0.6 مما يعني ثبات المقياس وعدم الحاجة إلى تعديل أو تغيير أي عبارة من عبارات الاستبيان.

معامل الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث كلٍ على حدة

الجدول (2) معامل الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث كلٍ على حدة

المتغير	Cronbach's Alpha	N of Items
تطبيق الموبايل البنكي	.965	9
الربحية	.969	8
جودة الأصول	.965	8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

من خلال الجدول (2)، توصل الباحث إلى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للعبارات المستخدمة في قياس كل متغير على حدة كانت تفوق 0.6، مما يشير إلى استقرار جيد للبيانات وصلاحيتها للدراسة، دون الحاجة لإزالة أي من العبارات.

متغيرات البحث (أنموذج الدّراسة)

يمكن تمثيل متغيرات البحث عن طريق الشكل الأتي:

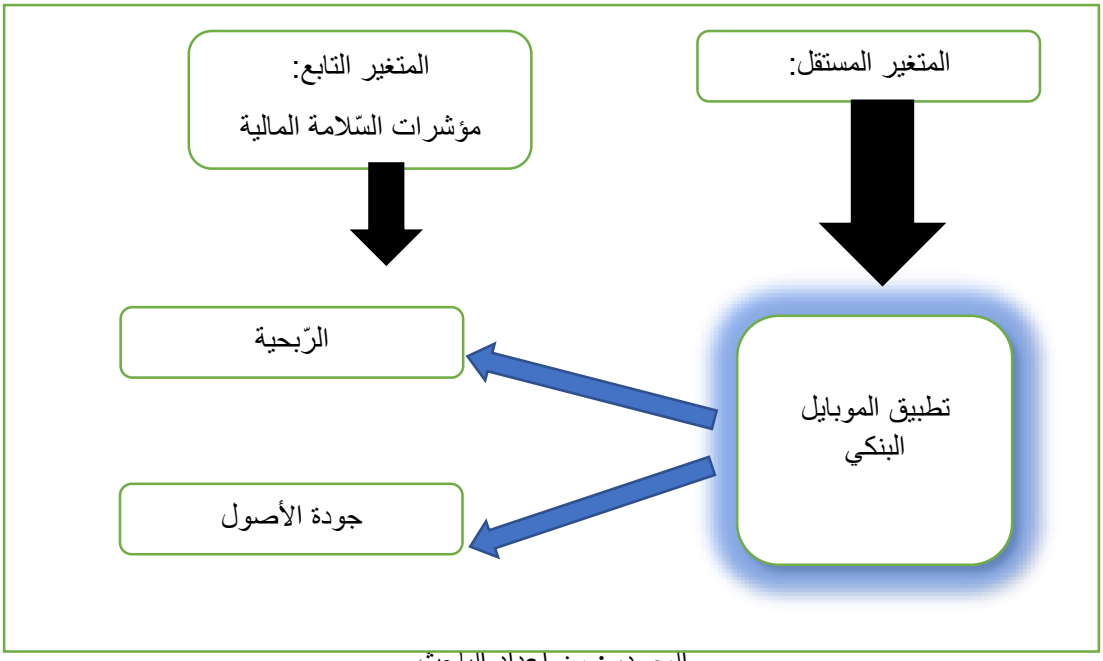

المصدر: من اعداد الباحث

قياس صدق الاتساق الداخلي:

محور تطبيق الموبايل البنكي:

الجدول (3) نتائج الاتساق الداخلي لمحور تطبيق الموبايل البنكي

		متوسط تطبيق الموبايل البنكي
يتيح تطبيق الموبايل البنكي إجراء التحويلات المالية الفورية.	Pearson Correlation	.869**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
يمّكن تطبيق الموبايل البنكي من فتح حساب مصرفي عبر شبكة الأنترنت أثناء تواجد العميل خارج الحدود المكانية للمصرف.	Pearson Correlation	.928**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
يمّكن تطبيق الموبايل البنكي من الاطلاع على الرصيد النقدي.	Pearson Correlation	.920**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
	Pearson Correlation	.868**

يمكن تطبيق الموبايل البنكي من طلب الأموال من مستخدم أخر عبر مسح رمز RQ.	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
يمّكن تطبيق الموبايل البنكي طلب التمويل عن بعد.	Pearson Correlation	.927**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
يسمح تطبيق الموبايل البنكي بتخفيض عمليات الدفع بالنقود، وبالتالي التخلص من تكاليف إضافية.	Pearson Correlation	.894**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
يسمح تطبيق الموبايل البنكي من إجراء التحويلات المالية مع عملاء آخرون في المصارف الأخرى	Pearson Correlation	.835**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
يسمح تطبيق الموبايل البنكي من إجراء التحويلات المالية مع عملاء آخرون في داخل حدود المصرف	Pearson Correlation	.940**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
يسهم تحويل الأموال عن طريق تطبيق الموبايل البنكي من تقليل حجم النقد المتداول يدوياً مما يعني بقاء الأموال داخل المصرف.	Pearson Correlation	.932**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
متوسط تطبيق الموبايل البنكي	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

يشير الجدول إلى أن هناك ثبات داخلي مقبول ودال إحصائياً لأن قيمة احتمال الدّالة (sig= p a=0.01 >) وهذا يدل على وجود تأثير بين المتوسط الحسابي لمحور تطبيق الموبايل البنكي وعبارات هذا المحور، مما يدل على صدق المقياس. حيث كانت أقل قيمة تساوي (0.835) وهي قيمة جيدة مما يدل على أن الصدق البنائي للاستبانة محقق في العبارات الخاصة بمحور تطبيق الموبايل البنكي، وبذلك تكون قابلة للتحليل الإحصائي.

محور السّلامة المالية

بعد الربحية:

الجدول (4) نتائج الاتساق الداخلي لبعد الربحية

		متوسط الربحية
تؤدي إدارة المصرف مهامها بكفاءة في توليد الأرباح من الأصول بشكل أفضل منذ استخدام تطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.930**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
هناك ارتفاع في ربحية الموارد المالية المستثمرة في المصرف وخاصةً منذ بدء استخدام تطبيق الموبايل البنكي وحتى الآن.	Pearson Correlation	.920**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
هناك ارتفاع في الكفاءة التشغيلية للمصرف مما يعكس تعظيم معدل العائد على الأصول وخاصةً من بدء استخدام تطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.856**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
إن مصادر التمويل الداخلية تستخدم بشكل أفضل في تحقيق الأرباح بكفاءة من قبل المصرف منذ قيام المصرف باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.915**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
تقوم إدارة المصرف بتعظيم الأرباح من خلال الاستخدام الأمثل لأموال المّلاك.	Pearson Correlation	.952**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
إن صافي الدخل مرتفع مقارنةً بمتوسط حقوق الملكية مما يعكس ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية.	Pearson Correlation	.971**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
أصبح هناك ارتفاع بمقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية وذلك منذ بدء المصرف باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.934**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
أصبحت سياسة إدارة المخاطر ذات كفاءة أعلى في الحفاظ على مستوى مستدام من الربحية وذلك منذ بدء المصرف باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.898**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
متوسط الربحية	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

يشير الجدول إلى أن هناك ثبات داخلي مقبول ودال إحصائياً لأن قيمة احتمال الدّالة (sig= p < a=0.01) وهذا يدل على وجود تأثير بين المتوسط الحسابي لبعد الربحية وعبارات هذا البعد، مما يدل على صدق المقياس. حيث كانت أقل قيمة تساوي (0.856) وهي قيمة جيدة مما يدل على أن الصدق البنائي للاستبانة محقق في العبارات الخاصة ببعد الربحية، وبذلك تكون قابلة للتحليل الإحصائي.

بعد جودة الأصول

الجدول (5) نتائج الاتساق الداخلي لبعد جودة الأصول

		متوسط جودة الأصول
أصبحت نسبة ديون المصرف (القروض) المتعثرة أقل منذ البدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.897**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
أصبحت القروض التي يمنحها المصرف تُسدد في مواعيدها المحددة نوعاً ما منذ البدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.917**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
أصبحت المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف منخفضة بشكل ملحوظ وذلك منذ البدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.923**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
أصبح المصرف يتمتع بنسبة منخفضة من القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي السلف الممنوحة وذلك منذ البدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.894**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
أصبحت إدارة المصرف تحتفظ برصيد احتياطي معتدل دون الخوف من سحب العملاء كميات كبيرة من ودائعهم بشكل تقليدي وذلك منذ بدء المصرف باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.874**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
أصبحت المخصصات التي يخصصها المصرف لتغطية الخسائر المحتملة منخفضة مقارنةً بإجمالي القروض وذلك منذ البدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.952**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100

أصبح مستوى الديون السيئة إلى إجمالي المحفظة التمويلية للمصرف منخفضة نوعاً ما وذلك منذ البدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.937**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
أصبحت مدى كفاية الأموال الخاصة في تغطية الدّيون السيئة منخفضة وذلك منذ بدء استخدام المصرف لتطبيق الموبايل البنكي.	Pearson Correlation	.910**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100
متوسط جودة الأصول	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

يشير الجدول إلى أن هناك ثبات داخلي مقبول ودال إحصائياً لأن قيمة احتمال الدّالة (sig= p < a=0.01) وهذا يدل على وجود تأثير بين المتوسط الحسابي لبعد جودة الأصول وعبارات هذا البعد، مما يدل على صدق المقياس. حيث كانت أقل قيمة تساوي (0.874) وهي قيمة جيدة مما يدل على أن الصدق البنائي للاستبانة محقق في العبارات الخاصة ببعد جودة الأصول، وبذلك تكون قابلة للتحليل الإحصائي.

الإحصاءات الوصفية:

قام الباحث بالتوصيف الإحصائي لكل بعد من ابعاد الاستبانة معتمداً على توصيف المتوسط والقيمة الكبرى والقيمة الصغرى والانحراف المعياري، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (6) الإحصاءات الوصفية لمحور تطبيق الموبايل البنكي

عبارات المحور	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
يتيح تطبيق الموبايل البنكي إجراء التحويلات المالية الفورية.	100	4.4700	.55877	.05588
يمّكن تطبيق الموبايل البنكي من فتح حساب مصرفي عبر شبكة الأنترنت أثناء تواجد العميل خارج الحدود المكانية للمصرف.	100	4.5100	.50242	.05024
يمّكن تطبيق الموبايل البنكي من الاطلاع على الرصيد النقدي.	100	4.4500	.53889	.05389

يمكن تطبيق الموبايل البنكي من طلب الأموال من مستخدم أخر عبر مسح رمز RQ.	100	4.2300	.80221	.08022
يمّكن تطبيق الموبايل البنكي طلب التمويل عن بعد.	100	4.4500	.55732	.05573
يسمح تطبيق الموبايل البنكي بتخفيض عمليات الدفع بالنقود، وبالتالي التخلص من تكاليف إضافية.	100	4.4600	.55814	.05581
يسمح تطبيق الموبايل البنكي من إجراء التحويلات المالية مع عملاء آخرون في المصارف الأخرى	100	2.8000	.75210	.07521
يسمح تطبيق الموبايل البنكي من إجراء التحويلات المالية مع عملاء آخرون في داخل حدود المصرف	100	4.4700	.52136	.05214
يسهم تحويل الأموال عن طريق تطبيق الموبايل البنكي من تقليل حجم النقد المتداول يدوياً مما يعني بقاء الأموال داخل المصرف.	100	4.4800	.54086	.05409
متوسط إجابات افراد العينة على عبارات محور تطبيق الموبايل البنكي	100	4.257778	0.592452	0.059246

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

من الجدول (6) تم ملاحظة أن قيم المتوسطات لكل من العبارات المتعلقة بمحور تطبيق الموبايل البنكي كانت تفوق متوسط الحياد (3)، باستثناء العبارة التي تُقيس إمكانية تحويل الأموال خارج حدود المصرف باستخدام التطبيق، حيث كانت العينة تميل إلى الموافقة على بقية العبارات. تبدي أعلى مستوى من الموافقة على العبارة التي تُقيس كيفية تقليل التداول النقدي للأموال من خلال التطبيق. كما كانت قيم الانحراف المعياري تتراوح بين (0.50242 و0.80221)، وكانت قيم المتوسطات للإجابات على محور تطبيق الموبايل البنكي تتم رصدها عند (4.257778)، مما يُظهر توجه العينة نحو الموافقة على إمكانية توفر تطبيق الموبايل البنكي في المصارف المدروسة.

الجدول (7) الإحصاءات الوصفية الربحية

عبارات المحور	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تؤدي إدارة المصرف مهامها بكفاءة في توليد الأرباح من الأصول بشكل أفضل منذ استخدام تطبيق الموبايل البنكي.	100	4.4900	.52214	.05221
هناك ارتفاع في ربحية الموارد المالية المستثمرة في المصرف وخاصةً منذ بدء استخدام تطبيق الموبايل البنكي وحتى الآن.	100	4.5200	.50212	.05021

هناك ارتفاع في الكفاءة التشغيلية للمصرف مما يعكس تعظيم معدل العائد على الأصول وخاصةً من بدء استخدام تطبيق الموبايل البنكي.	100	4.4300	.51747	.05175
إن مصادر التمويل الداخلية تستخدم بشكل أفضل في تحقيق الأرباح بكفاءة من قبل المصرف منذ قيام المصرف باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	100	4.2400	.83024	.08302
تقوم إدارة المصرف بتعظيم الأرباح من خلال الاستخدام الأمثل لأموال المّلاك.	100	4.4800	.52185	.05218
إن صافي الدخل مرتفع مقارنةً بمتوسط حقوق الملكية مما يعكس ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية.	100	4.5100	.50242	.05024
أصبح هناك ارتفاع بمقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية وذلك منذ بدء المصرف باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	100	4.4600	.50091	.05009
أصبحت سياسة إدارة المخاطر ذات كفاءة أعلى في الحفاظ على مستوى مستدام من الربحية وذلك منذ بدء المصرف باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	100	4.4600	.57595	.05759
متوسط إجابات افراد العينة على عبارات بعد الربحية	100	4.44875	0.559138	0.055911

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

من الجدول (7)، كانت قيم المتوسطات لكل من العبارات المتعلقة ببعد الربحية تفوق متوسط الحياد (3)، مما أدى إلى ميل العينة نحو الموافقة على هذه العبارات. تبدي أعلى مستوى من الموافقة على العبارة التي تُقيس قدرة إدارة المصرف على تحقيق الأرباح بشكل أفضل من الأصول منذ بداية استخدام تطبيق الموبايل البنكي. كما كانت قيم الانحراف المعياري تتراوح بين (0.50212 و0.83024)، وكانت قيم المتوسطات للإجابات عن بعد الربحية تكون (4.44875)، مما يُظهر توجه العينة نحو الموافقة على أهمية بعد الربحية كجزء من سلامة التشغيل المالي للمصارف المدروسة.

الجدول (8) الإحصاءات الوصفية لجودة الأصول

عبارات المحور	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أصبحت نسبة ديون المصرف (القروض) المتعثرة أقل منذ البدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	100	4.4700	.54039	.05404
أصبحت القروض التي يمنحها المصرف تُسدد في مواعيدها المحددة نوعاً ما منذ البدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	100	4.4800	.52185	.05218
أصبحت المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف منخفضة بشكل ملحوظ وذلك منذ البدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	100	4.4600	.53973	.05397
أصبح المصرف يتمتع بنسبة منخفضة من القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي السلف الممنوحة وذلك منذ البدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	100	4.2700	.83913	.08391
أصبحت إدارة المصرف تحتفظ برصيد احتياطي معتدل دون الخوف من سحب العملاء كميات كبيرة من ودائعهم بشكل تقليدي وذلك منذ بدء المصرف باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	100	4.4300	.55514	.05551
أصبحت المخصصات التي يخصصها المصرف لتغطية الخسائر المحتملة منخفضة مقارنةً بإجمالي القروض وذلك منذ البدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	100	4.5000	.50252	.05025
أصبح مستوى الديون السيئة إلى إجمالي المحفظة التمويلية للمصرف منخفضة نوعاً ما وذلك منذ البدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي.	100	4.4700	.50161	.05016
أصبحت مدى كفاية الأموال الخاصة في تغطية الدّيون السيئة منخفضة وذلك منذ بدء استخدام المصرف لتطبيق الموبايل البنكي.	100	4.4600	.53973	.05397
متوسط إجابات افراد العينة على عبارات بعد جودة الأصول	100	4.4425	0.567513	0.056749

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

من الجدول (8) تم ملاحظة أن قيم المتوسطات لكل من العبارات المتعلقة ببعد جودة الأصول تفوق متوسط الحياد (3)، مما جعل العينة تميل نحو الموافقة على تلك العبارات. يتضح تفوق الموافقة على العبارة التي تُقيس قدرة المصرف على استلام أقساط القروض بانتظام منذ بداية

استخدام تطبيق الموبايل البنكي. كما كانت قيم الانحراف المعياري تتراوح بين (0.50161 و0.83913)، وكانت قيم المتوسطات للإجابات حول بعد جودة الأصول تبلغ (4.4425)، مما يُظهر توجه العينة نحو الموافقة على أهمية جودة الأصول كجزء من سلامة التشغيل المالي للمصارف المدروسة.

وبعد ذلك قام الباحث باختبار فرضية البحث الرئيسية والفرضيات المتفرعة عنها:

فرضيات البحث:

فرضية البحث الرئيسية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الموبايل البنكي وتحسين مؤشرات السّلامة المالية للمصارف بأبعادها (الربحية، جودة الأصول) في المصارف محل الدراسة. حيث يمكن اشتقاق الفرضيّات الفرعيّة الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الموبايل البنكي وتحسين الربحية المصرفية كأحد ابعاد مؤشرات السّلامة المالية في المصارف محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الموبايل البنكي وتحسين جودة الأصول المصرفية كأحد ابعاد مؤشرات السّلامة المالية في المصارف محل الدراسة.

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الموبايل البنكي والربحية المصرفية كأحد ابعاد مؤشرات السّلامة المالية في المصارف محل الدراسة، ولاختبار الفرضيّة قام الباحث بتحليل الانحدار الخطي بين تطبيق الموبايل البنكي والربحية المصرفية وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (9) ملخص النموذج لحساب الانحدار البسيط للعلاقة في الفرضية الأولى

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.987[a]	.973	.979	.08447
a. Predictors: (Constant), تطبيق الموبايل البنكي				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

ناءً على الجدول السابق، يُلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.987، مما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغير المستقل (تطبيق الموبايل البنكي) والمتغير التابع (الربحية المصرفية). بالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة معامل التحديد 0.973، مما يُشير إلى أن 97.3% من تغيرات الربحية المصرفية يمكن تفسيرها بالتغيرات في تطبيق الموبايل البنكي.. ولمعرفة فيما إذا كان معامل الارتباط معنوي تم بإختبار ANOVA المبين في الجدول الآتي:

الجدول (10) ANOVA[a] للفرضية الفرعية الأولى

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25.554	1	25.554	3581.309	.000[b]
	Residual	.699	98	.007		
	Total	26.253	99			
a. Dependent Variable: الربحية المصرفية						
b. Predictors: (Constant), تطبيق الموبايل البنكي						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

ومن الجدول (10) نجد أن sig= p < a=0.01 وبالتالي استنتج الباحث أن معامل الارتباط الذي وصل إلى قيمة معنوية، لذلك تم رفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الموبايل البنكي والربحية المصرفية كأحد أبعاد مؤشرات السلامة المالية في المصارف المدروسة.

وهذا يدل على الموظفون التي تم توزيع الاستبانة عليهم مقتنعون بأن تطبيق الموبايل البنكي يسهم بشكل ملحوظ في تحسين الربحية المصرفية في المصارف محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الموبايل البنكي وجودة الأصول المصرفية كأحد ابعاد مؤشرات السّلامة المالية في المصارف محل الدراسة. ولاختبار الفرضيّة قام الباحث بتحليل الانحدار الخطي بين تطبيق الموبايل البنكي والربحية المصرفية وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (11) ملخص النموذج لحساب الانحدار البسيط للعلاقة في الفرضية الثانية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.986[a]	.972	.971	.08763
a. Predictors: (Constant), تطبيق الموبايل البنكي				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

بناءً على الجدول السابق، تم ملاحظة أن قيمة معامل الارتباط وصلت إلى 0.986، مما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغير المستقل (تطبيق الموبايل البنكي) والمتغير التابع (جودة الأصول). بالإضافة إلى ذلك، وصلت قيمة معامل التحديد إلى 0.972، مما يعني أن 97.2% من تغيرات جودة الأصول يمكن تفسيرها بالتغيرات في تطبيق الموبايل البنكي. ولمعرفة فيما إذا كان معامل الارتباط معنوي تم بإختبار ANOVA المبين في الجدول الآتي:

الجدول (12) ANOVA[a] للفرضية الفرعية الثانية

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25.729	1	25.729	3350.530	.000[b]
	Residual	.753	98	.008		
	Total	26.482	99			
a. Dependent Variable: جودة الأصول						
b. Predictors: (Constant), تطبيق الموبايل البنكي						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

ومن الجدول (12) نجد أن sig= p < a=0.01 وبالتالي استنتج الباحث أن معامل الارتباط الذي وصل إلى قيمة معنوية، لذلك تم رفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الموبايل البنكي وجودة الأصول كأحد أبعاد مؤشرات السلامة المالية في المصارف المدروسة.

وهذا يدل على الموظفون التي تم توزيع الاستبانة عليهم مقتنعون بأن تطبيق الموبايل البنكي يسهم بشكل ملحوظ في تحسين جودة الأصول في المصارف محل الدراسة.

نتيجة اختبار فرضية البحث الرئيسية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الموبايل البنكي ومؤشرات السّلامة المالية للمصارف بأبعادها (الربحية، جودة الأصول) في المصارف محل الدراسة

الجدول (13) تحليل الانحدار الخطي بين تطبيق الموبايل البنكي ومؤشرات السّلامة المالية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.989[a]	.978	.978	.07657
a. Predictors: (Constant), تطبيق الموبايل البنكي				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26

من الجدول السابق نجد أن قيمة معامل الارتباط وصلت إلى 0.989 مما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغير المستقل (تطبيق الموبايل البنكي) والمتغير التابع (مؤشرات السّلامة المالية). بالإضافة إلى ذلك وصلت قيمة معامل التحديد إلى 0.978 مما يعني أن 97.8% من تغيرات مؤشرات السّلامة للمصارف تتبع لتغيرات تطبيق الموبايل البنكي. ولمعرفة فيما إذا كان معامل الارتباط معنوي تم بإختبار ANOVA المبين في الجدول الآتي:

الجدول (14) ANOVA[a] للفرضية الرئيس

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25.641	1	25.641	4371.103	.000[b]
	Residual	.575	98	.006		
	Total	26.216	99			

a. Dependent Variable: مؤشرات السّلامة المالية

b. Predictors: (Constant), تطبيق الموبايل البنكي

ومن الجدول (14) نجد أن sig= p < a=0.01 وبالتالي استنتج الباحث أن معامل الارتباط الذي وصل إلى قيمة معنوية، لذلك تم رفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الموبايل البنكي ومؤشرات السلامة المالية في المصارف المدروسة.

وهذا يدل على الموظفون التي تم توزيع الاستبانة عليهم مقتنعون بأن تطبيق الموبايل البنكي يسهم بشكل ملحوظ في تحسين مؤشرات السّلامة المالية في المصارف محل الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات: وكنتيجة لاختبار الفرضيات تمكن الباحث من الوصول لعدد من النتائج أهمها:

1. وجود ارتباط قوي بين اعتماد المصارف على تطبيق الموبايل البنكي وارتفاع الربحية كأحد مؤشرات السّلامة المالية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.987، وبلغ معامل التحديد 0.973، وهو يدل على أن 97.3% من تغيرات الربحية المصرفية تتبع للبدء باستخدام تطبيق الموبايل البنكي في المصارف محل الدراسة.
2. جود ارتباط قوي بين استخدام تطبيق الموبايل البنكي وجودة الأصول كأحد مؤشرات السلامة المالية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.986 ومعامل التحديد 0.972، مما يوحي بأن 97.2% من تغيرات جودة الأصول يمكن تفسيرها بفضل استخدام تطبيق الموبايل البنكي في المصارف محل الدراسة.
3. أظهر البحث وجود علاقة ارتباطية قوية بين اعتماد المصارف على تطبيق الموبايل البنكي وارتفاع مؤشرات سلامتها المالية. حيث بلغ معامل الارتباط القوي 0.989، مما يشير إلى أن هناك توافق كبير بين المتغيرين. كما أوضح معامل التحديد المرتفع 0.978 أن حوالي 97.8% من التغيرات في مؤشرات السلامة المالية يمكن تفسيرها من خلال بدء استخدام هذا التطبيق.

التوصيات: يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة الاهتمام أكثر بتطبيق الموبايل البنكي عن طريق قيام المصارف بالتسويق لهذه الخدمة من خلال تبيان مدى الوقت والجهد والأموال التي توفرها، ومدى سهولة استخدامها الأمر الذي يجذب العملاء لتحميل التطبيق والبدء باستخدامه.
2. ضرورة العمل على رفع درجات الأمان والسرية في تطبيق الموبايل البنكي وذلك من خلال ضمان سرية البيانات أثناء انتقالها بين الجهاز والخادم المصرفي، تصحيح أي ثغرات أمنية يتم اكتشافها في التطبيق أو نظام التشغيل بأسرع وقت ممكن، استخدام الذكاء الاصطناعي

لتحليل أنماط استخدام المستخدم وتحديد أي أنشطة مشبوهة، استخدام خوادم قوية محمية بجدران نيران وأنظمة كشف عن الاختراق، الاستعانة بخبراء الأمن السيبراني لتقييم المخاطر وتطوير استراتيجيات دفاعية فعالة الأمر الذي يجعل العملاء أكثر ثقة في التطبيق الأمر الذي يدفعهم لاستخدامه.

3. يجب على المصارف الاستثمار وتحسين هذا التطبيق وذلك عن طريق استخدام أدوات التحليلات لمعرفة كيفية استخدام العملاء للتطبيق والأخطاء الشائعة التي يواجهونها، إضافة ميزات جديدة تلبي احتياجات العملاء المتطورة مثل التحويلات الدولية والاستثمار في الأسهم، والعمل على زيادة خدماته لما كان لها أثر إيجابي على السّلامة المالية للمصارف محل الدّراسة الأمر الذي يساعد على تحقيق الاستقرار المالي.
4. العمل على تعزيز وتقوية الرقابة المالية ووضع نظم خاصة للحماية من أجل الحد من المخاطر التي تنشأ نتيجة استخدام التطبيق ومراقبة النشاط المالي للعملاء وذلك لمنع أي عملية اختراق أو احتيال.
5. ضرورة قيام مصرف سورية المركزي على اجبار المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بنشر البيانات المالية (عدد العمليات المصرفية والايرادات) الناتجة عن استعمال تطبيق الموبايل البنكي بشكل خاص وكافة أدوات الدفع الإلكتروني الحديثة التي تستخدمها المصارف محل الدّراسة بشكل عام كون لها دور كبير في جذب العملاء للمصرف وكذلك تسهيل عمل الباحثين الراغبين في إجراء أبحاث تساهم في تطوير منظومة الدفع الإلكتروني في سورية كونها حديثة الاستخدام نوعاً ما وتحتاج إلى تطوير بشكل كبير لكي تُحاكي منظومات الدفع الإلكتروني في الدّول المتقدمة.

المراجع:

- ABU AJWA, H. (2020). The impact of mobile banking application on customer relationship management at Bank of Palestine in the Gaza Strip. The First International Conference on Information Technology and Business (2020ICITB). (Arabic in المراجع)
- ABDULKAFI, A; FATIMA, K. (2023). The impact of applying fair value accounting on asset quality in Libyan commercial banks. Economic Horizons Magazine. 9 (8). 46- 78. (Arabic in المراجع)
- ANGRO, I. (2023). Assessing the quality of banking assets and its impact on the market value of the share. A survey study in traditional banks listed in the Damascus Securities Exchange. Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies. 45 (5). 295- 311. (Arabic in المراجع)
- ENZELA, M; SIMORANGKIR, E; TORIAN, N; WAHYUN, P. (2024). The influence of liquidity, profitability, company size, company growth and company age on company value (Case study on food and beverage companies listed on the Indonesian Stock Exchange period 2018 - 2022). *Journal of Economics and Business Letters*. 4 (1). 71- 82.
- GUPTA, M; GARG, N; JAIN, N; SAINI, P; ROY, S; SATI, M. (2024). Analysis of Financial Performance Pre and Post Use of Artificial Intelligence Applications Via CAMELS Lens: With Special Reference to HDFC Bank. *International Journal of Intelligent Systems and Applications in Engineering*. 12 (5s). 324- 337.
- HELMI, S; RIANAWATI, D; WEDADJATI, R. (2024). The Role of Mobile Banking in Improving Service Efficiency to Customers in The Digital Era. *Journal of Information Systems and Management.* 2 (2). 14- 23.
- HASSAN, Z. (2022). Financial soundness indicators and their role in improving the performance of the banking sector in Iraq in Iraq. Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences. 6 (19). 72- 85. (Arabic in المراجع)
- JOSE, A; GEORGIOU, A. (2008). Financial soundness indicators (FSIs): framework and implementation. *Bank for International Settlements 2009*. 31. 277- 282.

- M. BAABDULLah, A; ALALWAN, A; RANA, N; KIZGIN, H; PATIL, P.(2019). Consumer Use of Mobile Banking (M-Banking) in Saudi Arabia: Towards an Integrated Model a: Towards an integrated model. *International Journal of Information Management*. 44. 38-52.
- MAJUMDAR, S; PUJARI, V. (2022). Exploring usage of mobile banking apps in the UAE: a categorical regression analysis. *Journal of Financial Services Marketing*. Vol 27. 177-189.
- MOURHIJ, M; FATIMA J. (2023). The role of adopting the electronic payment system in creating money in public banks. Al-Baath University Journal. 45(13). 83-118. (Arabic in المراجع)
- MULFARA, N. (2016). Replacing traditional payment methods with electronic ones. Journal of Research in Law and Political Science. Issue 6. 480-494. (Arabic in المراجع)
- NURAENI, A; WAHYUNI, S; HARYADI, D. (2024). Factors that affect the profitability ratio in manufacturing sector companies for the period 2018-2022. *Journal of Management Science (JMAS)*. 7 (1). 32 37.
- NADER, N; FAYYAD, L, YASMEEN, A. (2024). The impact of banking profitability on the degree of banking safety. A case study of the Saudi French Bank Bemo listed on the Damascus Stock Exchange. Tishreen University Journal of Economic and Legal Sciences. 46 (1). 203- 222. (Arabic in المراجع)
- ORANDO, N; NYANGAU, A; MAOBE, A. (2024). EFFECT OF ASSET QUALITY ON FINANCIAL PERFORMANCE OF LISTED COMMERCIAL BANKS IN KENYA. *International Academic Journal of Economics and Finance*. 4 (1). 404- 419.
- SUBHAN, M; FAYHAA, Y. (2024). Enhancing the Volume of Bank Deposits Using Financial Safety Indicators: An Applied Study in a Sample of Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the Period 2015-2022. Journal of Accounting and Financial Studies. 19 (67). 314- 325. (Arabic in المراجع)
- TRYANA, A. (2024). Profitability in State-Owned Enterprises Banks Listed on the Indonesian Stock Exchange 2019-2023 as an Effect of CAR, TATO, and NPL. *eCo-Fin***.** 6 (2). 226-235.
- UDOM, I; ONWE, B; ONYEKACHI, E. (2015). The Relationship between Financial Soundness Indicators and Financial Stability in

Nigeria. *Journal of Money, Investment and Banking.* Issue 30. 110-121.

دور التغيير التنظيمي في تحسين الأداء التنظيمي – دراسة ميدانية على شركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري

د.تمام ميهوب*

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التغيير التنظيمي في تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة كما هي على أرض الواقع، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة وجمع البيانات المتعلقة بأبعاد المتغيرين المستقل والتابع. وتكونت عينة الدراسة من (105) عاملاً إدارياً في الشركات محل الدراسة

أشـــارت نتائج الدراســـة إلى وجود تأثير معنوي لأبعاد التغيير التنظيمي متمثلة ب (التغير في الثقافة التنظيمية – التغير في التكنولوجيا –التغيير في الهيكل التنظيمي) على تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة. حيث بلغ معامل الارتباط بين التغيير التنظيمي والأداء التنظيمي (0.912) وهو ارتباط قوي، كما أنَّ قيمة معامل التَّحديد تبلغ (0.835)، مِمَّا يعني أنَّ التغيير التنظيمي تؤثِّر تقريباً بنســـبة (83%) على تحقيق الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري.

الكلمات المفتاحية: التغيير التنظيمي – الأداء التنظيمي – شركات الصناعات الغذائي

*باحث حاصل على درجة الدكتوراه – كلية الاقتصاد – جامعة طرطوس – طرطوس – سورية.

"The role of organizational change in improving organizational performance - a field study on food industry companies in the Syrian coast"

d.Tammam Mihoub*

ABSTRACT

This study aimed to identify the role of organizational change in improving organizational performance in food industry companies in the Syrian coast, the descriptive-analytical approach was adopted to describe the phenomenon as it is on the ground, and the questionnaire was used as a tool for the study and to collect data related to the dimensions of the independent and dependent variables. The study sample consisted of (105) administrative workers in the studied companies

The results of the study indicated that there is a significant impact of the dimensions of organizational change represented by (change in organizational culture - change in technology - change in organizational structure) on improving organizational performance in the food industry companies under study. The correlation coefficient between organizational change and organizational performance is (0.912), which is a strong correlation, and the value of the coefficient of determination is (0.835), which means that organizational change affects approximately (83%) on achieving organizational performance in food industry companies in the

Keywords: Organizational Change - Organizational Performance - Food Industry Companies

***PhD researcher, Faculty of Economics, University of Tartus, Tartus, Syria**

- مقدمة:

تكافح المؤسسات من أجل البقاء والاستمرار نتيجة للعولمة واتساع رقعة المنافسة على المستويات العالمية والذي دفعها للتركيز على تحقيق الأداء المتميز من خلال قيامها بالأعمال بصورة مميزة عن منافسيها، ولذلك يبرز مفهوم الأداء التنظيمي كمؤشر لتنافسية الشركة عن أقرانها من الشركات الأخرى في نفس بيئة العمل حيث تسعى المنظمات إلى ذلك بسبب التغيرات المتسارعة وللاستمرار والحفاظ على المكان والمكانة الاقتصادية للشركة في ضوء تحقيق اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وترسيخ الجودة (جخدم، 2023)

تعتبر ظاهرة التغيير سمة من سمات العصر الحاضر، وهذا في ظل التغيرات السريعة التي تشهدها البيئة الداخلية والخارجية لمنظمات الأعمال ومعها المنظمات الحكومية والخاصة، حيث تخلق ضغوطاً كبيرة تفرض عليها التكيف والتأقلم معها حتى يكتب لها البقاء والاستمرار، فالحاجة للتغيير ومواجهة تحدياته العديدة تتزايد مع الثورة الهائلة في العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى تراجع المفاهيم الإدارية ونظم العمل وإحلال محلها مفاهيم حديثة أكثر مسايرة للتطورات. ويعتبر موضوع التغيير التنظيمي من المواضيع الحديثة التي لا يزال مجال البحث فيها واسعاً وخصباً، فهو واحد من المناهج الحديثة في علم الإدارة (بوالعيش، 2014)، والتغيير التنظيمي هو "عملية مدروسة ومخططة لفترة زمنية طويلة عادة، وينصب على الخطط والسياسات أو الهيكل التنظيمي، أو السلوك التنظيمي، أو الثقافة التنظيمية وتكنولوجيا الأداء، أو إجراءات وظروف العمل وغيرها، وذلك بغرض تحقيق التكيف مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبقاء والاستمرار والتطور والتميز" وبالتالي يستهدف التغيير التنظيمي زيادة فعالية المنظمة، وتحديد المواءمة المرغوبة مع بيئتها، مما يجعل المنظمة قادرة على التعامل الفعال مع الفرص والقيود التي تواجهها. (حضري،2019).

ومن هنا جاء هذا البحث لتقديم إطار يوضح أهمية التغيير التنظيمي ودوره في تحسين الأداء التنظيمي لمنظمات الصناعات الغذائية في الساحل السوري .

- الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1- (الشبلي، 2023): "التغيير التنظيمي وتأثيره على تعزيز الأداء المؤسسي للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التغيير التنظيمي على تطوير الأداء المؤسسي في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية وتم الاعتماد على المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من العاملين في الأقسام الإدارية في هذه البلديات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: هناك العديد من الأسباب إلى التغيير والتطوير المؤسسي نذكر منها، التطور التكنولوجي ، وضعف الأداء للعاملين في البلديات، وتغيير أهداف البلدية، و القوانين والأنظمة، وكذلك توصلت إن أبرز خصائص التغيير التنظيمي في البلديات؛ الواقعية والاستهدافية، والتوافقية، والفاعلية والمشاركة. وتوصلت كذلك من أبرز معايير تطوير الأداء المؤسسي في البلديات؛ جودة الخدمات، قوة الموارد البشرية، البد من وجود فريق مالي فعال وقوي، الإلمام بعمليات والوظائف الإدارية المختلفة.

2- (غجاتي وبوقلقول، 2021): التغيير التنظيمي كمدخل لتحسين أداء الشركة الإقتصادية من منظور بطاقة الأداء المتوازن دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر قالمة للفترة(2019 – 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثر أداء مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بالتغييرات التنظيمية التي تقوم بها، حيث تم التعرض إلى التغيير التنظيمي من خلال مجالاته الأربعة وهي :التغيير الاستراتيجي، التغيير

في الهيكل التنظيمي، التغيير التكنولوجي، والتغيير في مجال الأفراد، بينما أداء الشركة فتم قياسه من منظور بطاقة الأداء المتوازن ذات الأبعاد الأربعة (البعد المالي، بعد الزبائن، بعد العمليات الداخلية، بعد النمو والتعلم) ، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتغييرات التنظيمية على أداء مؤسسة مطاحن عمر بن عمر.

3- (العبادي، 2020): "أثر إدارة التغيير في الأداء التنظيمي – دراسة تطبيقية في مجلس الأعيان الأردني"

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر إدارة التغيير بأبعادها (الثقافة التنظيمية، التغير التكنولوجي، الهيكل التنظيمي) على الأداء التنظيمي بأبعاده (تحقيق الأهداف، التعلم والنمو، العمليات الداخلية) في مجلس الأعيان الأردني. وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين المصنفين في مجلس الأعيان الأردني. وقد تم أخذ عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة بلغ تعدادها (174) مبحوثاً. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها: أن تصورات المبحوثين في مجلس الأعيان الأردني لكل من متغيرات إدارة التغيير ولأداء التنظيمي جاءت بدرجة مرتفعة، مع وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة التغيير على الأداء التنظيمي في مجلس الأعيان الأردني، إضافة إلى وجود أثر لإدارة التغيير بأبعادها في تحقيق الأهداف والتعلم والنمو والعمليات الداخلية في مجلس الأعيان الأردني.

الدراسات الأجنبية:

1- (Agama, Sylvanus, Kenneth,2023):

" Impact of Organisational Change Performance of Selected Construction Firms"

"أثر التغيير التنظيمي على أداء شركات الإنشاءات المختارة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير أداء التغيير التنظيمي لشركات إنشاءات مختارة. يتكون مجتمع الدراسة من المديرين التنفيذيين والموظفين في خمس شركات إنشاءات نيجيرية: شركة Phefa Construction Company Ltd. وشركة Abacus Building Services، وشركة Dumez Nigeria Plc، وشركة Enerco Nigeria Limited، وشركة RCC Construction Company. وتم اختيار الشركات بناءً على إدراجها في

قائمة اتحاد صناعة البناء والتشييد (FOCI)، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كأداة للدراسة، ويبلغ إجمالي عدد العاملين في البناء المختار حوالي ألف ومائتين وأربعة أشخاص (1204)، واستُخدمت تقنية تارو يامان لسحب عينة من 300 مبحوث، وأشارت النتائج إلى وجود صلة كبيرة بين مقاومة التغيير والأداء؛ والعوامل الحاسمة لإدارة التغيير ستؤثر على الأداء؛ وتنفيذ التغيير سيؤثر على أداء شركات الإنشاءات المختارة.

2- (mensah, 2023):

" Organizational change and its effect on employee performance. A study at the Ghana Broadcasting Corporation"

التغيير التنظيمي وأثره على أداء العاملين. دراسة في هيئة الإذاعة غانا"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم التغيير التنظيمي وتأثيره على أداء الموظفين، باستخدام هيئة الإذاعة غانا كدراسة حالة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام استبيانات منظمة لجمع البيانات من 278 مشاركاً. وأظهرت الدراسة أن التغييرات التنظيمية التي أجرتها هيئة الإذاعة غانا اتسمت في المقام الأول بإنشاء أقسام جديدة قادرة على إنتاج كل ما يتطلبه السوق، وفحص الأقران لثقافة وعادات العمال، وتغيير التكنولوجيا لتناسب احتياجات العمل و تطورات تكنولوجية. كما أظهرت النتائج أن التغيير الهيكلي والتغيير الاستراتيجي والتغير التكنولوجي يساهم بشكل كبير في التغيير في أداء الموظفين. ومع ذلك، أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها من دراسة درجة هذه التأثيرات أن التغير التكنولوجي له أكبر الأثر. وأعقب ذلك تغيير استراتيجي وتغييرات هيكلية تبعاً لذلك.

3- (Wahyuni, Triatmanto,2020):

" The effect of the organizational change on company performance mediated by changes in management accounting practices "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التغيير التنظيمي على أداء الشركة الذي يتوسطه التغييرات في ممارسات المحاسبة الإدارية في شركات التصنيع العاملة في اندونيسيا. تم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي وتكونت عينة الدراسة من 1945 مستجيباً من مديري شركات التصنيع في 389 شركة تصنيع في إندونيسيا، وتشير نتائج الدراسة إلى أن التغيير التنظيمي كان له تأثير إيجابي على التغييرات في ممارسات المحاسبة الإدارية. كما أن التغييرات في الممارسات المحاسبية لها تأثيرات إيجابية على أداء الشركات، وأن التغييرات في الممارسات المحاسبية الإدارية قادرة على التوسط في التغييرات البيئية في الأداء. وفي الوقت نفسه، لا يؤثر التغيير التنظيمي على أداء الشركة.

المقارنة مع الدراسات السابقة: اختلفت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة من حيث الأبعاد التي تم قياس المتغير المستقل (التغيير التنظيمي) من خلالها حيث تم في هذه الدراسة قياس المتغير المستقل من حيث أهم الأبعاد التي اتفق عليها في الدراسات السابقة وهي (التغيير في الثقافة التنظيمية – التغيير في الهيكل التنظيمي – التغيير في التكنولوجيا)، أما فيما يتعلق بالمتغير التابع فقد تم قياسه بشكل كلي، كما اختلفت في مجال التطبيق، حيث لا يوجد في الدراسات السابقة التي عرضها الباحث أي دراسة قامت بالتطبيق على قطاع شركات الصناعات الغذائية.

ـ مشكلة الدراسة:

التغيير عملية مستمرة لا بد منها تتعلق بالنواحي البشرية والمادية والتكنولوجية للمؤسسات والمنظمات بأنواعها المختلفة، وخاصة في عالم اليوم الذي يتصف بالتغير السريع وتتنوع أشكال المنافسة بين الدول والأسواق، فالحدود المادية بين الدول لم تعد تؤثر على الأعمال كما كان الوضع في الماضي حيث أن بقاء هذه الأعمال بات يتوقف على النظرة الشمولية للعالم ككل (بوالعيش، 2014)، لذلك أصبحت المنظمات وعلى اختلاف أنواعها وبغية

تحقيق الثبات والاستقرار مطالبة بالتغيير التنظيمي حتى تستطيع تعظيم الانتفاع من نقاط القوة وكل المتغيرات ذات التأثير الإيجابي واستبعاد جوانب الضعف وكل المتغيرات ذات التأثير السلبي من أجل مقارنة أدائها مع أداء المنظمات الأخرى من أجل تحسين مستوى الأداء التنظيمي لها وتحقيق الميزة التنافسية مقارنة مع المنظمات الأخرى (حمدي، 2019).

وبناء على ذلك قام الباحث بدراسة استطلاعية على عدد من شركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري وهي (شركة حمامي للصناعات الغذائية، شركة زين إخوان، شركة العطار، شركة دلتا فود) وتم لقاء عدد من المدراء والموظفين بها وكان عدد الأفراد (14) شخصاً تم سؤالهم عن رؤيتهم حول أهم جوانب التغيير المطلوبة لتحسين الأداء التنظيمي بها وكانت النتائج كالتالي:

- أشار (75%) من أفراد الدراسة إلى أن الثقافة التنظيمية ومقاومة التغيير تلعب دوراً كبيراً في تحسين الأداء التنظيمي وإحداث التغيير المطلوب
- أشار (85) من أفراد عينة الدراسة إلى أن التكنولوجيا المستخدمة في الشركات تلعب دوراً كبيراً في استعداد المنظمة للتغيير وتحسين الأداء التنظيمي حيث كلما كانت التكنولوجيا حديثة كان الأداء التنظيمي اتجاهه إيجابي.
- أشار (32%) من أفراد عينة الدراسة إلى أن الوقت المناسب للتغيير و كذلك علاقات العاملين تلعب دوراً في استعداد المنظمة للتغير وتحسين الأداء التنظيمي.
- أشار (86%) من أفراد عينة الدراسة إلى أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يلعب دوراً في استعداد المنظمة للتغير وتحسين الأداء التنظيمي من خلال اتصافه بعدم التعقيد والبعد عن الإجراءات الروتينية وعلاقة الأقسام مع بعضها البعض.

وبالتالي من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث ومن خلال اطلاعه على الدراسات السابقة يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال طرح التَّساؤل الرَّئيس الآتي:

ما هو دور التغيير التنظيمي في تحسين الأداء التنظيمي لشركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري ؟

- نموذج البحث:

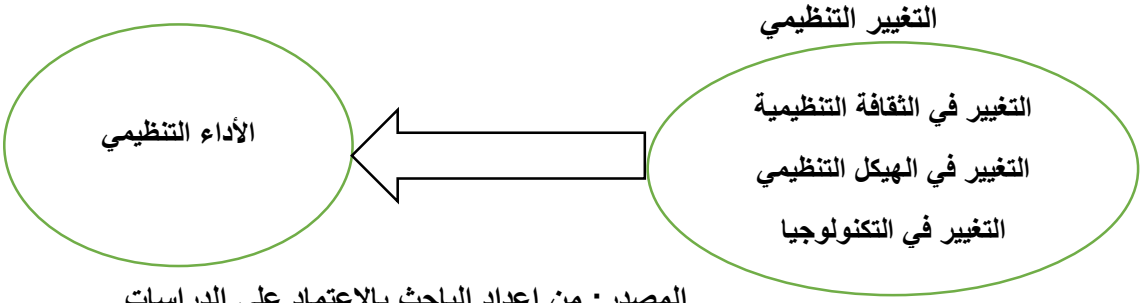

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

- فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتغيير التنظيمي على الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة وتتفرع منها الفرضيات الاتية:

1- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتغيير في الثقافة التنظيمية على الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة.

2- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتغيير في الهيكل التنظيمي على الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة.

3- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتغيير في التكنولوجيا على الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة.

- أهمية البحث

الأهمية العلمية: تستمد أهمية هذا الموضوع كونه يعتبر التغيير التنظيمي من أحد الموضوعات المستجدة المهمة التي حظيت ولاتزال تحظى باهتمام بالغ من قبل المهتمين بهذا المجال حيث أن تقدم المجتمعات وتطور منظماتها واستمرارها يعتمد بشكل رئيسي

على كيفية استعدادها للتغيير وتكيفها مع المستجدات التنظيمية والتكنولوجية والسوقية المتغيرة بشكل دائم. ويأتي هذا البحث ليساهم في إثراء هذا المجال من البحوث والدراسات ، حيث تعتبر مرجعاً إضافياً يمكن للباحثين والمهتمين الاستفادة منه وخاصة في مجال الربط بين التغيير التنظيمي والأداء التنظيمي.

الأهمية العملية : تساعد نتائج هذه الدراسة في إيجاد مؤشرات يُعتمد عليها لتطبيق برامج تدريبية للموظفين ذات مستوى عالي تُحسّن من أدائهم و ترفع مستوى جودة الخدمة لديهم، إضافة الى تقديم توصيات ومقترحات يمكن أن يستفيد منها أصحاب القرار في المنظمات في تطوير استعدادها للتغيير والتعرف على نقاط القوة والضعف التي تعاني منها، مما ينعكس بشكل إيجابي على تحقيق المنظمة لأفضل أداء لها مما يساهم في تعزيز قيمتها السوقية وميزتها التنافسية.

– أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى التعرف على دور التغيير التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية في تحسين الأداء التنظيمي لها وذلك من خلال:

–تحديد تأثير التغيير في الثقافة التنظيمية في تحسين الأداء التنظيمي في الشركات محل الدراسة.

– تحديد تأثير التغيير في الهيكل التنظيمي في تحسين الأداء التنظيمي في الشركات محل الدراسة.

– تحديد تأثير التغيير في التكنولوجيا في تحسين الأداء التنظيمي في الشركات محل الدراسة.

ـ منهجية البحث:

بغية تحقيق الأهداف العلمية المرجوة من البحث فقد تم اتباع ما يلي:

في الإطار النظري للبحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأهم المعلومات الواردة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث.

في الجانب التطبيقي للبحث: تم الاعتماد على الاستبانة والذي تم توزيعه على الموظفين الإداريين في هذه الشركات محل الدراسة من أجل تجميع البيانات الأولية من واقع مجتمع وعينة البحث عن طريق تصميم قائمة استقصاء مناسبة لهذا الغرض من أجل اختبار صحة فروض البحث حيث تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 25، حيث تم تصميم استبانة تقيس محور فرضيات البحث .

- مجتمع البحث: شركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري.

- **عينة البحث:** (شركة حمامي للصناعات الغذائية – شركة زين إخوان – شركة العطار – شركة دلتا فود– شركة جود – شركة اوغاريت)

وحدة المعاينة: العاملون الإداريون في هذه الشركات وتم الاعتماد على عينة عشوائية ميسرة عددها /130/ موظفاً من العاملين في المستويات الإدارية المختلفة حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة وتم استرداد /105/ استبيان بنسبة (80.76%) وتم الاعتماد على برنامج (spss24) في التحليل الاحصائي لإجابات عينة الدراسة.

-- حدود البحث:

الحدود المكانية: تتمثّل الحدود المكانية للبحث في بعض شركات الصناعات الغذائية العاملة في الساحل السوري وهي (شركة حمامي للصناعات الغذائية – شركة زين إخوان – شركة العطار – شركة دلتا فود– شركة جود – شركة اوغاريت)

الحدود الزمانية: شهري نيسان وأيار من العام 2024

الحدود البشرية: العاملين الإداريين في المستويات الإدارية المختلفة في هذه الشركات.

- الإطار النظري:

مفهوم التغيير التنظيمي:

يمثل التغيير التنظيمي أحد الأســس التي تقوم عليها المنظمة لغرض الاســتمرارية والنمو ولذلك تأتي حركية وحتمية التغيير كعنصـر رئيس يحكم مبدأ اسـتمرارية الشـركة في القيام بأعمالها والتكيف مع المســـتجدات الداخلية والخارجية التي تواجهها وهذا يتطلب امتلاك المنظمة لمهارات وموارد متراكمة تســـمح لها بالتعامل مع المنافســـين بأفضـــل الطرق (شويعل، 2019).

يندرج التغيير التنظيمي تحت خانة إدارة التغيير ، ويعرف بأنه استراتيجية تعليمية تهدف إلى تغيير المعتقدات، والقيم، والاتجاهات، وهيكل المنظمة؛ لتستطيع أن تكيف نفسها لمواجهة التغييرات المختلفة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، أي أن التغيير التنظيمي هو التحول الذي يحصل في نشاطات المنظمة، والعمليات، والأهداف، والعاملين، استجابة لقوى ضاغطة غالباً ما تكون خارجية . وبالتالي فإن مدخل التغيير التنظيمي هو الذي يقوم على أساس دفع العاملين لتنفيذ الاستراتيجية من خلال تقبلهم لبعض التغييرات، سواء على صعيد المنظمة، أو على صعيد بعض السلوكيات للعاملين، وذلك لتنفيذ الاستراتيجيات الجديدة. (الحسبان، 2023).

يعرف التغيير التنظيمي على أنه "خطة طويلة المدى لتحسين أداء المنظمة في طريقة حلها للمشاكل وتجديدها وتغييرها لممارساتها الإدارية، وتعتمد هذه الخطة على مجهود تعاوني بين الإداريين وعلى الأخذ في الحسبان البيئة التي تعمل فيها المنظمة وعلى التدخل من طرف خارجي وعلى التطبيق العلمي للعلوم السلوكية."(بلعابد، 2018).

يعرف على أنه التغيير المخطط والهادف إلى مساعدة أفراد المنظمة في القيام بالمهام المطلوبة منهم بصورة أفضل كما يعتبر مجهود طويل المدى لتحسين قدرة المنظمة على حل المشاكل وتجديد عملياتها من خلال إحداث تطوير شامل في المناخ السائد في المنظمة مع تركيز خاص على زيادة الفعالية في العمل (يوسف، عبدالمالك، 2018).

وبناء عليه يعرف الباحث التغيير التنظيمي قدرة المنظمة على تبني أسلوب جديد يتم بموجبه تحويل المنظمة من حالتها الحالية إلى حالتها الراهنة من خلال الجهود المخططة التي تشمل المنظمة بأكملها بما يعكس تعديل جوهري يشمل أجزاء المنظمة ومجالاتها الوظيفية لجعلها أكثر كفاءة وفعالية في الوقت الحالي والمستقبلي.

أهمية التغيير التنظيمي:

أضحى التغيير التنظيمي من أهم القضايا التي تشغل المنظمات في الوقت الراهن، ذلك أنه يتم في ظل ظروف بيئية تتسم بالديناميكية والحدّة وسرعة التغير، على اعتبار أن المنظمة تمثل نظاماً مفتوحاً مفروض عليها، من أجل ضمان استقرارها ونموها(شويعل وفارس، 2019) وتتمثل أهمية التغيير التنظيمي (الحسبان، 2023):

1- الارتفاع بمستوى الأداء وتحقيق مستوى عالي من الدافعية ودرجة عالية من التعاون، وأساليب أوضح للاتصال وخفض معدلات الغياب ودوران العمل والحد من الصراع وتحقيق التكاليف المنخفضة.

2- إحياء الركود التنظيمي وتجنب التدهور في الأداء، وتحسين الفعالية من خلال تعديل التركيبة التنظيمية.

3- التخلص من البيروقراطية والفساد الإداري وزيادة قدرة المنظمة على الابداع والتعلم.

4- بناء محيط متقبل للتغيير والتطوير والإبداع وتطوير قيادات قادرة على الإبداع فيه.

5- زيادة مقدرة المنظمة على التعامل والتكيف مع البيئة المحيطة بها وتحسين قدراتها على البقاء والنمو.

أبعاد التغيير التنظيمي:

1- التغير في الثقافة التنظيمية: تدرك الشركات الناجحة أثر الثقافة التنظيمية على نجاح التغيير وقد وصفها أحد المديرين بأنها الأشياء الموجودة داخل مكيفات الهواء لا يمكنك رؤيتها لكنك تعلم أنها منتشرة (Campbell ,2014 ,pp. 17-18)حيث تأتي الثقافة

التنظيمية في أشكال عديدة وبالتالي يكون لها تأثيرات متنوعة على الجهود المبذولة لإحداث التغيير المنشود، وتعرف بأنها مزيج من القيم والمعتقدات والافتراضات والمعاني والتوقعات التي يشترك فيها أفراد الشركة ويستخدمونها في توجيه سلوكهم وحل مشاكلهم وقد تلجأ الشركة من حين لآخر إلى إدخال تعديلات وتغييرات على ثقافتها تماشياً مع مستجدات البيئة . (دحية وحساب، 2022)، وبالتالي فإن إحداث التغيير في استراتيجية المنظمة يتطلب إحداث تغييرات في الثقافة التنظيمية وكيفية القيام بها وتنفيذ هذا التغيير الثقافي يتطلب المرور بخطوات عديدة تتمثل في توعية الموظفين بالنواحي التي تستحق الاهتمام والقياس والرقابة، والتصرف بشكل ايجابي تجاه المواقف الصعبة والأزمات التنظيمية والتشجيع على نمذجة الدور وتعلم القيم الجديدة التي تود التأكيد عليها (حمدي، مجبر، 2019).

2- التغير في الهيكل التنظيمي: يعرف التغيير في الهيكل التنظيمي بأنه: "هو الذي يعمل على إحداث التغيير من خلال إجراء تعديل وتغيير في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كإحداث تغييرات في الخريطة التنظيمية أو في خطوط السلطة أو في الإجراءات المتبعة أو في السياسات والقواعد والترتيبات أو في التخصصات والعلاقات والأدوار"(دحية وحساب، 2022)، حيث *تعتبر* الهياكل التنظيمية من أكثر المجالات التنظيمية تعرضاً للتغيير حيث أن معظم التغييرات في المنظمة غالباً ما يتبعها تغييرات بالهياكل التنظيمية، ويحدث التغيير في هذا الأخير لتعديل أو استحداث وحدات جديدة من خلال تغيير تبعية بعض الوحدات بما يحقق المرونة للتنظيم القائم وملاءمته مع التغييرات الجديدة، فعملية التغيير هنا قد تتركز على إعادة توزيع الاختصاصات أو تجميع الوظائف أو إعادة تصميم خطوط الاتصالات وقنوات تدفق السلطة المسؤولة أو التوسيع أو التضييق من نطاق الإدارة أو الزيادة أو التقليل من تفويض سلطة اتخاذ القرارات (بوالعيش، 2014).

3- التغير في التكنولوجيا: إن التطورات الحاصلة في تكنولوجيا بشكل عام لها آثار طويلة المدى على إدارة التغيير التنظيمي، حيث يوفر للمؤسسة قدرة تنافسية بوصفه أحد الأنواع الاستراتيجية الأربعة للتغيير في الشركة وتعرف بأنها "تلك التغييرات المتضمنة التقنيات والعمليات المستخدمة في الشركة والتي تسعى من خلالها لتحويل المدخلات إلى مخرجات"(دحية وحساب، 2022)، حيث يركز التغيير التكنولوجي على تعديل انسياب العمل داخل المنظمة ويكون ذلك من خلال إعادة تصميم الوسائل والمعدات المستخدمة في العمل، واستخدام النظم التقنية الحديثة المتطورة بدلاً من النظم التقليدية الموجودة سابقا، يواجه العمال تغييرات في طبيعة الأعمال التي يقومون بها مع كل تطور تكنولوجي، وعند حدوث التغيير يشعر العمال بعدم الاستقرار أو الاطمئنان نتيجة المطالب الجديدة التي يتطلبها كل تغيير سواء بالنسبة لنوع المهارة، أو درجتها المطلوبة أو ضرورة تكيفهم حسب ظروف علاقات العمل الجديدة، وقد أدخلت الآلية في حياة العمال ظروفا جديدة فنية واجتماعية ونفسية وكان عليهم أن يتكيفوا عليها(بو العيش، 2014)

المحور الثاني: الأداء التنظيمي

1- المقدمة:

يعتبر مفهوم الأداء التنظيمي جانباً مهماً في مجال القيادة، والذي يحدد كيفية إدارة المنظمات، وهو مفهوم متعدد الأبعاد يعكس الظروف والأهداف غير المتجانسة للمنظمات في فترة معينة، هذا ويتطلب تحديد مفهوم الأداء التنظيمي تفسيراً لكيفية تأثير الإجراءات الحالية على النتائج المستقبلية، ولقد أكد (Boru&Chen,2020) أن مفهوم الأداء يتعلق بالفترة والأهداف التنظيمية ونوع الأدوات المستخدمة لقياسه، لكن على الرغم من صعوبة تحديد مفهوم الداء التنظيمي وتحديد معايير القياس المصاحبة له، ويفترض (العمري،2019) أن أداء الشركات والشركات يتكون من عوامل اقتصادية وغير اقتصادية مركبة لتقييم الأداء التنظيمي.

2- تعريف الأداء التنظيمي:

يعد الأداء التنظيمي من أهم المفاهيم التي نالت اهتمام الباحثين في جميع المجالات، لأهميته الكبيرة للفرد والمنظمة على حد سواء وذلك لأن المنظمات تحقق أهدافها ورؤيتها من خلال كفاءة الأداء التنظيمي فيها، وبالتالي فالأداء التنظيمي بمفهومه البسيط يعبر عن قيام الأفراد بالأعمال المنوطة بهم، وقدرتهم على انجازها وهو يعكس طريقة أداء متطلبات العمل وعادة ما يقاس بالنتائج التي تم تحقيقها (الكثيري، مهلار، 2021).

فيما يتعلق بتعريف الأداء التنظيمي نلاحظ أنه لا يوجد تعريف واحد للأداء التنظيمي فنجد أن (Olubayo,2019) يعتبره بأنه مدى تحقيق المنظمة أهدافها بمواردها ووسائلها المتاحة دون هدر تلك الموارد والوسائل وبدون فرض ضغوط لا داعي لها على أعضائها.

ومن وجهة نظر أخرى يعد الأداء التنظيمي جوهر أنشطة أي منظمة أو شركة، وهو جوهر فاعلية المنظمة في تحقيق غرضها (Onuche,2021).

ويمكن تعريفه على أنه "المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها عن طريق العاملين، وذلك من خلال توفير الوسائل اللازمة لذلك، فهو يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المنظمات عن طريق مهام وواجبات يقوم بها العاملين داخل المنظمة" (أحمد، فتحية، 2020).

وعرفه (suhug, et.al,2017) انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

وبناء على ما سبق يرى الباحث بأن الأداء التنظيمي هو جملة الممارسات والأنشطة من قبل جميع أطراف المنظمة والهادفة إلى الاستغلال الأمثل لإمكانياتها ومواردها بغية تحقيق أهدافها وضمان استمراريتها.

3-أهمية الأداء التنظيمي: يُعد مفهوم الأداء التنظيمي من أكثر الموضوعات حداثة وأهمية في مجال الإدارة العامة للمنظمات، فقد أصبح التميز من الأهداف التي تسعى

لتحقيقها العديد من الشركات في بيئة تنافسية متغيرة ومتسارعة، تعتمد على الدقة والمرونة والابتكار، وهذا يتطلب من الوحدات الإدارية في المنظمات المختلفة جهوداً مكثفة نحو مزيد من التميز والتفرد في أدائها التنظيمي حيث تنبع أهمية الأداء التنظيمي من خلال ثبات العمل واستمراره، ويحافظ على تراكم الخبرات والتجارب والمعلومات، ولا يتأثر بتغيير القيادات، ويضمن عدم تفرد القيادة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمنظمة، ويسهم في تحقيق الاستقرار الإداري وذلك من خلال إتباع مجموعة من نظم العمل(سياسات وقواعد وإجراءات وأنظمة) تعمل على تحقيق الأهداف وبالوسائل المتاحة بما يتفق مع رؤية ورسالة المنظمة، كما يضمن الأداء التنظيمي التزام العاملين في المنظمة بمنظومة القيم والمبادئ التي يتمحور حولها أداؤهم وسلوكهم وعلاقاتهم الوظيفية والإنسانية (موسى، 2021).

4- أبعاد الأداء التنظيمي:

ذكر (عطافي، 2022) أن أبعاد الأداء التنظيمي للمنظمات والذي اتفق عليه أغلب الباحثين هي كالآتي:

1. الكفاءة التنظيمية: وهي الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات"، وبناءً عليه يتم تحديد الكفاءة التنظيمية من خلال كفاءة التخصص، والإنتاجية، والتقنية، والتسويق، والإدارية، والمهارية، والمعرفية، والرقابية.
2. الفعالية التنظيمية: وهي قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف المخطط لها سلفاً، من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية، كالإنتاج كماً ونوعاً، والمؤشرات الاجتماعية والسلوكية، كرضا الأفراد والمشاركة في اتخاذ القرار، بما يكفل للمنظمة الاستقرار والتكيف ومن ثم النمو والتطور والبقاء، وتوصف الفاعلية بأنها القيام بالأشياء الصحيحة، وهي القيام بنشاطات العمل التي ستساعد المنظمة في الوصول إلى أهدافها،

ويعد معيار الفاعلية من المؤشرات الهامة التي تقيس مدى تحقيق المنظمة لأهدافها انسجاماً مع البيئة التي تعمل فيها من حيث استغلال الموارد المتاحة، وحين تتصف المنظمة بالفاعلية يكون بمقدورها تحقيق أهدافها، أما إذا فشلت المنظمة في ذلك فإنها تتصف بعدم الفاعلية، وبالتالي ترتبط الفاعلية بقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وبدرجات متفاوتة. (Alrumaih,2017).

الدراسة الميدانية:

– دراسة الإحصاءات الوصفية التحليلية لمتغيرات الدراسة الأساسية:

لدراسة الإحصاءات الوصفية، وتقييم المتوسطات الحسابية الخاصة التغيير التنظيمي والأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري وذلك باستخدام المتوسط المرجح الموضح بالجدول التالي، حيث تم حساب طول خلايا المقياس المستخدم كما يأتي: 4/5= 0.80، وقد حسبت على أساس أن الأرقام الخمسة 1 و2 و3 و4 و5 قد حصرت فيما بينها 4 مسافات.

جدول (1) درجات تطبيق الأبعاد الخاصة بالمتغيرات

مستوى التطبيق / درجة الموافقة	مدى المتوسطات
مرتفع جداً (موافق بشدة)	من 4.20 حتى 5
مرتفع (موافق)	من 3.40 حتى أقل من 4.20
متوسط (محايد)	من 2.60 حتى أقل من 3.40
منخفض (غير موافق)	من 1.8 حتى أقل من 2.60
منخفض جداً (غير موافق بشدة)	من 1 حتى أقل من 1.80

كما تم اعتماد استخدام بعض مقاييس النزعة المركزية والتشتت المتمثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف لعبارات أداة البحث

أولاً: تمَّ التأكُّد من "ثبات الاستبانة" عن طريق حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ

الجدول رقم (2): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	معامل ألفا كرونباخ	الثَّبات
1	**التغيير التنظيمي**	0.953	0.908
2	**الأداء التنظيمي**	0.886	0.784
	جميع المحاور السَّابقة معاً	**0.973**	**0.946**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من الجدول رقم (2) أنَّ قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لمحوري الاستبانة (**التغيير التنظيمي، الأداء التنظيمي**)، فهي تتراوح بين (0.886) و (0.953)، أمَّا قيمة هذا المعامل لجميع محاور الاستبانة مجتمعة فقد بلغت (0.973). كذلك الأمر بالنسبة لقيمة الثَّبات التي كانت أيضاً لمحوري الاستبانة (**التغيير التنظيمي، الأداء التنظيمي**) حيث أنَّها تراوحت بين (0.784) و (0.908)، أمَّا قيمة الثَّبات بالنِّسبة لجميع محاور الاستبانة فقد بلغت (0.946)، وبذلك يمكن القول أنَّ الاستبانة تتمتَّع بدرجة جيِّدة جدَّاً من الصِّدق والثَّبات، ممَّا يعني أنَّها قابلة للتَّوزيع على أفراد العيِّنة وصالحة للحصول على البيانات المطلوبة.

ثانياً: الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل (التغيير التنظيمي):

جدول (3) الإحصاءات الوصفية للتغيير في الثقافة التنظيمية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
يتم تشجيع الموظفين لتوثيق علاقاتهم الاجتماعية بزملائهم	3.48	.843	**مرتفعة**
تزايد استعداد الموظفين للتغيير الإيجابي والمطالبة به كلما سنحت الفرصة.	3.27	.698	**متوسطة**
يعطي المديرون الفرصة للموظفين للإبداع وإبداء آرائهم في العمل بحرية.	3.34	.883	**متوسطة**
يعطي المديرون الفرصة للموظفين للمشاركة في صنع القرارات	3.15	.779	**متوسطة**
محور التغيير في الثقافة التنظيمية	3.31	.798	**متوسطة**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول السابق أن أعلى متوسط حسابي في محور التغيير في الثقافة التنظيمية هو للعبارة **(يتم تشجيع الموظفين لتوثيق علاقاتهم الاجتماعية بزملائهم)**، بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.48) ، وبانحراف معياري 0.843 ، وبدرجة تطبيق مرتفعة، فيما حازت عبارة **(يعطي المديرون الفرصة للموظفين للمشاركة في صنع القرارات)** على أقل متوسط حسابي وقدره (3.15) وبانحراف معياري 0.779.

بلغ المتوسط الإجمالي ل محور (التغيير في الثقافة التنظيمية) (3.31) وبدرجة تطبيق متوسطة وبانحراف معياري وقدره (0.798) وهذا يشير إلى أن إدارة شركات الصناعات

الغذائية محل الدراسة يجب أن تدرك أنه لإحداث تغير فعال في الثقافة التنظيمية يجب أن يكون هناك استراتيجية فعالة تتضمن رسالة ورؤية واضحة لهذا النوع من التغير وذلك من خلال تغيير سلوكيات وإتجاهات وقيم وافتراضات العاملين تجاه العمل، السلطة، نظام القيادة وضرورة قيام الإدارة بفهم الثقافة السائدة من أجل التعرف على الجوانب الإيجابية والسلبية والعمل على استثمار ما هو إيجابي والتخلص من كل ما هو سلبي .

جدول (4) الإحصاءات الوصفية للتغيير في الهيكل التنظيمي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
هناك توجه نحو اللامركزية في اتخاذ القرارات	3.21	.823	**متوسطة**
تفوض الصلاحيات إلى الموظفين في المستويات الدنيا	3.08	.658	**متوسطة**
تدمج الوحدات الإدارية التي تتكامل في مهامها ونشاطاتها	3.35	.863	**متوسطة**
يعاد توزيع المهام وفقا للمؤهلات والقدرات والمهارات التي يمتلكها كل موظف	3.43	.719	**متوسطة**
محور التغيير في الهيكل التنظيمي	3.26	.768	**متوسطة**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول السابق أن أعلى متوسط حسابي في محور التغيير في الهيكل التنظيمي هو للعبارة **(يعاد توزيع المهام وفقا للمؤهلات والقدرات والمهارات التي يمتلكها كل موظف)**، بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.43)، وبانحراف معياري (0.719) ، وبدرجة تطبيق متوسطة، فيما حازت عبارة **(تفوض الصلاحيات إلى الموظفين في المستويات الدنيا)** على أقل متوسط حسابي وقدره (3.08) وبانحراف معياري (0.658)، وبلغ المتوسط الإجمالي ل محور (التغيير في الهيكل التنظيمي) (3.26) وبدرجة تطبيق متوسطة وبانحراف معياري

وقدره (0.768) وهذا يشير إلى أنه يجب على إدارة شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة أن تعطي أولية وأهمية كبيرة لهذا البعد من خلال ضرورة أن يتمتع الهيكل التنظيمي لها بالمرونة في تصميمها بما يحقق أهداف الشركة حتى يكون قابل للتعديل وإعادة التصميم من أجل التكيف مع المواقف والتغيرات الحاصلة من خلال إعادة النظر في توزيع السلطات والاختصاصات وإعادة تجميع الوظائف والوحدات التنظيمية مع عدم إهمال الجوانب الذاتية للعاملين من أجل تقبل التغيير المطلوب والتخفيف من مقاومتهم له والذي يشكل الأساس في إعادة تصميم الهيكل التنظيمي لأي شركة.

جدول (5) الإحصاءات الوصفية للتغيير في التكنولوجيا

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
التكنولوجيا المستخدمة أدت إلى تقليل الجهد وتوفير الوقت وتحسين الأداء	3.63	.681	**مرتفعة**
تراعي المنظمة التطورات التكنولوجية عند تدريب وتطوير الموظفين	4.12	.746	**مرتفعة**
تستخدم المنظمة التقنيات الحديثة للمساعدة في انجاز الأعمال	3.57	.529	**مرتفعة**
توفر المنظمة شبكة الانترنت والانترانت لتسهيل عملية الاتصال.	4.09	.628	**مرتفعة**
محور التغيير في التكنولوجيا	3.85	.735	**مرتفعة**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول السابق أن أعلى متوسط حسابي في محور التغيير في التكنولوجيا هو للعبارة **(تراعي المنظمة التطورات التكنولوجية عند تدريب وتطوير الموظفين)**، بأعلى متوسط حسابي بلغ(4.12)وبانحراف معياري 0.746) ، وبدرجة تطبيق مرتفعة، فيما حازت

عبارة **(تستخدم المنظمة التقنيات الحديثة للمساعدة في انجاز الأعمال)** على أقل متوسط حسابي وقدره (3.57) وبانحراف معياري 0.529.

وبلغ المتوسط الإجمالي ل محور (التغيير في التكنولوجيا) (3.85) وبدرجة تطبيق مرتفعة وبانحراف معياري وقدره (0.735) وهذا يشير إلى أن إدارة شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة تعطي أولية وأهمية كبيرة لتوفير وسائل الاتصال المتعلقة بتكنلوجيا المعلومات والاتصالات بما يساهم في تحسين وتسهيل عملية الاتصال بين الموظفين والسعي دائماً لتوفير المناخ المناسب للابتكار والإبداع مع السعي بشكل دؤوب إلى إبراز اهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في توفير البيانات والمعلومات الدقيقة ومعالجتها وجعلها في متناول متخذ القرار في الوقت المناسب، فضلاً عن دورها في تعريف الأفراد بما يدور حولهم وإمدادهم بصورة مستمرة بالتطورات التي تحيط بهم، مع ضرورة التركيز على كيفية إدارة التغيير من أجل إدخال هذه التكنولوجيا الحديثة على المنظمة من خلال توفير المتطلبات المادية وتحديث تقنيات ومناهج الإدارة، وتدريب الأفراد على استخدامها.

الإحصاءات الوصفية الخاصة ل محور الأداء التنظيمي:

جدول (6) الإحصاءات الوصفية للأداء التنظيمي

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
يقوم العاملون بتقديم أفكار جديدة تساهم في تحسين كفاءة وفعالية العمل.	3.26	.621	متوسطة
يوجد حرص من جانب العاملين على التميز في انجاز الأعمال والوظائف الموكلة إليهم.	3.37	.683	متوسطة
يوجد عدد مناسب من الموظفين الذين يمتلكون خبرات عقلية تفيد المجال الانتاجي.	3.48	.843	مرتفعة

يتم انجاز الأعمال طبقاً لمعايير الجودة المطلوبة	4.25	.736	مرتفعة جدا
يتم استخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل مما يساهم في انجاز الأعمال بسرعة	3.59	.692	مرتفعة
يقوم العاملون بالمشاركة في عملية اتخاذ القرارات وحل المشكلات	3.19	.786	متوسطة
يقوم العاملون بالمشاركة في تخفيض التكاليف والاحتفاظ بالجودة	3.46	.649	مرتفعة
المحور الإجمالي للأداء التنظيمي	**3.50**	**.683**	**مرتفعة**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول (4) أن عبارة **(يتم انجاز الأعمال طبقاً لمعايير الجودة المطلوبة)** حاز على أكبر متوسط حسابي في محور الأداء التنظيمي وقدره (4.25) وبانحراف معياري قدره (0.736)، وأن عبارة **(يقوم العاملون بالمشاركة في عملية اتخاذ القرارات وحل المشكلات)** حازت على أقل متوسط حسابي وقدره (3.19) وبانحراف معياري(0.786)

وبلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور الأداء التنظيمي (3.50) وبانحراف معياري (0.683) وهذا ما يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على أن شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة تولي أهمية لمحور الأداء التنظيمي وتسعى دائماً إلى تعزيز مكانتها السوقية في وسط المنافسين الآخرين وتدرك أن بدون الاهتمام بهذا المحور فإن مصيرها هو الخروج من السوق وتحول العملاء إلى منافسين آخرين وبالتالي يجب العمل على عقد دورات تدريبية مكثفة لتطوير أداء موظفيها لمواكبة التطورات وتعريفهم أكثر بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم والعمل على خلق جو من العلاقات الغير رسمية بينهم والعمل دائماً على وضع

استراتيجيات وسياسات تتوافق مع أهداف الشركة من أجل تحسين الأداء التنظيمي لها بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتغيير في الثقافة التنظيمية على تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة.

الجدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير التغيير في الثقافة التنظيمية على تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	DF1	DF2	Sig. F Change
1	.907	.823	.820	.215	.823	325.11	1	103	.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتَّضح من الجدول رقم (7) أنَّ قيمة معامل الارتباط تبلغ (R = 0.907)، مِمَّا يعني أنَّ العلاقة طرديَّة ومتينة جداً بين الثقافة التنظيمية وتحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة.

. كما يبيِّن الجدول السَّابق أنَّ قيمة معامل التَّحديد تبلغ (0.823)، مِمَّا يعني أنَّ **الثقافة التنظيمية** يؤثر تقريباً بنسبة (82.3%) على **تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة.**

. كما يبيِّن الجدول أنَّ قيمة معامل التَّباين بلغت (325.11) عند القيمة الاحتماليَّة (Sig. 0.000 =)، وهي أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهو ما يعني **قبول الفرضيَّة الأولى.**

نتيجة اختبار الفرضيَّة الأولى: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتغيير في الثقافة التنظيمية على تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتغيير في الهيكل التنظيمي على تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة.

الجدول رقم (8): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير التغيير في الهيكل التنظيمي على الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محلِّ الدِّراسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	DF1	DF2	Sig. F Change
1	.924	.853	.851	.181	.853	406.01	1	103	.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتَّضح من الجدول رقم (8) أنَّ قيمة معامل الارتباط تبلغ ($R = 0.924$)، مِمَّا يعني أنَّ العلاقة طرديَّة ومتينة جداً بين التغيير في الهيكل التنظيمي وتحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة. كما يبيِّن الجدول السَّابق أنَّ قيمة معامل التَّحديد تبلغ (0.853)، مِمَّا يعني أنَّ التغيير في الهيكل التنظيمي يؤثر تقريباً بنسبة (83%) على

تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية. كما يبيِّن الجدول أنَّ قيمة معامل التَّباين بلغت (406.01) عند القيمة الاحتماليَّة (Sig. = 0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهو ما يعني **قبول الفرضيَّة الثانية**.

نتيجة اختبار الفرضيَّة الثَّانية: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتغيير في الهيكل التنظيمي على تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتغيير في التكنولوجيا على تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة.

الجدول رقم (9): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير التغيير في التكنولوجيا على الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محلِّ الدِّراسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	DF1	DF2	Sig. F Change
1	.848	.719	.715	.270	.719	179.01	1	103	.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتَّضح من الجدول رقم (9) أنَّ قيمة معامل الارتباط تبلغ (R = 0.848)، مِمَّا يعني أنَّ العلاقة طرديَّة ومتينة بين التغيير في التكنولوجيا وتحسين الأداء التنظيمي. كما يبيِّن الجدول السَّابق أنَّ قيمة معامل التَّحديد تبلغ (0.719)، مِمَّا يعني أنَّ التغيير في التكنولوجيا يؤثر تقريباً بنسبة (71%) على تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية. كما

يبيِّن الجدول أنَّ قيمة معامل التَّباين بلغت (179.01) عند القيمة الاحتماليَّة (Sig. = 0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهو ما يعني **قبول الفرضيَّة الثالثة**.

نتيجة اختبار الفرضيَّة الثَّالثة:

يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين التغيير في التكنولوجيا وتحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة.

اختبار الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين التغيير التنظيمي وتحسين الأداء التنظيمي في الشركات محل الدراسة.

لاختبار هذه الفرضيَّة قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار لتأثير التغيير التنظيمي على الأداء التنظيمي في الشركات محلِّ الدِّراسة، وهذا ما يبيِّنه الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): نتائج تحليل الانحدار لتأثير التغيير التنظيمي على الأداء التنظيمي في الشركات محلِّ الدِّراسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	DF1	DF2	Sig. F Change
1	.912	.835	.827	.181	.835	183.16	1	103	.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتَّضح من الجدول رقم (10) أنَّ قيمة معامل الارتباط تبلغ (R = 0.912)، مِمَّا يعني أنَّ العلاقة طرديَّة ومتينة جداً بين التغيير التنظيمي والأداء التنظيمي في الشركات. كما يبيِّن الجدول السَّابق أنَّ قيمة معامل التَّحديد تبلغ (0.835)، مِمَّا يعني أنَّ التغيير التنظيمي يؤثر تقريباً بنسبة (83%) على الأداء التنظيمي في الشركات محل الدراسة. كما يبيِّن الجدول أنَّ قيمة معامل التَّباين بلغت (183.16) عند القيمة الاحتماليَّة (Sig. = 0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (α = 0.05)، وهو ما يعني **قبول الفرضيَّة الرئيسية**.

نتيجة اختبار الفرضيَّة الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين التغيير التنظيمي وتحسين الأداء التنظيمي في الشركات محل الدراسة.

الاستنتاجات :

بناءً على الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث توصل إلى النتائج التالية:

1- يوجد تأثير معنوي للتغيير في الثقافة التنظيمية على تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري محل الدراسة.

2- يوجد تأثير معنوي للتغيير في الهيكل التنظيمي على تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري محل الدراسة.

3- يوجد تأثير معنوي للتغيير في التكنولوجيا على تحسين الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري محل الدراسة

4- يوجد تأثير معنوي للتغيير التنظيمي بأبعاده الثلاثة مجتمعة على تحقيق الأداء التنظيمي في شركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري محل الدراسة.

وهذا يعني أن شركات الصناعات الغذائية محل الدراسة يجب أن تهتم بالتغيير التنظيمي لما له من أثر مهم في تحسين الأداء التنظيمي من خلال أهميته في خلق جو مريح للعاملين

وتحسين النظرة الإيجابية لهم عن العمل وبالتالي تحقيق الرضا الوظيفي لهم وذلك من خلال وجود ثقافة تنظيمية تدعم استقرار الشركة وتمكنها من البقاء والتكيف مع البيئة المحيطة وتعمل على تحقيق أهداف المنظمة ورؤيتها، ومن خلال التغيير في انماط الاتصال من أجل تحسين طرق العمل وهذا يتطلب تدريب العاملين وتأهيلهم وتوفير الأدوات والتقنيات اللازمة لذلك مما يزيد من دافعية العاملين للعمل وهذا يحتاج إلى وجود تغيير في الهيكل التنظيمي من العمل على التأثير في أفكار العاملين وسلوكياتهم واستخدام الأساليب المناسبة للتحفيز سواء المادي أو المعنوي والعمل بشكل دائم على تقديم المعلومات بدقة وفي الوقت المناسب بما يساعد على إحداث التغيير المطلوب وتحقيق أهداف الشركة وكل ذلك يسهم في رفع سوية الأداء التنظيمي لهذه الشركات.

التوصيات:

في ضوء النَّتائج السَّابقة الَّتي أسفر عنها البحث، **اقترح الباحث التَّوصيات الآتية:**

1- تهيئة العاملين لقبول التغيرات من خلال تنمية الثقافة التنظيمية والتخطيطية والعمل على إشراك العاملين في التغيير لأن من يشترك في انجاز الأعمال يكون اكثر اهتماماً واندفاعاً في التنفيذ، من خلال توعية وتثقيف العاملين بأهمية التغيير التنظيمي وأثر ذلك على تحسين أدائهم وبالتالي أداء المنظمة بشكل عام.

2- العمل بشكل دائم ومستمر على نشر ثقافة التغيير والتجديد لدى العاملين والإداريين في الشركات محل الدراسة وإدراك أن نجاح عملية التغيير مرهون بتعاون الإدارة مع العاملين.

3- ضرورة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات من أجل توفير الوقت والجهد لتسهيل العمل ورفع كفاءات العاملين في الشركات مما يساهم في زيادة جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

4- العمل على وضع معايير موضوعية لتقييم الأداء يتم الالتزام بها كما ينبغي أن تكون عملية التقييم مستمرة للتعرف على أوجه النقص لدى الموارد البشرية ومعالجتها.

المراجع:

- العمري، غسان، (2019): **أبعاد منظمة التعلم وأثرها على الأداء التنظيمي في شركات الصناعة الدوائية في الأردن**"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإدارية والاقتصادية.28(1).

- سلطاني، عمار (2020): "**تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالأداء التنظيمي – دراسة ميدانية بمديرية البناء والتعمير أم البواقي**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

- عطافي، جميلة ناجي (2022): "**دور العدالة التنظيمية كمتغير وسيط في العلاقة بين إدارة التميز والأداء التنظيمي في الجامعات اليمنية**"، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، المجلد الثاني، العدد الخامس عشر.

- موسى، دعاء كامل (2021): "**استراتيجيات إدارة التغيير وأثرها على الأداء التنظيمي – دراسة حالة المصرف التجاري السوري في اللاذقية**"، جامعة الشام الخاصة، اللاذقية، سورية.

-أحمد، ضيف، فتحية، صدوق (2020): " **دور الاستغراق الوظيفي في تعزيز الأداء التنظيمي – دراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني.

-الكثيري، خالد غانم، مهلار، محمد (2021): "**أبعاد كفاءة الأداء التنظيمي في تحقيق الأهداف المنظمة – دراسة حالة مكتب وزير الدولة بمحافظة ظفار بسلطنة عمان**"، مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد 32، العدد الثالث.

– بلعابد، فايزة، عبد الجليل، مقدم، عدناني|، خولة (2018): "**أثر التغيير التنظيمي على تحسين الأداء الإداري بالشركات الخدمية**"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد الرباع، العدد الثاني.

– بوالعيش، ابتسام (2014): "**التغيير التنظيمي وأثره على الأداء الوظيفي – دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية – جيجل**"، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، الجزائر.

– جحدم، موسى (2023): "**الأداء التنظيمي وتأثيره على مواكبة التطورات العالمية**"، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد السابع، العدد الأول

– حاتم، سماتي (2018). " **واقع مقاومة التغيير التنظيمي في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام LMD) من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين**"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر.

– الحسبان، لانا (2023). "**التغيير التنظيمي ومقاومة التغيير**"، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السادس – العدد اثنان وخمسون.

– حضري، محفوظ (2019). " **دور التغيير التنظيمي في تحسين الأداء الوظيفي – دراسة ميدانية مؤسسة سونلغاز – الوادي–** رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

– حمدي، وردة، مجبر، حبيب ولد (2019): "**دور التغيير التنظيمي في زيادة الداء الوظيفي لدى موظفي الشركة العمومية الجزائرية – دراسة ميدانية بجامعة يحي فارس المدية**"، مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد الأول، العدد الرابع.

– دحية، محمد ؛ حساب، محمد (2022). "**قياس مدى تبني أبعاد التغيير التنظيمي من وجهة نظر أساتذة الجامعة)دراسة ميدانية: كلية الاقتصاد بجامعة الأغواط)**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 13، العدد2.

– الشبلي، عبدالله مصطفى (2023): " **التغيير التنظيمي وتأثيره على تعزيز الأداء المؤسسي للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية**"، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد الرابع، العدد الثالث.

– شويعل، يزيد ؛ فارس، علي (2019)." **التغيير التنظيمي – قراءة في المفهوم**"، مجلة القبس للدراسات، المجلد 1 العدد 4

– العبادي، سوسن محمد (2020):" **أثر إدارة التغيير في الداء التنظيمي – دراسة تطبيقية في مجلس الأعيان الأردني**"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد السادس عشر، العدد الرابع.

– غجاتي، ابتسام ؛ بوقلوقل، الهادي (2021). " **التغيير التنظيمي كمدخل لتحسين أداء الشركة الإقتصادية من منظور بطاقة الأداء المتوازن دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر قالمة للفترة(2019 – 2010)**"، مجلَّة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 14العدد3 .

– يوسف، كنان، عبد المالك، ريان (2018): "**التغيير التنظيمي ودوره في تحسين أداء الموارد البشرية – دراسة حالة بمؤسسة نيميلوغ بالبويرة Numilg**"، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة، الجزائر.

- Alrumaih,S.(2017).**The impact of change management in enhancing the effectiveness of companies performance**. European Journal of Business and Management .2(3)

- Kimhi ,Shaul ;Oliel, Yarden; M.N.(2019), **Change management and organizational performance.in selected manufacturing**

companies in Anambra state ,Nigeria .The International Journal of social sciences and humanities invention, vol,6, no5.

- Olubayo.O.T.(2019). **Change management and its effects on organizational performance of Nigerian telecoms industries; Empirical insight from airtel Nigeria.** International Journal of humanities social sciences and education .5(2).

- Onuche, Gabriel Ubolo,(2021**).Impacts of change management on organizational performance**, World Journal of management and business studies.1(4).

- Agama, E, Sylvanus,U, Kenneth, D(2023): " **Impact of Organisational Change Performance of Selected Construction Firms",** Open Journal of Business and Management, Vol.11 No.5.

- Mensah, K.A., Ahiaxonu, E.E., & Twum, E. (2023). **Organizational change and its effect on employee performance. A study at the Ghana Broadcasting Corporation.** Wisconsin Journal of Arts and Sciences, 5(1). 77–94.

- Paton, R., McCalman, J. & Siebert, S. (2016). **Change Management: A Guide to Effective Implementation. Fourth edition,** London: Sage Publications Ltd

- Wahyuni, N., & Triatmanto, B. (2020). **The effect of the organizational change on company performance mediated by changes in management accounting practices.**

الاستبانة:

تحية طيبة وبعد:

الموضوع: " **دور التغيير التنظيمي في تحسين الأداء التنظيمي – دراسة ميدانية على شركات الصناعات الغذائية في الساحل السوري**"

إلى السّادة أصحاب الشأن المحترمين.

نضع بين أيديكم استمارة استبانة والتي تشكّل جزءاً هامّاً من الدّراسة الّتي يقوم بها الباحث، وتهدف هذه الاستمارة إلى تحليل **دور التغيير التنظيمي في تحسين الأداء التنظيمي**

نرجو التّكرّم لتعبئة جميع بنود الاستمارة بدقّة وموضوعيّة، أملنا كبير في تعاونكم معنا في قراءة فقرات الاستمارة والإجابة عنها، إنّ نجاح هذه الدّراسة يعتمد على درجة استجابة المبحوثين وبما يتمثّل فيها من دقّة وموضوعيّة، علماً إنّ هذه الدّراسة لا تستهدف تشخيص نقاط القوّة والضّعف في الشّركة، بقدر ما تستخدم لأغراض البحث العلمي واستخراج نتائج عامّة، علماً بأنّ البيانات المدوّنة تتسم بطابع السرّيّة والأمانة العلميّة، ولا داعي لتثبيت الاسم أو التّوقيع على الاستمارة، ويشكركم الباحث على حسن تعاونكم وبذلكم جهود إضافيّة تتمثّل في الوقت اللازم للإجابة على الاستمارة.

ولكم فائق التّقدير على تعاونكم الصّادق لإنجاح هذه الدّراسة

يرجى الإجابة بوضع إشارة (☑) عند الإجابة التي تريد اختيارها ولكم جزيل الشكر.

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: التغيير في الثقافة التنظيمية					
يتم تشجيع الموظفين لتوثيق علاقاتهم الاجتماعية بزملائهم					
تزايد استعداد الموظفين للتغيير الإيجابي والمطالبة به كلما سنحت الفرصة.					
يعطي المديرون الفرصة للموظفين للإبداع وإبداء آرائهم في العمل بحرية.					

يعطي المديرون الفرصة للموظفين للمشاركة في صنع القرارات					
المحور الثاني: التغيير في الهيكل التنظيمي					
هناك توجه نحو اللامركزية في اتخاذ القرارات					
تفوض الصلاحيات إلى الموظفين في المستويات الدنيا					
تدمج الوحدات الإدارية التي تتكامل في مهامها ونشاطاتها					
يعاد توزيع المهام وفقا للمؤهلات والقدرات والمهارات التي يمتلكها كل موظف					
المحور الثالث: التغيير في التكنولوجيا					
التكنولوجيا المستخدمة أدت إلى تقليل الجهد وتوفير الوقت وتحسين الأداء					
تراعي المنظمة التطورات التكنولوجية عند تدريب وتطوير الموظفين					
تستخدم المنظمة التقنيات الحديثة للمساعدة في انجاز الأعمال					
توفر المنظمة شبكة الانترنت والانترانت لتسهيل عملية الاتصال.					
المحور الرابع: الأداء التنظيمي					
يقوم العاملون بتقديم أفكار جديدة تساهم في تحسين كفاءة وفعالية العمل.					

يوجد حرص من جانب العاملين على التميز في انجاز الأعمال والوظائف الموكلة إليهم.					
يوجد عدد مناسب من الموظفين الذين يمتلكون خبرات عقلية تفيد المجال الانتاجي.					
يتم انجاز الأعمال طبقاً لمعايير الجودة المطلوبة					
يتم استخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل مما يساهم في انجاز الأعمال بسرعة					
يقوم العاملون بالمشاركة في عملية اتخاذ القرارات وحل المشكلات					
يقوم العاملون بالمشاركة في تخفيض التكاليف والاحتفاظ بالجودة					

الاستثمار البيئي في قطاع الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية) في سورية

د. عبير علي ناعسه[1]

الملخص

يهدف البحث إلى تحليل واقع الاستثمار البيئي في سورية مع التركيز بشكل خاص على قطاع الطاقة المتجددة، والتحديات التي تواجهها.

بّين البحث أن هناك اهتماماً متزايداً بالطاقات المتجددة في سورية، لا سيما في مجال استثمار الطاقة الشمسية، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه العديد من التحديات التي تعيق نموه، مثل ضعف التمويل، وقصور التشريعات، ونقص الوعي بأهمية الطاقة النظيفة.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطوير قطاع الطاقة المتجددة في سورية، منها تطوير البنية التحتية، وتوفير الحوافز لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وأن الاستثمار في الطاقة المتجددة لا يمثل مجرد خيار بيئي، بل هو ضرورة اقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في سورية.

الكلمات المفتاحية: الطاقة المتجددة–الطاقة الشمسية–التنمية المستدامة

[1] أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص تخطيط اقتصادي بيئي، كلية الاقتصاد – جامعة اللاذقية

Environmental investment in the renewable energy sector (solar energy) in Syria

Abstract

The research aims to analyze the reality of environmental investment in Syria, with a special focus on the renewable energy sector. Diagnosing the current the challenges it faces.

The research showed that there is a growing interest in renewable energies in Syria, especially in the field of solar energy investment, but this sector still faces many challenges that hinder its growth, such as weak financing, inadequate legislation, and lack of awareness of the importance of clean energy. In light of these results, the study recommended taking a set of measures to develop the renewable energy sector in Syria, including developing infrastructure, providing incentives to attract local and foreign investments, and enhancing international cooperation in this field, and that investing in renewable

energy does not represent just an environmental option, but rather An economic necessity to achieve sustainable development in Syria.

Keywords: renewable energy - solar energy - sustainable development

المقدمة:

لقد أصبح الاستثمار في الطاقة المتجددة وخاصة الشمسية بديلاً لمواجهة مشكلة نضوب الوقود الأحفوري والتلوث البيئي خاصة وأن الطاقة من المقومات الأساسية للحياة بمختلف جوانبها. ومع النمو السكاني المتزايد وما يرافقه من تزايد معدلات استهلاك الطاقة الكهربائية على المستوى العالمي تزايد معه العمل على ضرورة تعزيز الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة وعلى رأسها الطاقة الشمسية.

وحققت بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا والدنمارك تقدماً ملحوظاً أدى إلى الاكتفاء الذاتي وتقليص الاعتماد على الطاقة غير المتجددة حيث سجلت ألمانيا حوالي 95 % من استهلاكها للطاقة الكهربائية الناتجة من المصادر المتجددة في أيار 2016 م، وسجلت الدنمارك إنتاج حوالي % 140 من احتياجاتها للطاقة الكهربائية معتمدة على طاقة الرياح في شتاء عام 2015.

لذا لابد لدول العالم الثالث من التوجه وبشكل كبير إلى استغلال الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح لإيجاد الحلول المجدية لما تعانيه من أزمات متلاحقة على جميع الصعد المرتبطة بقطاع الطاقة لدى القطاعين العام والخاص، مما يستوجب تعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة.

وبما أن سورية تعاني بشكل كبير من أزمة في عملية إمدادات الطاقة الكهربائية سواء من جانب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد بسبب الحرب عليها وندرة المشتقات النفطية وانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة في جميع المحافظات السورية إضافة لبعض الأسباب التقنية التي تعطل في بعض الأوقات التدفق المستمر للتيار الكهربائي. إضافة إلى التزايد السكاني والتمدد العمراني المصاحب له مما يستلزم إنشاء العديد من المدن السكنية مع مرافقها التي تحتاج للطاقة الكهربائية وكذلك ضعف عملية جباية الأموال المستحقة لدى المستهلكين بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة نتيجة الحرب التي كان لها تأثيراً سلبياً في عدم المقدرة على شراء كميات الوقود الخاص بتشغيل محطات التوليد أدى إلى إحداث إرباك كبير في عمليات توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية

ولعل وفرة الإشعاع الشمسي في هذه المنطقة تعتبر من النعم التي يتوجب على المعنيين استخدامها بطريقة فعالة لتوليد الطاقة الكهربائية وسد العجز الناتج من ضعف إمدادات الطاقة الكهربائية. و أثبتت التجارب على أرض الواقع أن الاستغلال الأمثل للطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية هو من الحلول المهمة للأزمة المتفاقمة في قطاع الكهرباء وإيقاف استنزاف الموارد المتاحة من رؤوس أموال وجهود مهدرة في بدائل غير مجدية والتي تؤثر سلباً على المدى المنظور والبعيد على كافة مؤشرات التنمية المستدامة .ولذلك بدأت العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتركيب الأنظمة الشمسية على اختلاف أنواعها. وقد بدأ العمل بهذا الأمر منذ أكثر من عشر سنوات بتركيب العديد من الأنظمة الشمسية المستقلة على أسطح البنايات، التجمعات السكنية ومقرات المؤسسات المختلفة، الأمر الذي أثبت كفاءته كبديل مناسب لأزمة انقطاع التيار الكهربائي علاوة عن الاستغناء عن مولدات الديزل عديمة الجدوى. ثم برزت مجموعة أخرى من أنواع الأنظمة الشمسية الكبيرة وخصوصاً للمؤسسات. بالإضافة الى الأنظمة الشمسية المرتبطة بالشبكة الكهربائية بوجود البطاريات كنظام تخزين احتياطي.

إذاً تنبع أهمية الاستثمار البيئي في الطاقة الشمسية من اهميته الاستراتيجية التي تتكامل مع مستويات التطور الاقتصادية والتكنولوجية لتحقيق نتائج ابعاد التنمية المستدامة. إذا الاستثمار البيئي هو فلسفة او اتجاه يتم تبنيه على أسس ومعطيات جديدة في دورة إعادة الإنتاج لخلق قيم مضافة ذات ابعاد مختلفة في المجتمع. وقد اتخذت الجمهورية العربية السورية عدة مبادرات وإجراءات تحفيزية في الإطار القانوني والتمويلي والبحث والتطوير للتشجيع على الاستثمار في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

1-**دراسة الخياط (2010) بعنوان الطاقة البديلة تحديات وآمال[1]:** هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع الحالي للطلب على الطاقة ومحاولة التنبؤ بالطلب المستقبلي و بينت واقع أسواق النفط ومدى ارتباطها بالسياسة والاقتصاد وتأثير الأزمات عليها، وتظهر الدراسة الواقع الحالي والمستقبلي لمصادر الطاقة واستغلالها , وتشير إلى أنها لن تكون قادرة على تلبية حاجات المستقبل نتيجة لنضوبها , قدمت الدراسة حلولا لتلبية ازدياد الطلب على الطاقة بالتوجه إلى الطاقة البديلة (الشمسية والرياح وحرارة باطن الأرض والهيدروجين والطاقة النووية)، وقدمت مصطلح لأسواق الطاقة المتجددة (السوق الخضراء) وخلصت إلى أن الواقع سيفرض على الجميع التوجه إلى الطاقة المتجددة .

-2

دراسة لؤي صيوح & عبير ناعسه & هبه الرعي ، 2024، أثر التحول الطاقوي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في سورية [2]: هدف البحث إلى دراسة واقع توليد الطاقة الكهربائية في سوريا من الطاقة الاحفورية والمتجددة قبل وخلال فترة الازمة وتحليل أثر حصة الطاقة المتجددة من اجمالي توليد الطاقة الكهربائية واجمالي استهلاك الطاقة على معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000- 2020 باستخدام أسلوب التحليل القياسي

من خلال الاعتماد على نموذج ARDL لفترات الابطاء وقد توصل البحث الى أن هناك أثر إيجابي لحصة الطاقة المتجددة من اجمالي الطاقة الكهربائية على الناتج المحلي.

3-هاني السيد & فاطمة عبد الحليم ،2023، أثر استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر بالتطبيق على مصر[3]:

تمحورت مشكلة الدراسة بالاعتبارات التي تشيد بأن التحول إلى الاقتصاد الأخضر سوف يضعف من وتيرة النمو الاقتصادي في مصر، في ظل ضرورة تنمية الاقتصاد الأخضر مع تزايد الطلب على استهلاك الطاقة ،وهدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين استهلاك الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر في مصر، من خلال تحليل تأثير استخدام الطاقات المتجددة على المدى البعيد حيث اعتبر كلاً من العمل ورأس المال واستهلاك الطاقة المتجددة وغير المتجددة، محددات مؤثرة في تنمية الاقتصاد الأخضر، ومنه توصلت إلى أ ن الزيادة في استهلاك الطاقة المتجددة، يتبعها زيادة في تنمية الاقتصاد الأخضر، وعلى العكس بالنسبة للطاقات غير المتجددة، والتي تضعف من مستوياته، لذلك لابد للحكومة المصرية من اتخاذ التدابير لتشجع المستثمرين في مجال الطاقة المتجددة.

الدراسات الأجنبية:

1. Fiona Stewart &Christopher Kaminker the Role of Institutional Investors in financing clean Energy-OECD Working papers on Finance-PrivatePensions-No.23-OECD Publishing, 2012.**[4]**

" دور المستثمرين المؤسساتيين في تمويل الطاقة -منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "

تطرقت الدراسة الى معوقات تمويل الطاقات المتجددة إضافة الى تناولها لاهم آليات دعم تمويل الطاقات المتجددة وخلصت الى ما يلي:

– إذا طبقت تسعيرة الكربون فان الطاقات المتجددة ستكون أكثر تنافسية من المصادر الناضبة للطاقة التقليدية. وان زيادة الطلب على الطاقة سيؤدي بدوره الى زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة لدى جميع الدول ولقد ساهمت كل من الصناديق السيادية وصناديق التقاعد وشركات التأمين بتوفير التمويل اللازم في مجال الطاقات المتجددة عبر مختلف انحاء العالم.

2- Hans-Karl Bartholdsen & Anna Eden's & Konstantin Loffler & Frederick Seamus, 2019, Pathways for Germany's low-carbon energy transformation towards 2050.**[5] مسارات للطاقة منخفضة الكربون في ألمانيا لعام 2050:** في ظل إنشاء نظام طاقي يعتمد على الطاقات المتجددة بنسبة 100% في ألمانيا، بينت هذه الدراسة استراتيجيات مختلفة متعلقة بالتحول الطاقوي منخفض الكربون، لتخفف ألمانيا من حدة الانبعاثات بنسبة 55% بحلول عام 2050، وذلك من خلال التخفيض التدريجي حتى تصل إلى التوقف النهائي عن توليد الطاقة بالفحم. هدفت الدراسة إلى توفير المعلومات المتعلقة بتطوير نظام الطاقة الألماني، وحساب تكلفة الطاقة في كل قطاع، للوصول إلى النتائج الأمثل من الناحية التقنية والاقتصادية وتوفير المعلومات الضرورية لإنشاء تكنولوجيا مستقبلية من أجل نظام طاقة متجدد. توصلت الدراسة إلى أ ن الحل الأفضل للوصول إلى التحول الطاقوي بالتخلص التدريجي من الفحم، دون استبداله بمصدر طاقة أحفوري آخر كالغاز، وإنما استبداله بطاقة الرياح والطاقة الشمسية. وأوصت بضرورة تحديد

متطلبات الطاقة السنوية اللازمة للقطاعات المختلفة، مع التأكيد على أهمية إحداث التكامل بين هذه القطاعات.

3-Y.H Ahssen Amran & Y.H M. Amran & Hisham Alabduljabbar, 2020 Renewable and sustainable energy production in Saudi Arabia according to Saudi vision 2030: status and future prospects, **[6]**

إنتاج الطاقة المتجددة والمستدامة في السعودية نسبةً لرؤية السعودية في عام 2030، الواقع الحالي والمنظور المستقبلي: تمحورت مشكلة الدراسة في أن السعودية تشهد نمواً سريعاً في معدل النمو السكاني رافقه استهلاك كبير للطاقة الكهربائية، مع الانخفاض البطيء والمتوقع في إمدادات الطاقة الأحفورية، هدفت الدراسة إلى مراجعة الوضع الحالي، والإمكانات والموارد والآفاق المستقبلية لتحول الطاقة وفقاً لرؤية السعودية 2030، لتقليل الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي، وإدخال موارد نظيفة وقابلة للصيانة. وتوصلت الدراسة أن التحول الطاقوي في السعودية، سوف يخفض من استهلاك الطاقة في أغلب القطاعات بنسبة 25% بحلول عام 2030، وأوصت بضرورة تفعيل تكنولوجيا الطاقة المتجددة واعتبرتها المحدد الأهم في التحول الطاقوي.

مشكلة البحث:

أصبحت مشكلة الطاقة الكهربائية التي **تعاني** منها سورية هي الهم الاساسي لجميع المواطنين. وقد برزت هذه الأزمة بشكل واضح بعد سنوات الحرب التي عانت منها سورية وتعرض أغلب محطات التوليد والتحويل للتدمير وخروجها عن الخدمة إضافة إلى ندرة المشتقات النفطية، كل هذا إلى جانب عدم توفر أو كفاية الوقود الصناعي اللازم لتشغيل المحطات. كل هذه الأسباب كانت محركاً للبحث عن بدائل فعالة لإمكانية استغلالها لإنتاج الكهرباء. **وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:**

ما هو دور الاستثمار البيئي في الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) في دعم مزيج الطاقات المولدة للكهرباء في سورية

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية

1-كيف تساهم الطاقات المتجددة في خدمة قطاع الطاقة الكهربائية

2-هل هناك إمكانية لبناء هيكلية استثمارية في مجال الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية)

3-ما هي المشاريع التي يتم التركيز عليها في قطاع الطاقات المتجددة وماهي التحديات التي تواجه هذا القطاع؟

أهمية البحث:

تنبع من أهمية موضوع الطاقة المتجددة كأحد القضايا البحثية الحديثة المهمة في الاقتصاد وقلة الدارسات المحلية حول الدور المستقبلي للطاقة المتجددة في سورية وأثرها الاقتصادي وكذلك من خلال الأهمية التي تحتلها الاستثمارات البيئية، سواء في كونها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها، وتحقيق مؤشرات الاقتصاد الأخضر للوصول الى التنمية المستدامة حيث انه لا زال الى الان ينظر الى قضايا الاقتصاد الأخضر والاستثمار البيئي المرتبط به على انه من القضايا التي يصعب تحقيقها في الدول النامية التي تعاني من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الدخول والاستثمارات فيها لاتزال من الاستثمارات التقليدية التي تتجه نحو تامين متطلبات الاستثمار بالطاقة الاحفورية والسعي الى تأمين حوامل الطاقة من اجل الاستثمار الاقتصادي بشكل عام .

أهداف البحث:

- التعريف بمفهوم الاستثمار البيئي فيه والتوجه إلى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية في ظل الظروف الحالية للمنظومة الكهربائية.

- إبراز الأسباب التي تدعو إلى الانتقال للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وماهي التحديات التي تواجه تطويرها. وتحليل واقع استهلاك الطاقة الكهربائية ودراسة الإمكانيات التي تمتلكها سورية من أجل التحول إلى الطاقة المتجددة والاستثمار البيئي فيها.

فرضية البحث: للاستثمار في الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) دور إيجابي في تنويع مزيج الطاقات المولدة للكهرباء في سورية؟

منهجية البحث: تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب التحليلي، الذي يعتمد على الأدبيات النظرية التي تناولت موضوع البحث، وتم إجراء العديد من المقابلات مع المختصين في **ذات** المجال **(مركز بحوث الطاقة – وزارة الكهرباء)**.

أولًا: الاستثمار البيئي: يشكل الاستثمار قناة رئيسية لتدفق رأس المال والخبرة العلمية والتقنية والتي تحمل معها رؤية واضحة لمسار استدامة البيئة من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي واستمرارها، وهذا لن يكون ما لم يتم التعامل مع المشاكل البيئية من خلال اجراءات وتدابير السياسة البيئية · وللقيام بذلك لا بد من وجود سياسة استثمارية محفزة، وهذا يرتبط مباشرة بالسياسة البيئية التي تتبناها كل دولة، والتي تحدد القواعد والإجراءات لمعرفة أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية مع تحديد المهام للمؤسسات والجهات التي ستشارك في تنفيذها مع القواعد التشريعية الملزمة لها. وإذا ما أردنا أن نصل إلى تعريف واضح محدد للاستثمار البيئي فهو التعريف الذي يشمل الاستثمارات التي تلبي شروط واجراءات حماية البيئة **[7]** وتقود إلى المحافظة على البيئة وتحسينها

وتخفيف الأضرار البيئية مما سيتيح الفرصة لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي الاستثمار البيئي هو تكييف نوعي طويل الاجل مع متطلبات البيئة الطبيعية.

لكن الاستثمار البيئي في الوقت الراهن يجب أن يكون استثماراً ذو عائد طويل الاجل ومستدام لتشجيع المستثمرين على القيام به وتحمل تكاليفه التي ستُطفئ محاسبياً مع تقدم المشروع بالعمل والانتاج الأنظف. تتوزع الاستثمارات البيئة في مجالات عدة تتمحور في منع التلوث وتقنيات الانتاج الأنظف وتقليل المخلفات والنفايات الصلبة وإعادة تدويرها، ومعالجة مياه الصرف الصحي وتقنيات ترشيد الاستهلاك للمياه والطاقة، ومكافحة الضوضاء واستثمار الطاقات المتجددة. ويمكن ان نجمل الاستثمار البيئي بحسب دوافعه وأسبابه إلى مجموعات هي:

1-استثمارات غايتها تحقيق معايير حماية البيئة بحسب المتطلبات المحلية العالمية

2-استثمارات تُنفذ بقصد حماية البيئة كلياً أو جزئياً 3-استثمارات تنفذ بقصد التأثير في البيئة الطبيعية

4-استثمارات ذات بعد اقتصادي بيئي

يمكن الحديث عن استثمار بيئي مدمج مع عمليات الانتاج كالاستثمار في التجهيزات التي تشكل جزءاً من دورة انتاجية متكاملة لمعالجة مدخلات الانتاج كاستخدام وسائل نقل صديقة للبيئة (النقل المستدام) أو استخدام المعدات المرافقة للإنتاج بهدف تخفيف الانبعاثات والنفايات وزيادة كفاءة الجودة الانتاجية وزيادة القدرة التنافسية لها في السوق. تلعب الاستثمارات البيئية دوراً هاماً في تصحيح التأثيرات السلبية البيئية والاقتصادية الناتجة من التطور الصناعي والتوسع الاستهلاكي، وهي بمثابة رد فعل عملي للإشكاليات البيئية، لأنها تركز على إنتاج السلع الصديقة للبيئة، التي تساعد على خفض الانبعاثات

والضغط البيئي، وتغيير طريقة الإنتاج أو تطوير نماذج جديدة تستخدم تقنيات بيئية نظيفة.

ثانياً: متطلبات ومحددات الاستثمار البيئي: قبل البدء بمتطلبات الاستثمار البيئي لا بد من التنويه على مفهوم الاقتصاد الأخضر كوته المدخل الأساسي للاستثمار البيئي

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة مرتكزات، هي: **الإنسان** الذي يُعَّدُ الأساس والركيزة الأولى لتحقيق التنمية المستدامة، **والبيئة** التي توفر نوعين من الموارد، منها غير المتجددة (النفط والفحم والغاز وفلزات المعادن وغيرها)، والثاني يتصف بالتجدد مثل طاقة الشمس والرياح والأمواج والأنهار وغيرها، وهذا يتطلب من المجتمع الدولي التحول باتجاه زيادة الاستثمار فيها، **والتكنولوجيا** التي تعد الدعامة الأساسية من دعائم التنمية المستدامة. **اما** الاقتصاد الأخضر وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) فهو الاقتصاد الذي يساعد في تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المحافظة على البيئة، وموارد الطبيعة من حيث الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك الرشيد، واستخدام التكنولوجيا الخضراء بما لا يُحدِث ضرراً للبيئة، وعدم تعرض الأجيال القادمة إلى المخاطر البيئية **[8]**، وبالتالي يعبر الاقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة، وكذلك البعد الاجتماعي.**[9]** إذاً هو نظام للأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بهدف زيادة رفاهية الإنسان، من دون تعريض الأجيال القادمة لمخاطر بيئية كبيرة أو عجز بيئي**[10]**

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة خاصة من خلال الوظائف الخضراء كمساهمة في تخفيف حدة الفقر وكذلك فتح أسواق جديدة من خلال تشجيع الطلب على السلع والخدمات والتقنيات الخضراء التي تسهم في زيادة الحصول على الطاقة من مصادر متجددة وتقليل الاعتماد

على الوقود الأحفوري وهذا يعني توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة إلى رفع كفاءة الموارد وإنتاجية الطاقة إلى الحد الأقصى، وخفض التلوث، وتشجيع فرص عمل جديدة ودعم الفقراء.**[11]**

أما مجالات الاقتصاد الأخضر فهي الطاقات المتجددة–إدارة النفايات–إدارة الأراضي–إدارة الموارد المائية–النقل المستدام–الأبنية الخضراء–السياحة الخضراء–الزراعة المستدامة**[12]** ولتحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والأضرار البيئية يجب أن يكون الإنسان بجميع أبعاد وجوده في وسط معادلة (الاستثمار والبيئة). **ولكن القضية الأهم في الدول النامية كيفية تمويل الاستثمارات البيئية من أجل** اتخاذ قرار الاستثمار البيئي من عدمه. فبالإضافة إلى انها استثمارات اقتصادية تحتاج إلى دراسة جدوى اقتصادية واجتماعية ليتم بناءً عليها تقرير القيام بالاستثمار البيئي أم لا، يحتاج الاستثمار البيئي إلى دراسات أكثر تعمقاً لأن عائده أبطأ من عائد الاستثمار العادي، لذا فإن تمويل هذه الاستثمارات يتطلب تضافر جهود كل من الافراد ومنظمات الأعمال والدول والحكومات معاً بمستوياتهم المختلفة لتمويل الاستثمار البيئي. ولقد وكان التمويل في البداية يعتمد على الضرائب البيئية المفروضة على مبدأ المسبب يدفع أو الملوث يحمي. ويشكل الأفراد، ومنظمات الأعمال، والحكومات المصادر الرئيسية لتمويل المشاريع البيئية، حيث يسهم كل طرف بأسلوب مختلف، فيمكن للأفراد والكيانات التجارية أن يسهموا من خلال دفع الضرائب، أو بتقديم الدعم المالي كالمنح والهبات للمبادرات البيئية، بينما تستثمر منظمات الأعمال في المشروعات التي تعمل على تجديد وحماية البيئة من التلف والتدهور.

ويشكل دعم الحكومات المحفز الأساسي للاستثمارات البيئية، حيث تولي الدول أهمية لتخصيص جزء من الميزانية العامة للدولة نحو هذه الاستثمارات، انطلاقا من مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أو تقع على عاتق قطاع الأعمال والأشخاص المعنيين وفقا لمبدأ "الملوث يدفع". وعند الأخذ بمبدأ "الملوث يدفع" أو المسؤولية

الجماعية في الاعتبار عند تمويل الاستثمارات البيئية يمثل ذلك تصحيحاً في النظم الاقتصادية، وتتاح فرص التمويل من المؤسسات الدولية والمصادر المالية العالمية المتنوعة لإنجاز الاستثمارات البيئية.، فخصص البنك الدولي ميزانية للتمويل البيئي تقدر بـ 9.44 بليون دولار في الفترة ما بين 1992 – 2000، واستُخدمت غالبية هذه الأموال في مشاريع تتعلق بالمياه والصحة العامة، وهناك أيضاً بنوك تنمية دولية مثل البنك الآسيوي للتنمية، وصناديق تنموية دولية ومانحين متعددي الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الصندوق العالمي للبيئة، بالإضافة إلى وكالات المساعدة الثنائية مثل الوكالة الألمانية للتعاون الفني والوكالة اليابانية للتعاون الدولي. **[13]**

ويوجد حاليا ثمانية بنوك تعتبر الأكبر للتنمية بقيادة ألمانيا وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي. وهناك طريقة أخرى تتمثل في اتفاقيات شراء الطاقة وهي بمثابة عقد قانوني بين بائع الطاقة ويكون مالك التجهيزات والمنشآت اللازمة لإنتاج الطاقة (منتج مستقل) بعد ان حصل على إذن او ترخيص أو امتياز في إطار عقد شراكة مع القطاع العام وهو غالباً عقد POT وبين شاري الطاقة.

الشكل رقم (1): الاستثمار العالمي للطاقة المتجددة خلال الفترة 2004-2017 (الارقام بالمليار دولار أمريكي)

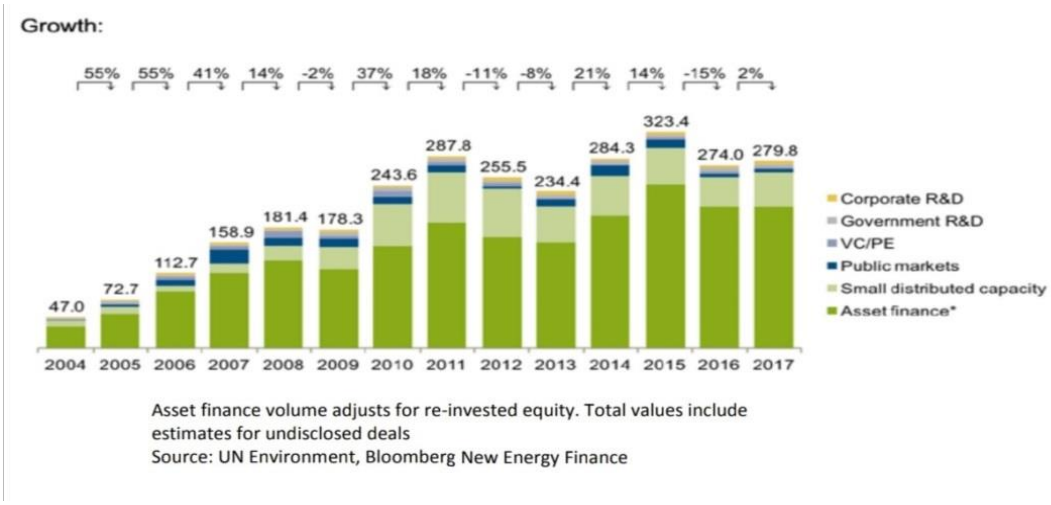

ويتضح من المخطط السابق تطور الاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة خلال الفترة 2004–2017 فقد تجاوز في 2017(240) مليار دولار بزيادة قدرها 2% عن العام 2016، وفي 2017 تم تمويل الأصول من مزارع الرياح والحدائق الشمسية وغيرها من الطاقة المتجددة أولاً ثم المشاريع الصغيرة للطاقة الشمسية من خلال الأسهم الخاصة لأنها كانت الأكثر استقراراً في 2017 ويظهر ذلك جلياً في قطاع الطاقة الشمسية حيث تهيمن عليها الشركات المصنعة الكبرى وشركات تتبنى التطوير التكنولوجي ومجموعات من المستثمرين بدلاً من الشركات الناشئة.[14]

بعد سنوات من سيطرة الدول المتقدمة في مجال استثمار الطاقة المتجددة في عام 2017 كان هناك فجوة تمثلت في أن البلدان النامية تفوقت على الدول المتقدمة بحجم الاستثمارات في هذه الطاقة حيث شكل العالم النامي ما نسبته 63% من المجموع العالمي للاستثمار في الطاقة المتجددة بمقابل 37% فقط للدول المتقدمة (من اهم هذه الدول جمهورية الصين الشعبية). **[15] وإذا** ما

أردنا أن نبين كيفية تركز الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من حيث هيكل الاستثمار يبدو ذلك جلياً من خلال الشكل (2)

الشكل رقم (2): الاستثمارات العالمية الجديدة بالطاقة المتجددة تبعاً لمصدر الطاقة (الأرقام بالمليار دولار امريكي)

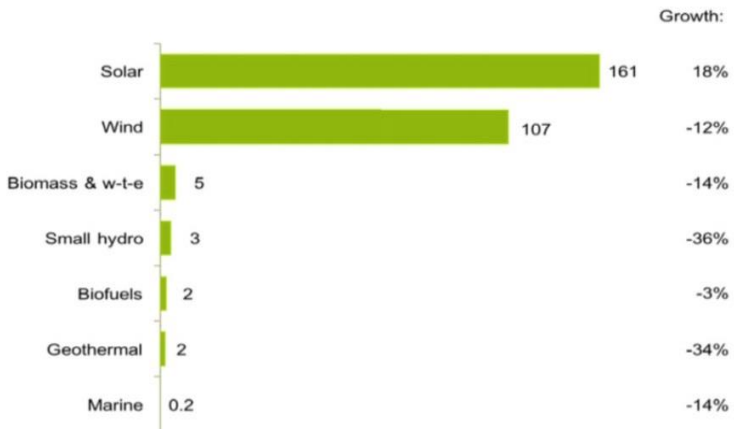

Source: UN Environment, Bloomberg New Energy Finance

وهذا يمكن أن نلاحظه في النتائج الاقتصادية لتوليد الكهرباء حيث حصلت تخفيضات حادة في تكلفة توليد الطاقة المتجددة مما ساهم في خلق سوق أكبر من أي وقت مضى فقد كانت مساهمة المشاريع المائية الكبيرة بنحو 69 جيجا واط في عام 2010 واصبحت 143 جيجا واط في عام 2016 ثم وصلت إلى 157 جيجا واط في عام 2017 آخذين بعين الاعتبار أن قرارات الاستثمار في سنة معينة لا تعكس القدرة على الإنجاز في نفس العام.

نلاحظ مما سبق أن استثمار الطاقات المتجددة في الدول المتقدمة نجح فيه المستثمرون في بناء ما يزيد عن 1000 جيجا واط من القدرة منذ عام 2004 وكانت معظمها في الرياح والطاقة الشمسية، وقد تم دعم هذا الجهد من قبل الحكومات وعلى سبيل المثال أن فرنسا التي حظرت استخراج الوقود الأحفوري بحلول عام 2040 حيث أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية حظر منح أي

تصاريح جديدة لاستخراج الوقود الأحفوري أي أن جميع الشركات المنتجة حالياً ستتوقف عام 2040. [16]

الشكل رقم(3): الاستثمارات العالمية الجديدة بالطاقة المتجددة تبعاً لنوع الاقتصاد (مليار دولار)

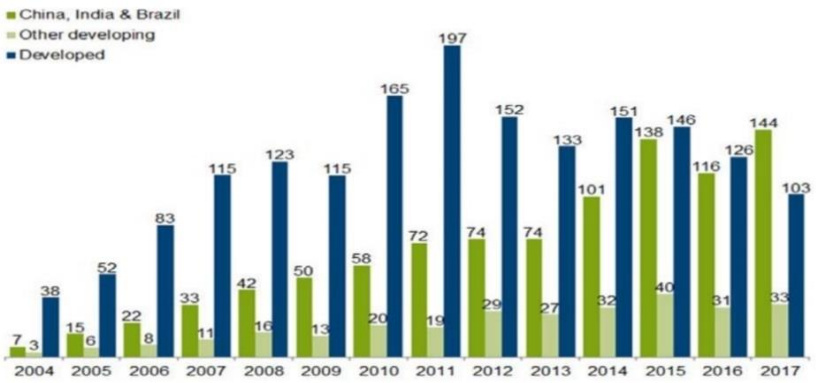

Source: UN Environment, Bloomberg New Energy Finance

ويبين الشكل السابق حجم الاستثمارات التي تنقسم إلى ثلاثة فئات (المتقدم- النامي- الثلاث الكبار من النامية (الصين ، الهند، البرازيل)) نجد أن مجموع الالتزامات في الاستثمار بالطاقة المتجددة في الاقتصاديات النامية بلغ 33.5 مليار دولار بزيادة 6% عن العام 2016 ولكن لا يزال أقل من عام 2015 حيث بلغت 39.9 مليار دولار بالنسبة للصين والهند والبرازيل، فقد قررت هذه الدول ان تزيد معاً حجم الانفاق حيث بلغ مجموع هذه الاتفاقات 143.6 مليار دولار وهو اعلى إجمالي من أي وقت مضى وبزيادة 24% عن عام 2016 وكانت الصين هي أكبر المهيمنين بين الثلاث الكبار .

أما الاقتصاديات المتقدمة فقد تراجعت بنسبة 19% إلى 102.8 مليار دولار عام 2017 وهو أدنى رقم منذ العام 2006، وبلغ 37% فقط من المجموع العالمي ويعود هذا الانخفاض في اورحاليوبا إلى عوامل عدة أبرزها تمويل أقل للرياح البحرية في عام 2017 مما كان عليه سابقاً. كما كان لانخفاض تكاليف رأس المال لكل ميغاواط والتغير في السياسات العامة تأثر كبير لقيام فجوة بين البلدان النامية والاقتصاديات المتقدمة في العام 2017. من الملفت للنظر أن كلاً من مصر والإمارات العربية المتحدة والأرجنتين ثلاثة اقتصاديات نامية قد شهدت طفرة في الاستثمار البيئي في عام 2017 حيث سجلت 2.6 مليار دولار، 2.2 مليار دولار، 1.8مليار دولار على التوالي.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للاستثمار البيئي:

1-تطبيق الاستثمار البيئي يعني الالتزام بالمعايير البيئية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للسلع البيئية المنتجة في الأسواق العالمية التي تشترط لسوقها سلعاً صديقة للبيئة، فمثلاً الاتحاد الاوروبي ومنظمة التجارة العالمية تنظر إلى السلع البيئية والخدمات البيئية كصناعة ذات سوق عالمي واسع وواعد.

2-يتحقق النمو الاقتصادي في تزايد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPبالمفهوم التقليدي. اما في حالة الاستثمار البيئي الذي يمكن ان يعرقل مسيرة النمو الاقتصادي في الأمد القصير ولكن يسهم في تحفيزه وزيادة معدلاته في الامد الطويل. إذاً هناك تأثير سلبي للاستثمارات البيئية على الاستثمار في القطاعات الانتاجية التقليدية. فمثلا عند تطبيق الاستثمارات البيئية في ألمانيا في التسعينيات من القرن الماضي لوحظ التأثير على الاستهلاك الخاص بشكل أكبر مقارنة بالتأثير على إجمالي تكوين رأس المال الثابت حيث أدت الاستثمارات البيئية بشكل غير مباشر إلى تخفيض الاستثمارات الانتاجية (تكوين رأس المال الثابت الانتاجي) كما تراجع الاستهلاك الخاص من 53.9%

من الناتج الإجمالي إلى 50.4% خلال 15 سنة من بداية تطبيق سياسة الاستثمارات البيئية.[17]

4-تؤثر الاستثمارات البيئية على المستوى العام للأسعار وقد تؤدي في البداية إلى زيادة التكاليف ورفع الأسعار وزيادة معدلات التضخم في الأمد القصير، ولكن هذا التأثير سيتلاشى في الأجل الطويل وخير مثال ما حصل من انخفاض في أسعار توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في ألمانيا كان التأثير طفيفاً حيث بلغ معدل الزيادة السنوية في الأسعار الناجمة عن الاستثمار البيئي في بداية التسعينيات من القرن الماضي ما بين 0.2%-0.3%، وفي الوقت الحالي تعتبر ألمانيا من أكبر الأسواق العالمية في مجال تصدير السلع البيئية وخاصة في مجال الطاقات المتجددة.

4-توفر الاستثمارات البيئية في مجال الطاقة المتجددة ملايين الأطنان من النفط ومصادر الطاقة الأحفوري وهذا يعني تغييراً في بنية الطلب العالمي على الطاقة وتخفيف التلوث.

وهذا سيغير في بنية الاستيراد الذي سيقلل من فاتورة الاستيراد لبعض المنتجات وتوفير في القطع الاجنبي وخاصة للدول النامية.

5-الاستثمار البيئي أسلوب للحد من التدهور البيئي وهذا سيؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وعلى البطالة وتشغيل اليد العاملة. ولكن اثبتت ان السياسات والأهداف البيئية كانت لها تأثير إيجابي على التوظيف على المدى الطويل وارتفاع نسبة العاملين في الوظائف الخضراء. ففي عام 2005 خلقت المانيا 157 ألف وظيفة، وحققت حجم أعمال مقداره 165 مليار يورو من الاستثمارات في الطاقات المتجددة وفي عام 2014 بلغت فرص العمل في مجالات الاستثمار في الطاقات المتجددة على مستوى العالم 6.5 مليون فرصة عمل **[18]** كانت حصة الصين منها 2.64 مليون فرصة وللبرازيل 894 ألف فرصة

وفي الولايات المتحدة الامريكية 625 ألف فرصة وفي الهند 391 ألف فرصة وفي بنغلاديش 114 ألف فرصة وفي ألمانيا 371 ألف فرصة وفي إسبانيا 114 ألف فرصة وكانت 760 ألف لبقية دول الاتحاد الاوروبي. مما سبق نلاحظ ان هناك تضارب بين البيئة والاقتصاد في الامد القصير فتكنولوجيا حماية البيئة يجب ألا تؤدي إلى المحافظة على البيئة بل يمكن أن ترفع من الانتاجية واستمراريتها وهذا يحتاج إلى أمد طويل نسبياً على اعتبار أن الانتقال لنمط التكنولوجيا البيئية في الانتاج يحتاج وسطياً إلى 6-10سنوات لتحويل عمليات الانتاج بخطوطها المختلفة، وهذا الزمن لا تأخذه الدول النامية بعين الاعتبار كونها تحاول السير في طريق التنمية الاقتصادية لتحل أزماتها الاقتصادية الحالية لتلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. وظهرت العديد من الأدوات التي بإمكانها دعم تحقيق التنمية المستدامة، ويُعتبر الاستثمار البيئي من أبرز هذه الأدوات.

رابعاً: واقع الاستثمار البيئي في سوريا:

يواجه الاستثمار البيئي في سوريا تحديات كبيرة نتيجة للظروف الصعبة التي مرت بها سوريا والتي أدت إلى تدمير البيئة الطبيعية والبنية التحتية بشكل كبير، مما أثر سلباً على إمكانية تطوير استثمارات بيئية، وعلى الرغم من ذلك، هناك جهود مبذولة من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي لتعزيز الاستدامة البيئية، ولاتزال الاستثمارات البيئية في سوريا دون المطلوب ولا توجد دراسات أو تصنيفات لهذا النوع من الاستثمارات، إلا أن العديد من الاستثمارات التي نفذت في مجالات مختلفة يمكن تصنيفها تحت الاستثمارات البيئية، مثل تجهيزات استخدام الطاقة الشمسية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي ومعامل معالجة النفايات الصلبة ومنشآت معالجة الزيوت المعدنية.

ويمكن القول أن المجالات الواعدة للاستثمارات البيئية في سورية والتي تلاقي طلب متزايد تتركز في مجال استثمار الطاقة الشمسية إذ يمكن توليد الطاقة

الكهربائية من الطاقة الشمسية في معظم المناطق السورية وعلى مدار العام، حيث يتوفر 300 يوم سطوع شمسي في أغلب الأراضي السورية ،ويقدر إنتاج الكهرباء من نظم الخلايا الشمسية بحدود 80 كيلو واط و من توربينات رياح موصولة بالشبكة العامة بحدود 150 كيلو واط ويوجد ما بين 15 و 20 ألف سخان مياه يعمل بالطاقة الشمسية إضافة إلى وجود مضخات مياه ميكانيكية تعمل بطاقة الرياح في مواقع عديدة .

جدول (1) بعض مشاريع الاستثمار البيئي في سوريا

المشروع	قيمة الاستثمار/ ل.س	عدد العاملين	ملاحظات
محطات لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق الرياح	111816960	320	تم الترخيص لمشروعين في محافظة حمص
مزرعة ريحية لتوليد الطاقة الكهربائية	5 مليار بطاقة انتاجية سنوية 9198000 ك واط سنوي	.....	.....
تصنيع وتجميع الواح الطاقة الشمسية (حماة)	4 مليار ل.س بطاقة انتاجية 90000 لوح سنوياً	95 فرصة عمل محلية متخصصة	.....
توليد الطاقة الكهربائية بالاعتماد العنفات الريحية (القنيطرة)	1 مليار	.....	.....
مشروع توسيع محطة توليد بالطاقة الكهربائية	.....	.....	المشروع في الكسوة بطاقة انتاجية 1.6ميغاوات

مشروع انشاء محطة توليد بالطاقة الشمسية	.....	.....	المشروع في جندر بطاقة انتاجية 30 ميغاوات
مشروع انشاء محطة توليد بالطاقة الشمسية	.....	.....	المشروع في حلب بطاقة انتاجية 33 ميغاوات

المصدر: هيئة الاستثمار السورية ووزارة الإدارة المحلية والبيئة والتقرير الاحصائي للمؤسسة العامة لتوليد الكهرباء 2020.

يتضح من الجدول السابق: تنوع المشاريع واستثمارات كبيرة في مشاريع الطاقة الريحية والشمسية (مثل مشروع مزرعة الرياح بقدرة 5 مليار ليرة سورية)، وكذلك توفير فرص العمل كما هو موضح في مشروع تصنيع ألواح الطاقة الشمسية في حماة. أيضاً التوزيع الجغرافي حيث تنتشر المشاريع في عدة محافظات (حمص، دمشق، حلب، حماة، القنيطرة)، ما يُساهم في تنمية هذه المناطق.

أما فيما يتعلق بالاتفاقات البيئية التي وقعت عليها سوريا: فقد تضمنت:

في عام 2017، انضمت سورية إلى اتفاق باريس حول تغير المناخ الذي تم اعتماده في عام 2015. (COP 21)، الذي يهدف إلى تعزيز الجهود الدولية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتعزيز التكيف مع تغير المناخ. أما في مجال الطاقة، ضمنت المساهمة المحددة وطنياً (NDC) أن تصل نسبة المساهمة من الطاقات المتجددة في سوريا إلى 10٪ من إجمالي إنتاج الطاقة بحلول عام 2030. كما تضمنت الاستراتيجيات الرئيسية المقترحة لقطاع الطاقة في إطار المساهمات المحددة وطنياً ما يلي:

–زيادة استخدام الطاقة النظيفة من خلال تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في قطاع توليد الطاقة.

– تحسين مستوى إنتاج النفط الخام وإنشاء مصافي جديدة لإنتاج منتجات نفطية بمواصفات عالمية.

-استغلال الإمكانيات العالية في سورية لاستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتلبية الطلب على الطاقة.

خامساً: الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية) كاستثمار بيئي – اقتصادي في سورية:

في ظل التحديات المتزايدة في مجال الطاقة، يتجه الاستثمار نحو الطاقة المتجددة نظراً للاهتمام المتزايد عالميا بتحقيق الأمن الطاقي بسبب ارتفاع أسعار النفط والتحديات البيئية، ويبين الجدول الآتي مشاريع ضخ مياه الآبار باستخدام الطاقة الشمسية

جدول (2): مشاريع ضخ مياه الآبار باستخدام الطاقة الشمسية في سوريا للفترة 2016 -2019.

المنطقة	المساحة الخدمة (دونم)	سنة التنفيذ	استطاعة المنظومة (واط)	الإنتاج السنوي للمنظومة (كيلو واط ساعي)	الوفر المتحقق بالفيول (طن مكافئ نفطي)	مقدار انخفاض انبعاثات CO_2 (طن)
معلولا	700	2016	18000	27900	6.975	21.69
الحميرة	4000	2017	23250	36000	9	28
قرية حلا	1100	2017	18600	28830	7	21
صحنايا	7000	2018	12300	19000	4.7	14
رأس العين– يبرود	2500	2018	20000	31000	7.5	24
عين التينة	434	2018	20000	31000	7.5	24
النبك	3300	2019	41000	63550	15.9	49.2
الكفرون	240	2019	33000	51150	12.8	39.6
المجموع	**19060**		**186150**	**173730**	**71,38**	**221.5**

المصدر: دائرة الطاقات المتجددة في وزارة الإدارة المحلية والبيئة

إذاً تزايد الاعتماد على الطاقة الشمسية: **حيث** يُظهر الجدول زيادة ملحوظة في عدد مشاريع ضخ المياه باستخدام الطاقة الشمسية. مما يعني زيادة التوجه نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة في قطاع المياه في سوريا. **كما** ساهمت هذه المشاريع في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وهذا يعكس الأثر الإيجابي للطاقة الشمسية على البيئة. وأدت مشاريع ضخ المياه باستخدام الطاقة الشمسية إلى توفير كميات كبيرة من الوقود (المازوت)، مما يُسهم في ترشيد استهلاك الطاقة وتقليل التكاليف. بالإضافة إلى زيادة مساحة الأراضي المروية مما يدعم القطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي.

جدول (3) مشاريع إنارة الشوارع باستخدام الطاقة الشمسية (2016-2019)

المنطقة	عدد الأجهزة	سنة التنفيذ	الوفر السنوي في الكهرباء (كيلو واط ساعي)	الوفر المتحقق بالفيول (طن مكافئ نفطي)	مقدار انخفاض انبعاثات CO_2 (طن)
التل وضاحية قدسيا	261	2018	200,000	50	155
الزبداني	304	2018	223,000	56	167
الذيابية – القنيطرة	40	2018	30,000	7	21
معلولا	50	2018	37,000	9	28
اللاذقية وجبلة	247	2018	190,200	47	151
درعا	40	2019	30,000	7	21
حرستا وضاحية حرستا	113	2019	84750	20	59
المجموع			**794,950**	**196**	**602**

المصدر: دائرة الطاقات المتجددة في وزارة الإدارة المحلية والبيئة

ولقد تزايدت مشاريع إنارة الشوارع باستخدام الطاقة الشمسية، مما يُشير إلى وعيٍ متزايد بأهمية الطاقة الشمسية في توفير حلولٍ فعّالةٍ ومُستدامةٍ لإنارة الشوارع. وتُظهر الاحصاءات في الجدول السابق مدى التأثير الإيجابي لهذه المشاريع على البيئة، ولا يقتصر الأثر الإيجابي على البيئة فحسب، بل يشمل الجانب الاقتصادي أيضًا فمن خلال الاعتماد على الطاقة الشمسية، يتمُّ توفير كميات كبيرة من الوقود التقليدي، مما يُخفِّف من الأعباء المالية ويُسهم في تحقيق الاستدامة المالية.

وبالنظر إلى البيانات، يتضح أنّ عام 2018 شهد زخماً ملحوظاً في تنفيذ هذه المشاريع.

كذلك منحت هيئة الاستثمار إجازتي استثمار بموجب أحكام قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021 لمشروعي إقامة محطتين لتوليد الطاقة الكهروضوئية في محافظة حمص باستطاعة /20/ ميغا واط وتكلفة تقديرية تبلغ /190/ مليار ليرة سورية وتأمين 68 فرصة عمل وتعد هذه المشاريع خطوة مهمة باتجاه تحقيق الاستدامة البيئية، وتسهم في التقليل من فجوة الطاقة المحلية ودعم توفير الاحتياجات السكانية والاستثمارية وتستفيد هذه المشاريع من مجموعة من المزايا والحوافز والإعفاءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021، وأبرزها الحصول على تخفيض ضريبي بنسبة 50 % من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات. (رئاسة مجلس الوزراء ,2023). بلغت الاستطاعة المتولدة من مشاريع الطاقات المتجددة / 9809 /كيلو واط من خلال / 39 /مشروعاً منفذاً خلال الأعوام 2017 –2018 –2019، بالإضافة إلى 26267 /كيلو واط من / 18 / مشاريع مرخص لها وفي طور الربط على الشبكة. ارتفع إجمالي الطاقة المولدة في عام 2019 وقد أتت الزيادة كلها من ارتفاع معدل الطاقة المولدة عن طريق الشمس، وتركز القسم الأكبر من مشاريع التوليد المنفذة في محافظة طرطوس حيث نفذ فيها ما نسبته 52.6 % من عدد المشاريع، تلتها محافظة دمشق بنسبة 15.7 %، ثم محافظات حماه والسويداء وريف دمشق بنسبة 10.5 % لكل منها. حيث ارتفع عدد المشاريع المستقطبة عام 2019 في مجال توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة إلى/ 43 مشروع طاقة مولدة عن طريق الشمس بتكلفة استثمارية تقديرية / 38.5 / مليون يورو، مقارنة ب / 24 / مشروع في عام 2018 بتكلفة تقديرية / 17.7 / مليون يورو، منها / 6/ مشاريع مستقطبة بموجب مرسوم تشجيع الاستثمار رقم / 8/ لعام 2007 بتكلفة تقديرية 10 مليار ل.س، وقد هيمنت الطاقة الكهروضوئية الشمسية على مشهد الطاقة المتجددة المستقطبة

في سورية في الأعوام 2017 –2018 –2019، وغابت مشاريع توليد الكهرباء بطاقة الرياح. (وزارة الكهرباء)

جدول (4) مشاريع الطاقة المتجددة المستقطبة				
	عدد المشاريع	**الاستطاعة (كيلو واط)**	**التكاليف (ألف يورو)**	**عدد العمال**
2017	**2**	**10300**	**8740**	**45**
2018	**24**	**20023**	**17795**	**137**
2019	**43**	**45945**	**38526**	**415**
المجموع	**69**	**76268**	**65061**	**597**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تم الحصول عليها من وزارة الكهرباء

يتضح من الجدول السابق تطور مشاريع الطاقة المتجددة في سوريا خلال الفترة 2017– 2019:

–**نمو متسارع** في عدد المشاريع، مما يعكس اهتمامًا متزايداً باستغلال مصادر الطاقة النظيفة في سوريا.

–**زيادة الاستطاعة الإنتاجية** مما يدل على تطور هذه المشاريع من حيث الحجم والكفاءة.

–**استثمارات مالية هامة** تُؤكد على الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع ودوره في جذب الاستثمارات.

–**توفير فرص العمل** تسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتحسين الظروف المعيشية.

وبشكل بشكل عام يُعزز الثقة بإمكانية الاستثمار الفعال في هذا القطاع في المستقبل وهذا يحتاج إلى:

- **توفير حوافز استثمارية جذابة** لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.

- **تطوير البنية التحتية:** من خلال تحسين شبكات نقل الكهرباء لتسهيل ربط مشاريع الطاقة المتجددة بالشبكة الوطنية.
- **دعم البحث والتطوير:** من خلال العمل على تشجيع الابتكار في مجال تقنيات الطاقة المتجددة لتحسين كفاءتها وخفض تكاليفها.
- **بناء القدرات الوطنية:** وذلك من خلال تدريب الفنيين والمهندسين على تركيب وصيانة أنظمة الطاقة المتجددة.

سادساً: الشروط الواجب توافرها للاستثمار في الطاقة الشمسية ومدى توفرها في سوريا: يرتبط الاستثمار في الطاقة المتجددة بتوافر ظروف معينة، تجعل الاستثمار في الطاقة المتجددة ذو جدوى اقتصادية أكبر، يمكن ذكر بعضها:

1.وجود كمون متاح من مصادر الطاقات المتجددة: تُعدّ سوريا من الدول العشر الأولى في العالم من حيث تنوع مصادر الطاقة المتجددة. تُوفر مساحة 56 ألف كم² إمكانية هائلة للاستفادة من الطاقة الشمسية بمستويات عالية من السطوع الشمسي، مما يُمنح سورية فرصة مجدية للاعتماد على الطاقة الشمسية. يستقبل المتر المربع الواحد سنويًا أكثر من 1800 كيلو واط ساعي وسطيًا، أي أكثر من 5 كيلو واط ساعي يوميًا. تُعدّ هذه القيمة عالية مُقارنة بالدول الأخرى، مثل ألمانيا التي تستقبل نصف هذه القيمة فقط. فضلاً عن ذلك، تتوفر أكثر من 300 يوم مشمس سنويًا، مما يُتيح استثمار هذه الطاقة بشكل كبير.**[19] 2.وجود توجه حقيقي وخطط معتمدة في مجال الاستفادة من مصادر الطاقات المتجددة:**

بدأت سورية بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة قبل اندلاع الحرب، وتم عقد مؤتمر الطاقة في عام 2010 ووُضعت رؤية استراتيجية لِدمج الطاقة المتجددة في ميزان الطاقة حتى عام 2030، وهدف إلى أن تصل نسبة مساهمتها إلى 10% من الطلب الكلي على الطاقة.

3.وجود بيئة تشريعية وقانونية محفزة ومشجعة عمى الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

–قانون كفاءة استهلاك الطاقة في الأجهزة الكهربائية المنزلية الخدمية والتجارية رقم / 18 / لعام 2008: لتطبيق معايير كفاءة استهلاك الطاقة على جميع الأجهزة المستخدمة في إطار آلية التنمية النظيفة.

–القانون رقم /3/ لعام 2009 (قانون الحفاظ على الطاقة): حيث أصبح تركيب السخانات الشمسية، واعتماد العزل الحراري لجميع الأبنية الجديدة إلزامي.

–القانون رقم / 32 / لعام 2010 (قانون الكهرباء): الذي يفتح الباب للمؤسسات والشركات التابعة لوزارة الكهرباء على تحسين أدائها ورفع كفاءة الطاقة من خلال الاستثمار في مجال انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

–قانون السخان الشمسي رقم/ 17 / لعام 2011: لتسهيل اقتناء المواطن لأجهزة تسخين المياه بالطاقة الشمسية من خلال قروض ميسرة. وكذلك قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم / 16202 / لعام 2011: الذي حدد بموجبه أسعار شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع وأنظمة الطاقات المتجددة التي يمكن ربطها بشبكة التوزيع والتي تقوم بشرائها المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء بحسب القرار 1763 لعام 2016 الذي حدد أسعار شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقة الشمسية.

يمكن تلخيص التحديات التي تواجه هذا الاستثمار البيئي في الطاقة الشمسية في سوريا بالآتي:

1–فرض عقوبات اقتصادية من قبل بعض الدول أثّر سلباً على قدرة سورية في الحصول على التمويل الكافي لمشاريعها البيئية من الصناديق العالمية، حيث تم رفض العديد من المشاريع المقترحة.

2- صعوبات الحصول على التقنيات والتكنولوجيا المتقدمة وتبني العديد من التقنيات والبرمجيات الحاسوبية الحديثة التي تلبي المعايير البيئية وتحقق تقدمًا كبيرًا في قطاع الطاقات المتجددة.

3-تأخر إصدار دليل عمل الهيئة الوطنية المعتمدة لدى صندوق المناخ الأخضر يؤدي إلى غياب كيانات معتمدة في سورية لدى الصندوق. هذا يعني عدم وجود هيئات مؤهلة لاستقبال الدعم المالي مباشرة من الصندوق. وبالتالي، يصبح من الصعب طلب الدعم المالي من الصندوق.

4-دعم أسعار الطاقة التقليدية يمكن أن يؤدي إلى تشويه السوق وعرقلة قدرة الطاقة المتجددة على المنافسة. مما قد يعطل تبني الطاقة المتجددة في سوريا ويقيّد انتشارها.

على الرغم من ان سوريا كانت من أوائل الدول العربية التي اهتمت بالبيئة ولحظتها في الكثير من المشاريع الاقتصادية وجعلت من البعد البيئي مطلباً أساسياً للموافقة على أي استثمار منذ إنشاء وزارة البيئة في العام 1991.
وتعتبر سوريا من أكثر الدول الواعدة في مجال الاستثمارات البيئية وخاصة في مجال الطاقة الشمسية، إذ يمكن توليد الطاقة الشمسية في معظم مناطق سوريا وعلى مدار العام وهذا يساعد في انتاج أكثر من 100 ألف ميغا واط.

الجدول (5) المشاريع السورية في الاستثمار البيئي في مجال الطاقات المتجددة خلال الفترة 2015-2017

القطاع	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية (مليون ليرة سورية)
الطاقة الشمسية	**2**	**990**
طاقة الرياح	**1**	**110000**
توليد الكهرباء	**1**	**440**

المجموع	4	11143

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء –هيئة الاستثمار السورية 2018.

مما سبق نجد ان هذه الاستثمارات تشمل توليد وتوزيع الكهرباء بصورة اساسية بغرض البيع وتصنيع الغاز وتوزيع الغاز الطبيعي والمُصّنع، وقد بلغ عدد مشاريع الطاقة المشمولة وفق المرسوم 8 لعام 2007 خلال الفترة 2015 – 2017 أربعة مشاريع فقط تؤمن 372 فرصة عمل.

وتسعى الحكومة السورية من خلال وزارة الادارة المحلية والبيئة إلى توفير مؤسسات تمويل لتقديم قروض للمواطنين بما يمكنهم من الاعتماد على الطاقة الشمسية، كما تم تنفيذ العديد من المشاريع لتوليد الطاقة وإنارة الشوارع والطرقات العامة وضخ المياه بالطاقة الشمسية.

كل ذلك يتطلب من قطاع الأعمال سواء الخاص أو العام، إلى جانب القطاع الحكومي، توافر مجموعة من العوامل والاشتراطات:

أولاً: وجود سياسة بيئية للدولة: لأن الأدوات الواردة ضمن السياسة البيئية للدولة من الركائز الأساسية للقيام بالاستثمارات البيئية، ويمكن تقسيم تلك الأدوات إلى ثلاث فئات رئيسية: تدابير رقابية تتمثل في التوجيهات، والأوامر، والقواعد المعيارية التي ترتبط بطرق الإنتاج والتقنيات المعتمدة– وتدابير تشجيعية غير مباشرة تؤثر في الأرباح من خلال التكاليف العامة، الضرائب، الجمارك البيئية، الإعانات، والتعويضات تراخيص الانبعاثات التي قد تعدل من أساليب وتكنولوجيا الإنتاج–أساليب الوقاية التي تشمل التعليم، التوعية البيئية، بموازاة مع فرض العقوبات المالية المناسبة.

ثانياً: توفر تكنولوجيا بيئية متطورة: لحل العديد من التحديات البيئية للحصول على تقنيات صديقة للبيئة.

ثالثاً: متطلبات اجتماعية: يمكن للمؤسسات الاجتماعية مثل الجمعيات، أن تمارس ضغطاً على قطاعات الأعمال الخاص أو العام للوفاء بالتزاماتهم نحو البيئة عبر استثماراتهم البيئية.

ووفقاً لتقرير الاتحاد الدولي للطاقة لشمسية IEA بلغت الطاقة الشمسية المولدة في النظام الكهربائي حوالي 3% من اجمالي الطاقة المولدة في العام 2023 ووفقا لتقارير الأمم المتحدة للطاقة الشمسية فإن تكاليف الطاقة الشمسية تقل بشكل ملحوظ حيث ان تكلفة الوحدة الواحدة من الطاقة الشمسية تقل بنسبة 80% منذ عام 2010 وهذا ما أكده تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة "UNEP"، في تقريره السنوي العاشر "الاتجاهات العالمية في الاستثمار في الطاقة المتجددة للعام 2016"، أن الاستثمار العالمي السنوي في العام 2015 في مجال الطاقة المتجددة بلغ 266 مليار دولار أميركي، وهو يفوق ضعف ما تم استثماره في محطات الكهرباء العاملة على الفحم والغاز، والتي بلغت 130 مليار دولارا. وشمل الاستثمار المراحل الأولية في تكنولوجيا الطاقة المتجددة الأبحاث والتطوير، فضلا عن الاستثمار في تقنيات جديدة، أما المثير للاهتمام هو أن قيمة الاستثمارات في الطاقة المتجددة سنة 2015 في الدول النامية تجاوزت استثمارات الدول المتقدمة، واتجهت الدول الأفقر نحو الاستثمار في هذا النوع من الطاقة. وتشمل البلدان النامية: الهند بنسبة 22% وصلت إلى 2.10 مليار دولار، جنوب أفريقيا 4.5 مليار، المكسيك وصلت إلى 4 مليارات، وتشيلي 4،3 مليار دولار. ويمكن الإشارة إلى بعض المشاريع الرائدة في مجال الطاقة المتجددة في بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة التي اعطت أهمية كبرى للطاقة المتجددة، كركيزة أساسية لبناء مستقبل مستدام لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وقد أنشأت "مبادرة مصدر" الرائدة عالمياً في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة منذ عام 2006م **[20]**،كذلك **أطلقت الجزائر** برنامجاً طموحًا لتطوير الاستثمار في الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية. لتدعم قدرتها الطاقوية بالاعتماد على مصاد توليد

بالطاقات المتجددة سواء للاستهلاك المحلي او التصدير الخارجي بقصد التنويع الطاقوي والمحافظة على الموارد النفطية وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى **[21]** وبالتالي الاستثمار البيئي له جدوى اقتصادية واجتماعية تعزز من أهمية وضرورة الاعتماد عليه في التطور والنمو المستدام.

النتائج:

1-يجب التوجه إلى الاستثمارات البيئية لأنها مشروعات تنموية ذات بعد اقتصادي اجتماعي يحقق مردوداً إيجابياً في الأمد المتوسط والطويل الأجل مما يعني تغيير مفهوم الاستثمار التقليدي الذي يركز على الجانب الاقتصادي فقط.

2-إن الاستثمار في الطاقات المتجددة أصبح واحداً من العوامل التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي كونها تحافظ على استدامة عوامل النمو الاقتصادي وتسرّع في تحقيق التنمية المستدامة خاصة في ظل ارتفاع أسعار الطاقة التقليدية أصبح انتاج الطاقة المتجددة يشكل جدوى اقتصادية ملحة وخاصة مع ارتفاع كفاءة التكنولوجيا.

3-تعتبر الاستثمارات البيئية مجالاً خصباً للتعاون الدولي من خلال تمويل هذه المشاريع في الدول النامية بخاصة التي لا تستطيع تأمين التكاليف الاستثمارية خاصة في المراحل الأولى للمشاريع وبالتالي سيتم ذلك وفق آليات التمويل الدولي المعروفة من قبل صناديق تمويل التنمية والبرامج البيئية العالمية،

4-يجب إعادة النظر في السياسة البيئة من خلال تطوير أدواتها وآلياتها لتصبح عاملاً مساعداً ومحفزاً على الاستثمار البيئي ومؤشراته كاعتماد أساليب ائتمانية ميسرة لتحقيق الاستثمار البيئي كاستثمار يحقق عائد وليس فقط لجعل المستثمر مساهماً في حماية البيئة.

5-تركز المشاريع الحالية للطاقات المتجددة في سورية على الطاقة الشمسية، بينما تظل المشاريع التي تعتمد على طاقة الرياح وغيرها من الطاقات المتجددة غير النشطة بما فيه الكفاية.

6-من خلال الخطط المستقبلية التي وضعتها وزارة الإدارة المحلية والبيئة والاستراتيجية المستقبلية للطاقات المتجددة التي وضعتها وزارة الكهرباء، يتضح أن هناك سعياً لزيادة دور الطاقات المتجددة في سورية ومع ذلك، تظل هذه الخطط متواضعة مع ضعف الإمكانيات المحلية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تمويل من صناديق المناخ العالمية.

7-إن القوانين والأنظمة السورية المتعلقة بالطاقات المتجددة قيد التطوير الجدي، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التحسين لتصبح عاملاً محفزا للمزيد من الاستثمارات البيئية في هذا القطاع.

8-يمكن النظر إلى مجالات الاستثمار البيئي على أنها فرص تنموية ذات بعد اقتصادي مستدام يساهم في تخفيض معدل البطالة على المدى المتوسط والطويل

التوصيات:

1-تسعير الموارد الطبيعية بحسب اهميتها للاستثمار البيئي وندرة وجودها أي إعادة النظر في الحسابات القومية الاقتصادية وتصحيح الناتج المحلي الاجمالي، والتركيز على الوعي والتربية البيئة لان تحقيق التطور الاقتصادي والاستثماري والمتأصل بيئياً يتطلب تعميق الوعي البيئي بدءاً من تغيير نمط الانتاج والاستهلاك و تشجيع البحوث الابتكارية البيئية في المجال الاقتصادي مع إمكانية تمويلها بالتعاون بين وزارت البيئة والتعليم العالي وهيئات البحث العلمي.

2-زيادة الاهتمام بدور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في الاستثمار البيئي من خلال إشراكهم في المعلومات والمؤشرات البيئية وفي صياغة القرارات الاستثمارية المتعلقة بالبيئة مترافقة مع التسهيلات الإدارية لجلب المستثمرين في مجال الطاقات المتجددة، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال وتشجيع المقرضين لتمويل الاستثمارات البيئية.

3-ضرورة تعزيز المرونة الاستثمارية، حيث يمكن إدراج آليات مالية خاصة للاستثمارات البيئية في إطار قانون الاستثمار رقم (8) كوسيلة ضريبية ديناميكية خاصة لتسهيل الاستثمار البيئي.

4-العمل على إصدار دليل عمل للهيئة الوطنية المعتمدة في سوريا يتوافق مع معايير صندوق الطاقة الخضراء، ويتيح لأصحاب الشأن والمؤسسات المحلية والمصارف التأهل لتصبح كيانات معتمدة لدى صندوق الطاقة الخضراء، مما سيمكنها من الحصول على تمويل مباشر من الصندوق.

5-يجب تنويع مشاريع الطاقات المتجددة في سورية وعدم حصرها بالطاقة الشمسية فقط والقيام بدراسة وتقييم المواقع المناسبة للاستثمار وتنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة بفعالية.

6-العمل على تشجيع صناعة المواد الأولية والمعدات اللازمة لتنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة وبالتالي تعزيز الإنتاج المحلي، مما سيساهم في تعزيز الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة من خلال قيام تنمية صناعية خضراء

المراجع:

1- الخياط، محمد مصطفى، الطاقة البديلة تحديات وآمال، مجلة العلوم السياسة الدولية، العدد 164-، المجلد 41-القاهرة ، 2010

2- دراسة لؤي صيوح & عبير ناعسه & هبه الراعي ،2024، أثر التحول الطاقوي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في سورية، مجلة جامعة حمص (البعث سابقا) للعلوم الأساسية ،2024، سوريا

3-هاني السيد & فاطمة عبد الحليم ،2023، أثر استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر بالتطبيق على مصر مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، العدد 1، القاهرة، مصر.

4-Fiona Stewart &Christopher Kaminker the Role of Institutional Investors in financing clean Energy-OECD Working papers on Finance-PrivatePensions-No.23-OECD Publishing, 2012.

5-Hans- Karl Bartholdsen & Anna Eden's & .a Konstantin Loffler & Frederick Seamus, 2019, Pathways for Germany's low-carbon energy transformation towards 2050.

6-Y.H Ahssen Amran & Y.H M. Amran & Hisham Alabduljabbar, 2020 Renewable and sustainable energy production in Saudi Arabia according to Saudi vision 2030: status and future prospects.

7- Inder Pohl, Investitionsentscheidungen unter Berucksichtigung des Einflusses okologischer ,

Anspruchesgruppen, Europaischer Verlag der Wissenschaften, frankfurt , Berqlin, 2001,P. 135

8-Georgeson, Lucien; Maslin, Mark; Poessinouw, Martyn (2017). The Global Green Economy: a Review of Concepts, Definitions, Measurement Methodologies and their Interactions. Geo: Geography and Environment, Vol. 4, No. 1, 1-23.

9- محمد المهدي حنفي، ياسمين (2023). **معالجة قضايا الاقتصاد الأخضر عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي الرسمي**. المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد (43)، ص515.

10- Ospanova, Anar; Popovychenko, Iryna; Chuprina, Elena (2022). **Green Economy–Vector of Sustainable Development**. **Problemy Ekorozwoju**, Problems of Sustainable Development, Vol. 17, No. 1, 171- 18,pp.174.

11-عالية، دحو؛ أيوب، بركان (2022). **آليات التمويل للاقتصاد الأخضر**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب لواليه عين تموشنت، ص19.

12- مرسلي، دنية؛ عصنين، سامية (2022). **الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجارب عالمية ناجحة**. مؤتمر الجزائر الدولي للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التيسير، ص4.

13- Ann, Stucky Katherine (2004). Funding for responsible ecology: Environmental investment or third world fraud? De sales university, Pennsylvania, P253.

14- United Nations Environment Program. GLOBAL TRENDS IN RENEWABLE ENERGY INVESTMENT, 2018.

15- UN Environment, Bloomberg New Energy Finance, New investment volume adjusts for re-invested equity. Total values

include estimates for undisclosed deals. Developed volumes are based on OECD countries excluding Mexico, Chile, and Turkey.2019.

16- www.conserve-energy-future.com/France-bans-extraction-fossil fuel-2040.php

17- JURGEN, KUNNZE, *Umweltschutz- Investitionen und Wirtschaftswachstum*, Deutsche Institut fuer Wirtschaftsforschung, Erich schmmidt Verlag, Berlin,1990,p.27-31.

، شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن 2014الطاقة المتجددة تقرير الوضع العالمي 18-الواحد والعشرين.

19-عيسى جيداء; الكفري، مصطفى. دور الطاقة المتجددة في تحقيق الأمن الطاقوي في سورية، سلسلة

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية العلوم الاقتصادية والإدارية ،39(6)، ص506.

20 سامي، بسة; سارة، زرقوط; وردة، حدوش(2021) .التجربة الإماراتية كنموذج رائد في استخدام الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة. المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة تونس، ص209.

21- محمد، مداحي; العياشي ،زرزار(2016). الاستثمار في الطاقات المتجددة كآلية لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية: دراسة قياسية مقارنة بين الدول النفطية وغير النفطية. مجلة الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة،5(1)،1-17، ص14.